وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي – نور البشير –

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير والعلوم التجارية

التخصص: إدارة مالية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنـــوان:

أثر القرارات الماليـــة على نمو المؤسســـة

دراسة حالة مؤسسة " مطحنة سيدي يحي البيض "

تحت إشراف:

د. بوبكر محمد

من إعداد الطلبة:

- سهلي إكرام
- قدوري فتيحة

أعضاء اللجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الاستاذ
رئيس	المركز الجامعي -نور البشير- البيض	د. سايح حمزة
مشرف ومقرر	المركز الجامعي -نور البشير- البيض	د. بوبكر محمد
مناقشا	المركز الجامعي -نور البشير- البيض	د. بكريتي محمد

السنة الدراسية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تركز هذه الدراسة على أثر القرارات المالية (قرار التمويل-قرار الاستثمار-قرار توزيع الأرباح) على نمو المؤسسة ومدى تأثيرها على إنجاح إستراتيجية نمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، فيمكن تحليل نتيجة قراراتها المالية من خلال معدل نمو مؤسسة ومرد وديتها، ومن ثم فإن النمو هو نتيجة لمجموعة من التوجهات التي تسيطر عليها وتراقبها ويمكن تحليل النمو في المؤسسة من خلال القرارات المالية.

وبناء على هذا الأساس تم إختيار عينه دراسة مؤسسة مطحنة سيدي يحيى البيض، ولمعالجة موضوعنا تم استخدام برنامج (s.p.s.s) لمعالجة البيانات فيعتبر النمو ظاهرة، ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية من خلال هذه الحقائق يمكن تجسيد ظاهرة النمو بإنتعاش عدة استراتيجيات.

- وخلصت الدراسة إلى وجود أثر دلالة إحصائية، لقرار التمويل على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحيى البيض وكذلك يوجد أثر دلالة إحصائية لقرار إستثمار وقرار توزيع الأرباح على نمو المؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

قرارات المالية؛ قرار الإستثمار؛ قرار توزيع الأرباح؛ قرار التمويل؛ نمو المؤسسة؛ مطحنة سيدي يحي البيض.

Abstract:

This study focuses on the impact of financial decisions (funding decision - investment decision - profit allocation decision) on the growth of the company and its impact on the success of the internal growth strategy of the economic company. The result of its financial decisions can be analyzed through the growth rate of the company and its profitability. Because a set of trends that control and monitor the growth of an organization can be analyzed through financial decisions.

On this basis, a sample was selected for the Moulin SidiYahya - El-Beidh Foundation study. To approach our subject, the spss program was used to process the data. light of a set of economic and financial criteria Through these facts, the phenomenon of growth can be embodied with the resurgence of several strategies.

- The study concluded that there is a statistically significant effect of the financing decision on the growth of the SidiYahya El-Beidh plant, as well as there is a statistically significant effect of the investment decision and the decision to distribute the profits over the growth of the business.

- **keywords:**

Financial decisions ؛ Investment decision ؛ Dividend distribution decision؛ Financing decision ؛ Institutional growth ؛ SidiYahya El Beidh Mill.

شكـــــر وتقـــــدير

يقول الله تعالى في محكم تنزيله "لئن شكرتكم لأزيدنكم"

فحمد الله كثيرا طيبا مبارك فيه، ونشكره على فضله وعطائه وعونه

لنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما يشرفنا التوجه بجزيل الشكروالإمتنان، وأطيب التقديروالعرفان

إلى كل من أمد لنايد العون من قريب أومن بعيد، ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف" بوبكرمحمد" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة.

كما لايفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكرالى كافة أساتذة

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسييرونخص بالذكرأساتذتنا الكرام

الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبركامل مشورانا الجامعي.

دون أن ننسى التوجه بالشكروالعرفان لموظفي مؤسسة مطحنة سيدي يحي

-ولاية البيض- على المساعدة التي قدموها لنا

جزاهـــم اللـــه عنا كل خير.

إهـداء

أحمد الله وأشكره حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمة وكرمه أن وفقني لإنجاز هذا العمل

أهديه إلى أبي الغالي أطال الله في عمره وأدام عزه أحمـــد،

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها بـــــدرة،

إلى زوجي عبد الحفيظ،

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات والذكريات إخوتي يوسف - محمد- ضياء الدين،

الى توأم روحي ورفيقة دربي والتي ر افقتني في هذه المذكرة إستمدت منها كل الثقة

بلعـــر ابي نسيمـة ألفت

إلى صديقاتي النواعم أماني فاطمة الزهراء- فتيحة-حميدة،

إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث إلى كل من أحمل لهم الحب والاحترام في قلبي.

سهلي إكـــرام

إهـداء

إلى من أسال الله إن يحفظهما والدي عيسى ووالدتي حورية

إلى من أتمنى لهم كل خير إخوتي واخو اتي أعزاء

إلى أصدقائي الطيبون

وإلى زوجي المستقبلي بلقرينات عبد الحميد،

إلى زملائي الكرام

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع أهدى هذا البحث

قدوري فتيحة

إقـراروتعهـد

أنا الطالبة سهلي إكرام الممضية أسفله، أتعهد بأن المحتوى المقدم في المذكرة الموضوعة بين أيديكم بعنوان"أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة -دراسةالحالة-مؤسسة مطحنة سيدي يحيى البيض "، هو نتيجة بحثي لايحتوي على أي عمل لشخص أو أشخاص أخرين إلا في حالة إشارة الصريحةإلى ذلك، كما أقر أن هذه المذكرة لم يتم تقديمها في أي مكان أخر.

أدلي بهذا التعهد وأنا على دراية تامة بالإجراءات التأديبية المتخذة في حالة عدم صحة ما جاء فيه.

الإمضاء **التاريخ:2023/06/05**

الطالبة سهلي إكرام

إقـراروتعهـد

أنا الطالبة قدوري فتيحة الممضية أسفله، أتعهد بأن المحتوى المقدم في المذكرة الموضوعة بين أيديكم بعنوان" أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة -دراسة الحالة-مؤسسة مطحنة سيدي يحيى البيض "، هو نتيجة بحثي لايحتوي على أي عمل لشخص أو أشخاص أخرين إلا في حالة إشارة الصريحة الى ذلك، كما أقر أن هذه المذكرة لم يتم تقديمها في أي مكان أخر

أدلي بهذا التعهد وأنا على دراية تامة بالإجراءات التأديبية المتخذة في حالة عدم صحة ما جاء فيه.

الإمضاء **التاريخ:2023/06/05**

الطالبة قدوري فتيحة

فهرس المحتويات

العنـــاوين	الصفحة
البسملة	
الملخص	
كلمة شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية ونمو المؤسسة	
تمهيد	07
المبحث الأول: المؤسسات الإقتصادية ونموها	
المطلب الأول: المؤسسات الإقتصادية	07
الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية	08
الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الإقتصادية	09
الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الإقتصادية	11 - 09
المطلب الثاني: مدخل نمو المؤسسة	11
الفرع الأول: مفهوم نمو المؤسسة	14 - 12
الفرع الثاني: أهداف ومقومات نمو المؤسسة	17 - 15
الفرع الثالث: أنواع النمو	21 - 17
المطلب الثالث: الإستراتيجية النمو ونماذجه	23 - 21
الفرع الأول: الإستراتيجيات الخاصة بنمو المؤسسة	28 - 23
الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي	33 - 28
الفرع الثالث: نموذج النمو المدعم	37- 33
المبحث الثاني: القرارات المالية	
المطلب الأول: القرار المالي	37
الفرع الأول: مفهوم القرار	40 - 37
الفرع الثاني: مفهوم القرارات المالية	41
الفرع الثالث: مميزات القرارات المالية	42 - 41
المطلب الثاني: مدخل للقرار التمويل وقرار توزيع الأرباح	42
الفرع الأول: مدخل لقرار التمويل	46 - 42
الفرع الثاني: مدخل لقرار توزيع الأرباح	53 - 47
الفرع الثالث: علاقة بين قرار توزيع الأرباح وقرار التمويل	54 - 53

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : مدخل قرار الاستثمار	**55 - 54**
الفرع الأول : مفهوم قرار الإستثمار	**59 - 55**
الفرع الثاني : أهم المعايير المستخدمة في إتخاذ قرار الإستثمار	**59**
الفرع الثالث : علاقة بين قرار الاستثمار وقرار التمويل و توزيع الأرباح	**60**
المبحث الثالث : دور القرار المالي في نمو المؤسسة	
المطلب الأول : مفهوم وطبيعة النمو الداخلي	**61**
الفرع الأول : مفهوم النمو الداخلي	**61**
الفرع الثاني : العلاقة بين القرارا المالي ونمو الداخلي وطبيعته	**62**
المطلب الثاني : مؤشرات قياس النمو الداخلي في المؤسسة	**63**
الفرع الأول : المعايير الإقتصادية	**63**
الفرع الثاني : المردودية والنمو	**64 – 63**
الخلاصة	**64**
الفصل الثاني : دراسة أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي- البيض -	
المبحث الأول : عرض عام للمؤسسة الإقتصادية بمطحنة سيدي يحي - البيض -	
مقدمة الفصل	**66**
المطلب الأول : تعريف المؤسسة	**66**
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمطحنة سيدي يحي	**67**
المطلب الثالث : أهداف المطحنة سيدي يحي	**68**
المطلب الرابع : خصائص مطحنة سيدي يحي	**68**
المبحث الثاني :منهجية الدراسة	
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**73 – 68**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**74 - 73**
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	**74**
المطلب الرابع: صدق وثبات أداة الدراسة	**74**
الفرع الأول: صدق أداة الدراسة	**77 - 75**
الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة	**77**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة	
المطلب الأول: إختبارالتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	**78**
المطلب الثاني: عرض نتائج تقييم متغيرات الدراسة.	**82 - 78**
المطلب الثالث: نتائج إختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.	**84 - 82**
الخلاصة	**84**
الخاتمة	**88 - 86**
قائمة المراجع	**97 - 91**
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	إيجابيات وسلبيات النمو الخارجي	22
2- 1	جدول ممصفوفة إتجاهات النمو	24
1- 2	مرحلة الإنتاج عينة شهر مارس	67
2-2	مرحلة البيع عينة شهر مارس	67
3-2	الهيكل التنظيمي لمطحنة سيدي يحي	67
4 - 2	توزيع مفردات الدراسة حسب الجنس	69
5 - 2	توزيع مفردات الدراسة حسب السن.	70
6 - 2	توزيع مفردات الدراسة حسب المستوى التعليمي.	71
7 - 2	توزيع مفردات الدراسة حسب الخبرة	72
8 - 2	معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محور القرارات المالية والدرجة الكلية	75
9- 2	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور"نموالمؤسسة" والدرجة الكلية للمحور.	76
10- 2	عامل الإرتباط بين درجةكل محورمن محاور الإستمارة والدرجة الكلية للإستمارة.	77
11- 2	نتائج قياس معامل الثبات ألفاكرونباخ.	77
12 - 2	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.	78
13 -2	درجات مقياس ليكرت الخماسي	79
14 - 2	تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح	79
15- 2	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري عبارات محور" القرارات المالية".	80-79
16- 2	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري على عبارات محور" نموالمؤسسة ".	81
17-2	نتائج تحليل الإنحدارالبسيط	82
18 - 2	نتائج تحليل الإنحدارالبسيط	82
19-2	نتائج تحليل الإنحدارالبسيط	83
20- 2	نتائج تحليل الإنحدارالبسيط	84

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	مصفوفة إتجاهات النمو	25
1 -2	أنواع إستراتيجيات التنويع	28
1 -3	القرارات المالية في المؤسسة	44
2 -1	التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب الجنس	70
2-2	التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب السن	70
2-3	التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب المستوى التعليمي	71
2 - 4	التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب الخبرة	72

قائمة الرموز

الإختصار	اللغة العربية	اللغة الأجنبية
F S	القوة المالية	force finanaciére
C A	المزايا التنافسية	Avantages concurrantiels
I S	القوة الصناعية	Puissance industrielle
Y	الإنتاج	production
K	رأس المال المادي	Capital physique
L	العمل	Le travail
A	مستوى التكنولوجيا	Nivzau de la technolioqie
I P C	الدخل الفردي	Revenue individuel
&	معدل الاهتلاك	Le taux d amortissement
N (T)	معدل نمو قوة العمل	Le taux de croissance de la main- doeuvre
R F p	مردودية الأموال الخاصة	Bougies dargent spécial
F	الارتفاع الصافي المتوقع للاستثمارات	Investissements d élévation nettes attendus
D	التوزيع المتوقع للأرباح	Repartition attendee des bénéfices
O	كمية الأموال الموجهة للأنشطة الخارجية في المؤسسة	Le montant des fonds pour les activités extérieures dans linstitution
X	التغيير المتوقع في التحصيل	Changement attend de la réalisation
W	التغيير المتوقع في الأصول المتداولة عند التحصيل	Le changement attend des actifs négoiés sur la collecte
E S	مصادر التمويل المتوقعة الخارجية	Sources d attente extere
E	التكاليف المتوقعة و التي لايتبع عنها أي خروج للأموال	Frais attendus suivis de Largent de sortie
V	مبيعات السنة الأخيرة	Ventes de derniére année
A M	الإهتلاكات النسبة المئوية من المبيعات	Pourcentage de bénéfices
D I V ID	مبلغ توزيع الأرباح المبيعات	Montant des bénéfices de vente
I M M	إستثمارات الإحتمالية كنسبة مئوية من المبيعات	Investissements de celebration en pourcentage des ventes
D	الديون الإضافية الحاملة لنسبة مئوية من الأرباح	Dettes supplémentaires pour un pourcentage de profits
CC	حساب نسبة مئوية من المبيعات	Calculer le pourcentage de ventes
C T	مخزونات كنسبة مئوية من المبيعات	Stocks en pourcentage des ventes
C F	حساب الموردين كنسبة مئوية من المبيعات	Calculer les fournisseurs comme pourcentage de ventes
SpSS 20v	الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية	STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES
M S Y S	مؤسسة مطحنة سيدي يحي – البيض -	SARL MOULIN S ID I Y AH I A

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الإستبيـــــان
02	مخـــــــرجات الإستبيـــــان

مقدمة

شغلت المؤسسة الإقتصادية حيزا كبيرفي كتابات وأعمال الإقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، لأنها تعتبر بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التنمية الإقتصادية في أي مجتمع، وهذا ما جعل منها نظام مفتوح، تؤثر في المحيط وتتأثر به ويتوقف نجاح الأخير إلى حد كبير على قدرة وكفاءة الإدارة، على إتخاذ القرارات الرشيدة وبشكل خاص القرارات المالية التي تتخذ فلك الإدارة المالية الرشيدة.

حيث تعتبر القرارات المالية من بين أهم القرارات المتخذة في المؤسسة نظرا لأثارها على حاضر ومستقبل المؤسسة وقيمتها، وتتعلق القرارات المالية بقرارات التمويل وقرارات الإستثمار وقرارات توزيع الأرباح.

وعلى الرغم من أنه في الدراسات الأكاديمية تتم دراسة كل قرار من قرارات المالية بصفة مستقلة ومنفصلة عن باقي القرارات الأخرى إلى أنه من المهم معرفه وإدراك أن القرارات الثلاثة متداخلة معا ،وهناك تأثير متبادل فيما بينها في الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة تحدد الأرباح المستقبلية،وبالتالي حجم توزيعات الأرباح المتوقعة في المستقبل ،كما أن هيكل التمويل في المؤسسة يؤثر على تكلفه التمويل،التي تعتبر من ضمن العوامل المساعدة في تحديد الفرص الإستثمارية التي تقبلها المؤسسة بالإضافة إلى أن سياسة توزيع الأرباح تؤثر في مقدار الأموال المملوكة في هيكل تمويل المؤسسة.

1 /إشكالية الدراسة:

على ضوء ماسبق تتضح معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

ما مدى تأثير القرارات المالية على نمو المؤسسة؟

2/ الأسئلة الفرعية: وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى طرح أسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثر القرارات التمويل على نمو المؤسسة الإقتصادية؟
- ما مدى تأثير قرار الإستثمار على نمو المؤسسة الإقتصادية؟
- ما مدى تأثير قرار توزيع الارباح على نمو المؤسسة الإقتصادية؟

3/ فرضيةالدراسة:

الإجابة على الاشكالية المطروحة ثم صياغة الفرضيات

4/ الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات المالية على نمو المؤسسة

5/ الفرضيات الجزئية (الفرعية):

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تخص كل جانب من جوانب الأداء.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار التمويل على نمو المؤسسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار الإستثمار على نمو المؤسسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار توزيع الأرباح على نمو المؤسسة.

6/ متغيرات الدراسة:

القرارات المالية (TAM):

متغير مستقل القرارات المالية تهدف الى تعظيم قيمة المؤسسة، سواء كان يتعلق بالاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح ومن مميزات القرار المالي، أنه ملزم بمؤسسة في غالبية الأحيان الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد، عند اتخاذ هذا النوع من القرارات، وبعض القرارات مالية تعتبر قرارات قد تؤثر في نجاح المؤسسة وقدرتها على الاستثمار في السوق.

نمو المؤسسة (IP) :

متغير تابع هو تعبير يعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها وقد يظهر في إرتفاع رقم الأعمال اليد العاملة المنشأت والمعدات التي تملكها المؤسسة وهو ما يرفق بتغيرات الداخلية بالمؤسسة من هيكل التنظيمي، نظام تسيير تكنولوجيا مستعملة.

7/ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة بحث في النمو كأحد الشروط التي تمكن المؤسسة من بقائها وإستمرارها والحفاظ على مركزها التنافسي في ظل إقتصاد الأسواق المفتوحة، ولتحقيق هذا النمو تحتاج المؤسسة كفاءة في إتخاذ قراراتها المالية من أجل تحقيق أهدافها، وتدعيم مركزها المالي وتحقيق النمو والتوسع.

8/ أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الموضوع في النقاط التالية:

- التعرف على القرارات المالية وأهميتها؛
- التعرف على نمو المؤسسة وتحديد أهم مؤشراته؛
- إبراز أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة من خلال إسقاط الدراسة على مؤسسه معينة.

9/ أسباب ومبررات إختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتنا لإختيار الموضوع منها:

الأسباب الموضوعية: الإهتمام الأبحاث والدراسات المتزايدة لموضوع النمو في مؤسسه الاقتصادية وتحليليه خاصة في الفترة الأخيرة التي تميزت بتغيرات كبيره على مستوى الاقتصادي العالمي.

الأسباب الشخصية: إرتباط موضوع الدراسة بتخصص إدارة مالية، إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بموضوع الدراسة، الرغبة في إبراز العلاقة بين القرارات المالية كمتغير مستقل والنمو كمتغير تابع.

10/ حدود الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام للدراسة وحدد البحث كالأتي:

الحدود المكانية: إقتصر المجال المكاني على مؤسسة مطحنة سيدي يحي البيض لإجراء الدراسة التطبيقية

الحدود الزمنية: إقتصر المجال الزمني على البيانات من سنة 2017 -2019.

11/ منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة موضوع بحثنا إستخدمنا المنهج الوصفي، بغيه الإلمام والإحاطة بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد إتبعنا منهج دراسة حالة إستنادا على الدراسة حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي و استعنا ببرنامج (S.P.S.S) ، بغية جمع معطيات الدراسة من أجل معرفة النتائج ومناقشتها لإثبات أو نفي الفرضيات.

12/ صعوبة الدراسة:

لا تخلوا الدراسة كغيرها من الدراسات من الصعوبات، فعند إعدادنا لهذا البحث إعترضتنا بعض الصعوبات أهمها.

- صعوبة التنقل إلى المؤسسة محل الدراسة بسبب بعد المسافة الأمر الذي ساهم في زيادة التكاليف والجهد المبذول من جهة وتسبب في ضياع الوقت من جهة أخرى؛
- صعوبةالحصول على بعض المعطيات المتعلقة بتفسير وتحليل النتائج؛
- ضيق فترة الدراسة مما صعب علينا الإلمام بجوانب موضوع الدراسة.

13/ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم إختيار الفرضيات تم تقسيم الموضوع الدراسة إلى فصلين الأول نظري وأخر تطبيقي كما إحتوت الدراسة على خاتمة عامة مدعمة بإقتراحات عن الموضوع.

❖ الفصل الأول:

تناول أهم الجوانب النظرية للقرارات المالية وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول المؤسسات الإقتصادية ونموها وتم تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب حيث تناول المطلب الأول المؤسسات الاقتصادية خصائصها وأهميتها والمطلب الثاني مدخل لنمو المؤسسة والمطلب الثالث إستراتيجية النمو ونماذجه ، أما المبحث الثاني تناول أهم الجوانب النظرية للقرارات المالية وقد إرتكز على ثلاثة مطالب،حيث تناول المطلب الأول القرار المالي والمطلب الثاني مدخل لقرار التمويل وتوزيع الأرباح والمطلب الثالث مدخل لقرار الاستثمار، والمبحث الثالث تمثل في دور القرار المالي في نمو المؤسسة وقد إرتكز على مطلبين تناول المطلب الأول مفهوم وطبيعة النمو الداخلي و المطلب الثاني يتحدث عن مؤشرات قياس النمو الداخلي في المؤسسة .

❖ الفصل الثاني:

خصص لدراسة حالة المؤسسة مطحنة سيدي يحي البيض وقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول عرض عام للمؤسسة الاقتصادية " مطحنة سيدي يحي البيض "أما المبحث الثاني خصص لمنهجية الدراسة والمبحث الأخير تطرقنا فيه الى تحليل نتيجة الدراسة.

14/ الدراسات السابقة:

- **علي بن ضب :** دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح، على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة: دراسة حالة عينة من الشركات بسوق الكويت للأوراق المالية خلال فترة2008-2006 رسالة ماجيستر ، غير منشورة جامعة ورقلة2008-2009 : وتتمحور إشكالية هذه الدراسة في ما مدى تأثير الهيكل المالي على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين النتائج المتوصل إلي أن قرار توزيع الأرباح يعتبر قرار إستراتيجيا ومهما يتطلب إتخاذ دراسة جيدة ومعمقة لأن هذا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل .
- **خيري عبد الكريم:** أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية 'أطروحة الدكتورة، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة2018 هدفت هذه الدراسة لإبراز أثر القرارات المالية مع ثروة المساهمين وبالتالي القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة وعلى الرغم من أنه في الدراسات الأكادمية يتم دراسة كل قرار من القرارات المالية بصفة مستقلة ومنفصلة عن باقي القرارات الأخرى حاولت هذه الدراسة الجمع بين هذه القرارات المالية وإظهار العلاقة التبادلية والتفاعلية بينهما.
- **بوكرومة كريمة:** أثر قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية أطروحة الدكتوره2019 ؛ هدفت الباحثة من خلال الدراسة إلى جملة من الأهداف

تتمثل في التعريف على المفاهيم الاساسية للقرات المالية وكذلك إبراز دور الادراة المالية في إدارة الجانب المالي للشركة وإتخاذ القرارات المالية، ثم تبيان العلاقة التي تربط هيكلة التمويل وسياسة توزيع الأرباح بالأداء المالي للشركات الصناعية.

- **دربال سمية:** سلوك المؤسسات في تمويل نموها الداخلي رسالة ماجستير، إقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2011، تناولت هذه الدراسة إشكالية المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الممتدة من 2005 الى 2010 في محاولة لتحليل سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للقرارات المالية ونمو المؤسسة

تمهيد:

الإطار المفاهيمي للقرارات المالية ونمو المؤسسة يشير إلى الأساس والمبادئ التي يعتمد عليها المدراء وصناع القرار في إتخاذ القرارات المالية الهامة وتحقيق النمو المستدام للمؤسسة، حيث يعتبر هذا الإطار مهما لأنه يوفر توجيه إستراتيجي وهيكل لعملية إتخاذ القرارات المالية ويساهم في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

- **المبحث الأول:** المؤسسات الاقتصادية ونموها.

المطلب الأول: المؤسسات الإقتصادية خصائصها وأهميتها.

تعد المؤسسات الاقتصادية عناصر أساسية في أي اقتصاد، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. هناك عدة أنواع من المؤسسات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ومنها:

أ) **الشركات الخاصة**[1]: تعتبر الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. فهي تولد فرص عمل وتعزز الابتكار والاستثمار، وتسهم في زيادة الإنتاجية وتطوير الصناعات المحلية وتوفير السلع والخدمات.

ب) **المؤسسات المالية**: تلعب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى دورًا حيويًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتسهيل عمليات الاستثمار والتجارة. توفر هذه المؤسسات الائتمان والخدمات المصرفية والتأمين والاستثمار، وتشجع على الادخار وتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات الأكثر فعالية.

ت) **الهيئات الحكومية**[2]: تلعب الحكومات دورًا أساسيًا في خلق المؤسسات الاقتصادية وتوفير البيئة التنظيمية والقوانين التي تحفز النمو الاقتصادي. ينبغي للحكومات أن تسعى لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع ريادة الأعمال وتوفير البنية التحتية اللازمة وتطوير القوى العاملة المهارة.

ث) **المؤسسات البحثية والتعليمية:** تلعب الجامعات والمراكز البحثية دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير المعرفة والابتكارات التكنولوجية وتدريب القوى العاملة

[1]- كتاب "إدارة الشركات الخاصة: المفاهيم والتطبيقات" للدكتور محمد حمزة.

[2]- كتاب "إدارة الهيئات الحكومية" للدكتورة فاطمة القحطاني.

- **الفرع الأول:** مفهوم المؤسسة الإقتصادية

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها[1] :

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها، وخاصة في هذا القرن .
- تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.
- إختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة .ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف.

وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الشاملة الخاصة بها:

تعرف على أنها «اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق و الكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى» [2].

وتعرف كذلك على أنها« شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة».[3]

[1]- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، ،1998.

[2]- لمرجع السابق، ص :15.

[3]- صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ،1982.

كما تعرف « أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع».[1]

- **الفرع الثاني:** خصائص المؤسسة الإقتصادية.

تتميّز المؤسّسة الاقتصاديّة بصفتها الشكل الرئيسيّ للمؤسّسات بمجموعةٍ من الخصائص، وهي:[2]

- تُعدّ مؤسسةً ذات شخصيّة مُستقلة وقانونيّة؛ إذ تمتلك صلاحيات، وحقوق، ومسؤوليات، وواجبات.
- تسعى إلى أداء وظيفتها التي أُسّست من أجلها؛ بسبب امتلاكها القُدرة على تنفيذ الإنتاج[3].
- تمتلك القُدرة على البقاء؛ وهي استمرار المؤسسة من خلال حصولها على تمويلٍ كافٍ، وتأقلمٍ مع الظروف السياسيّة، واهتمامٍ بالعمالة الكافية؛ ممّا يُساهم في تَعزيز قدرتها على التكيّف مع الظروف المتقلّبة والمتغيّرة.
- تُحدّدُ البرامج وأساليب العمل؛ حيث تسعى كلّ مؤسسة إلى وضع أهدافٍ مُحدّدة، ومن ثمّ تحرص على تحقيقها. تَهتمُّ بتوفير الموارد الماليّة؛ من أجل استمرار العمليّات الخاصة بها، وتحصل على هذه الموارد من خلال الإيرادات الماليّة، والقروض، أو تجمع بين كافّة هذه العناصر أو بعض منها وفقاً لظروف المؤسسة.
- تتأقلم مع البيئة المُحيطة بها؛ حتّى تستطيع تنفيذ المَهام الخاصّة بها في أحسن الظروف؛ ففي حال لم تتأقلم مع البيئة فقد تتعرّض عمليّاتها وأهدافها للعرقلة.
- تعدّ وحدةً اقتصاديّة رئيسيّة في المجتمعات؛ بسبب مساهمتها في العملية الإنتاجيّة، ونمو الدخل الوطنيّ.
- تزول المؤسسة الاقتصاديّة إذا غاب مُبرّر وجودها، أولم تعد تتميّز بالكفاءة.

- **الفرع الثالث:** أهمية المؤسسة الإقتصادية.

أ / أهمية المؤسسة الاقتصادية.

إن وجود المؤسسات الاقتصادية[4]داخل المجتمع أي في حيز زماني و مكاني يجعلها تؤثر و تتأثر به ، و من خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية المؤسسة الاقتصادية و المصنفة في نوعين أساسيين[5]:

ب / الأهمية الاقتصادية:

---

[1]-أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 15.

[2]- السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية)، الجزائر: جامعة منتوري - قسنطينة، صفحة 81، 82، 89. بتصرّف.

[3]- كتاب "المؤسسة الاقتصادية في الجزائر: تحليل وتشخيص" للدكتور عبد الكريم بلقاسم.

[4]- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 15.

[5]- الاقتصاد والمؤسسات" بقلم د. حسين بن عبد الله العنزي - يتناول هذا الكتاب أهمية المؤسسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين المعيشة، ويوضح كيفية تأثير هذه المؤسسات على الاقتصاد بشكل عام.

a) تعظيم الإنتاج والبيع:

b) تخفيض التكاليف:

c) تعظيم الربح:

الربح = الإيرادات – التكاليف

الإيراد = الكمية × السعر

هناك مجموعة من القرارات لتعظيم الربح:

1. زيادة السعر مع ثبات التكلفة.
2. زيادة السعر مع زيادة التكلفة.
3. تخفيض السعر مع ثبات التكلفة.
4. تخفيض السعر مع تخفيض التكلفة.

d) بشرط نسبة التخفيض في التكاليف أكبر إلى حدّ معين من نسبة تخفيض السعر, في القرار الرابع, و في القرار الثاني نسبة الزيادة في التكاليف تكون أقل من نسبة الزيادة في السعر[1].

e) إيجاد مركز تنافسي جيد في السوق:

i. **تعظيم القيمة السوقية للسهم:**

إن تعظيم القيمة السوقية للأوراق المالية هو هدف استراتيجي (يسمح بالنمو والاستمرارية).

ii. **الأهمية الاجتماعية:** ويكمن حصرها فيما يلي:

- توفير مناصب الشغل؛
- التأثير على الأجور؛
- دفع عجلة التنمية؛

f) **التأثير على الاستهلاك**: إن زيادة المبيعات وتنوعها تؤدي إلى المنافسة وبالتالي انخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة وهذا ما يفيد الطبقة العاملة.

[1]- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر، ط 2، بدون سنة نشر، ص13.

المؤسسة الاقتصادية تلعب دورًا حيويًا في أي اقتصاد، وتحظى بأهمية كبيرة للأسباب التالية:

- ✓ **توفير فرص العمل**: تعمل المؤسسات الاقتصادية على خلق فرص عمل للأفراد في المجتمع. من خلال توظيف العمالة، تساهم المؤسسات في تحسين مستوى المعيشة وتوفير الدخل للعديد من الأشخاص.
- ✓ **تحقيق النمو الاقتصادي**: تعد المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. فهي تنشط الاستثمارات، وتولد الإيرادات، وتعزز الابتكار والتطوير التكنولوجي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز الثروة الاقتصادية للمجتمع.
- ✓ **توفير السلع والخدمات**: تقوم المؤسسات الاقتصادية بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي يحتاجها الناس. سواءً كانت سلع استهلاكية يومية مثل الغذاء والملابس، أو سلع رأسمالية مثل المعدات والآلات، فإن المؤسسات تلبي احتياجات المجتمع وتساهم في رفاهيته.
- ✓ **تحفيز الابتكار والتطوير**[1]: المؤسسات الاقتصادية تعمل كمحرك للابتكار والتطوير. فهي تسعى لتحسين العمليات والمنتجات والخدمات المقدمة، وتبحث عن طرق جديدة لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق التفوق التنافسي. وهذا التحفيز للابتكار يساهم في تطوير المجتمع وتقدمه.
- ✓ **تحسين مستوى المعيشة**: تؤثر المؤسسات الاقتصادية على مستوى المعيشة للأفراد والمجتمع بشكل عام. من خلال توفير فرص العمل والدخل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير السلع والخدمات، تسهم المؤسسات في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الشاملة.

بشكل عام، يمكن القول إن المؤسسة الاقتصادية هي العمود الفقري لأي اقتصاد ناجح ومزدهر. وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

المطلب الثاني: مدخل نمو المؤسسة

مدخل نمو المؤسسة يعتبر عبارة عن العوامل والعناصر التي تؤثر في نمو وتطور المؤسسة الاقتصادية. تلك العوامل قد تكون داخلية أو خارجية للمؤسسة، وتعمل معاً على تحفيز وتعزيز نموها وتوسيعنطاق أنشطتها. وفيما يلي بعض المداخل الهامة لنمو المؤسسة[2]:

1. **الابتكار والتكنولوجيا**: تعتبر القدرة على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة أحد أهم عوامل نمو المؤسسة. من خلال تبني تقنيات وأساليب جديدة، يمكن للمؤسسة تحسين عملياتها وتطوير منتجاتها وخدماتها، مما يؤدي إلى زيادة تنافسيتها ونموها.

[1]- كتاب "تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي في الشركات الجزائرية" للدكتور عبد الله بن حمو.

[2]- حداد، عبد الرحمن. (2016). النمو الاقتصادي وسياسات التنمية الاقتصادية. مكتبة العلوم والتكنولوجيا.

2. **رأس المال:** توفر كمية كافية من رأس المال اللازم لتمويل أنشطة المؤسسة يعتبر أمرًا أساسيًا لنموها. يمكن استخدام رأس المال لتوسيع الإنتاج، تحسين البنية التحتية، تطوير المنتجات، تجديد التكنولوجيا، وتمويل استراتيجيات النمو الأخرى.

3. **السوق والعملاء:** فهم احتياجات ورغبات العملاء وتلبيتها يعتبر عاملًا حاسمًا في نمو المؤسسة. من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وتلبية توقعات السوق، يمكن للمؤسسة تحقيق نمو مستدام وزيادة قاعدة عملائها.

4. **الإدارة الفعالة:** تحقيق نمو مستدام يتطلب إدارة فعالة ومهارات قيادية قوية. يجب على لمؤسسة أن تتبنى أفضل الممارسات في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتضمن استخدام الموارد بكفاءة وتحقيق الأهداف المحددة.

5. **الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:** يُعتبر إتباع ممارسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من العوامل المهمة في نمو المؤسسة في العصر الحديث. يجب على المؤسسة أن تأخذ في الاعتبار تأثيرها على البيئة والمجتمع المحيط، وتتبنى المسؤولية الاجتماعية كجزء من إستراتيجيتها.

إدراك هذه المداخل والعمل على تعزيزها يمكن أن يساهم في تعزيز نمو المؤسسة وزيادة فرص نجاحها في السوق الاقتصادية.

- **الفرع الأول: مفهوم النمو.**

أ / مفهوم نمو:

مفهوم النمو يشير إلى زيادة حجم المؤسسة الاقتصادية بمرور الوقت، سواء كان ذلك بزيادة إيراداتها أو حجم أنشطتها أو حجم العملاء أو السوق التي تخدمها. يعتبر النمو أمرًا هامًا للمؤسسات الاقتصادية حيث يمكن أن يساهم في زيادة الربحية والقيمة السوقية والاستدامة على المدى الطويل[1].

النمو يمكن أن يتم بعدة طرق، بما في ذلك زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، توسيع الأسواق والانتشار الجغرافي، تطوير منتجات وخدمات جديدة، الاستحواذ على مؤسسات أخرى، تحسين الكفاءة التشغيلية والإنتاجية، وتوظيف تكنولوجيا جديدة[2].

ب / المؤشرات الكمية للنمو.

النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة المضافة، ويضاف إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

[1]- الجبوري، فؤاد. (2017). النمو الاقتصادي: المفاهيم والنظريات والتطبيقات. دار الفكر المعاصر.

[2]- عبد القادر، مصطفى. (2011). النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية. مكتبة النهضة العربية.

وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج[1].

والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي -بشكل عام- زيادة الدخل لدولة معينة.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها[2]. وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

- **تسريع النمو:**

أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيين في البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأن الاعتقاد السائد هو أن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة[3].

غير أن هناك عامل آخر يحدد مستويات المعيشة وهو عدم المساواة في الدخول وسوء توزيع الثروة في المجتمع، فزيادة النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة وغالبا ما تستأثر القلة بمعظم منافع النمو.

---

[1]- "مؤشرات النمو الاقتصادي: مدخل إلى الاقتصاد الكمي"، تأليف: صلاح الدين إسماعيل الشحات. الناشر: دار الفكر العربي، 2013.

[2]-"الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات النمو الاقتصادي: تطبيقات وتحليل"، تأليف: حمدي عبد العزيز الجابري. الناشر: دار الحضارة للطبع والنشر، 2016.

[3]- "مؤشرات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة"، تأليف: عبد الله محمد الصادق. الناشر: المجلة الاقتصادية العربية، العدد 103، 2019.

- **النمو والتنمية:**

الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله. وحسبالنظرية الرأسمالية في الاقتصاد فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية قد تطال ثلة من أفراد المجتمع بينما يصاب جزء كبير بالفقر[1].

ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.

وتعتبر المؤشرات الكمية للنمو هي العوامل التي يمكن قياسها واحتسابها لتقدير نسبة النمو الاقتصادي لدولة أو منطقة معينة. وتهدف هذه المؤشرات إلى توفير مقياس كمي يمكن استخدامه لمقارنة مستوى النمو الاقتصادي بين مختلف الدول وتحليل التغيرات المستدامة على مر الزمن.

من بين المؤشرات الكمية الشائعة للنمو الاقتصادي يمكن ذكر الآتي:

الناتج المحلي الإجمالي :(Gross Domestique Product, GDP) يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر المؤشر الأكثر شيوعًا لقياس النمو الاقتصادي.

النمو السكاني: يشير إلى معدل التغير في عدد السكان في دولة ما على مر الزمن. يمكن أن يكون النمو السكاني مؤشرًا للنمو الاقتصادي بما يعكس زيادة القوى العاملة والسوق الداخلية[2].

أ - معدل التضخم :(Inflation rate) يعكس معدل التغير في مستوى الأسعار على مدى فترة زمنية محددة. ويعتبر التضخم المنخفض والمستقر هو المرغوب فيه لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ب - الاستثمار الإجمالي :(Total Investissement) يمكن قياس معدل الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مستوى الاستثمارات في الاقتصاد.

ج - الصادرات والواردات :(Exports and Imports) يمكن استخدام معدل الصادرات والواردات كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تعكس زيادة الصادرات وتنوعها القدرة على التنافسية العالمية والتبادل التجاري النشط.

---

[1]- "مؤشرات النمو الاقتصادي وأثرها في التنمية المستدامة"، تأليف: حازم محمد الحمدان. الناشر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2017.

[2]- مرجع سبق ذكره، جامعة القاهرة، 2017.

هذه المؤشرات الكمية للنمو تساهم في تقدير حجم وسرعة النمو الاقتصادي وتحليل التغيرات الاقتصادية، ولكن يجب أخذ العديد من العوامل الأخرى في الاعتبار لفهم الوضع الكامل للنمو الاقتصادي في دولة ما.

- **الفرع الثاني: أهداف ومقومات نمو المؤسسة**

أ / أهداف النمو:

نمو المؤسسة يشير إلى زيادة حجمها وتوسعها على مر الزمن. يمكن أن يتحقق النمو من خلال عدة أهداف ومقومات مهمة. فيما يلي بعض الأهداف والمقومات التي تساعد على تعزيز نمو المؤسسة[1]:

1.زيادة الإيرادات: تحقيق نمو المؤسسة يتطلب زيادة الإيرادات. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة حجم المبيعات، وتطوير منتجات أو خدمات جديدة، وتوسيع السوق، واستهداف عملاء جدد، وتحسين استراتيجيات التسويق والترويج.

2.تحسين الكفاءة التشغيلية: يمكن لتحسين عمليات المؤسسة وزيادة كفاءتها المالية والعملياتية أن يسهم في تعزيز نموها. ذلك يشمل تحسين سلاسل التوريد، وتنظيم العمليات الداخلية، واعتماد التكنولوجيا والأتمتة لتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.

3.توسيع قاعدة العملاء: يعد توسيع قاعدة العملاء أحد المقومات الأساسية لنمو المؤسسة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين خدمة العملاء، وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء الحاليين، واستهداف عملاء جدد من خلال استراتيجيات التسويق والترويج المناسبة[2].

4.التوسع الجغرافي: يعتبر التوسع الجغرافي واحدًا من أهم الاستراتيجيات لتحقيق نمو المؤسسة. يمكن أن يتضمن ذلك فتح فروع جديدة، أو التوسع في الأسواق الجديدة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

5.الابتكاروالتطوير: يساهم الابتكار والتطوير في دفع نمو المؤسسة

من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، ومتابعة التغييرات في احتياجات السوق ومتطلبات العملاء، يمكن للمؤسسة تحقيق تفوق تنافسي وزيادة حصتها في السوق3.

---

[1]- "إدارة نمو المؤسسات: النظرية والتطبيق"، تأليف: محمد عادل حسين وأحمد عيسى عبد الله. الناشر: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2017.

[2]- "إدارة النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، تأليف: عماد عيسى العريان. الناشر: دار النهضة العربية للنشر، 2018.

[3]- "استراتيجيات النمو المستدام في المؤسسات"، تأليف: سعد الدين إبراهيم الغامدي. الناشر: دار اليازوري للنشر، 2019.

6.بناء فريق عمل متميز: يعتبر بناء فريق عمل مؤهل ومتحمس أحد العوامل الرئيسية لنجاح المؤسسة ونموها. يجب استقطاب وتوظيف الموظفين المهرة وتطوير قدراتهم من خلال التدريب وتوفير بيئة عمل تحفز الإبداع والتعاون.

7.إقامة شراكات استراتيجية: يمكن للمؤسسة تحقيق نمو مستدام من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع شركات أخرى. يمكن أن تساهم الشراكات في توسيع القاعدة العملائية، ومشاركة الموارد والخبرات، والوصول إلى فرص جديدة في السوق[1].

هذه بعض الأهداف والمقومات التي يمكن أن تساهم في نمو المؤسسة. يجب على المؤسسة تحليل السوق وبيئة العمل وتطوير استراتيجيات ملائمة لتحقيق النمو المستدام.

ب / مقومات نمو المؤسسة:

مقومات نمو المؤسسة تشمل العناصر والعوامل التي تساهم في تحقيق النمو والتطور المستدام للمؤسسة. وتتنوع هذه المقومات حسب طبيعة ونوع المؤسسة والقطاع الذي تعمل فيه. ومن بين المقومات الرئيسية التي تؤثر على نمو المؤسسة يمكن ذكر ما يلي[2]:

1.الاستراتيجية والرؤية: وجود استراتيجية ورؤية واضحة تحدد اتجاهات المؤسسة وأهدافها المستقبلية. تلعب الاستراتيجية دورًا حاسمًا في تحقيق النمو وتحفيز التطوير والابتكار داخل المؤسسة.

2.القيادة القوية: وجود قيادة قوية وفعالة تستطيع تحفيز الفريق وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة. تعتبر القيادة القوية عاملًا محوريًا في دفع عملية النمو وتعزيز الثقة والتفاني لدى الموظفين.

3.الابتكار والتكنولوجيا: الاستثمار في الابتكار واعتماد التكنولوجيا المتقدمة يساهم في تحقيق نمو مستدام وتحسين كفاءة العمليات وتطوير المنتجات والخدمات.

4.القدرة على التكيف: المؤسسات التي تتمتع بقدرة قوية على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق والبيئة العامة تكون أكثر قدرة على تحقيق النمو والاستمرارية.

5.التخطيط الاستراتيجي: وجود عملية تخطيط استراتيجي فعالة تمكن المؤسسة من تحديد الأهداف ووضع الخطط والإجراءات الملائمة لتحقيق النمو والتوسع.

---

[1]- "إدارة النمو المؤسسي والتحول الاقتصادي"، تأليف: أحمد سليمان الشهاب. الناشر: دار اليازوري للنشر، 2019.

[2]- "التخطيط الاستراتيجي ونمو المؤسسات"، تأليف: أحمد محمود الرحال. الناشر: دار الكتاب الجامعي، 2016.

6.التمويل وإدارة الموارد: توافر التمويل الكافي والمستدام وإدارة فعالة للموارد المادية والبشرية تعتبر عوامل حاسمة لتحقيق النمو المستدام.

7.العلاقات الاستراتيجية: بناء علاقات إستراتيجية مع العملاء والشركاء والموردين والجهات المعنية الأخرى يمكن أن يسهم في تعزيز فرص النمو والتوسع للمؤسسة.

8.التسويق والتوزيع: وجود استراتيجيات تسويق فعالة وقنوات توزيع ملائمة تعزز قدرة المؤسسة على الوصول إلى العملاء وتحقيق نمو في حصتها في السوق.

9.الجودة والابتكار: الاهتمام بتحسين جودة المنتجات والخدمات والابتكار المستمر يمكن أن يسهم في تعزيز تنافسية المؤسسة وتحقيق نمو مستدام.

- **الفرع الثالث: أنواع نمو المؤسسة.**

أ / أنواع نموالمؤسسة:

هناك ثلاثة طرق تستطيع المؤسسة إتباعها لتحقيق إختيارها الاستراتيجي للنمو وهيالنمو الداخلي، النمو الخارجي

والنمو التعاقدي.

أ. 1 / النمو الداخلي(la croissance interne): النموالداخلي كما يتضح من تسميته داخلي المنشأ ينتج عن موارد المؤسسة الخاصة ،حيث يعرف بالارتفاع في الحجم و تغييرات في الخصائص المؤسسة المحصل عليه بضم وارلحاق وسائل إنتاج إضافة منشاة من طرف المؤسسة ذاتها أو المشتراة من الخارج في إطار الصفقات التجارية،فيمكن للمؤسسة ان تتحصل على الوسائل من الخارج أو تصنعها بنفسها أو بتطويرها الذاتي للموارد البشرية المالية والتقنية[1].

ويقوم النمو الداخلي على اكتساب (شراء أو إيجار) لوسائل إنتاج جديدة أو مستعملة يتمإدماجها مع باقي عوامل الإنتاج داخل المؤسسة . كما أعطىPaturel تعريف يعتبر مرجعي لنمو الداخلي بأنه حيازة أو إنشاء المؤسسة لاصول غير جاهزة للإنتاج لأنها تحتاج الى إندماج مع باقي عوامل الإنتاج لضرورة لتحقيق المخرجات. ومما سبق نستطيع القول ان النمو الداخلي هو إرتفاع في القدرة الإنتاجية للمؤسسة الناتجة عن ضم وسائل إنتاج جديدة.

[1]- كتاب "النمو الداخلي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات العربية" للدكتور أحمد الجديدي.

تم إنشائها داخل المؤسسة أو تم حيازتها من خارج المؤسسة. النمو الداخلي هو طريق النموالأكثر طبيعيا للمؤسسة ويقتضي ضمنيا الاعتماد على مواردها الخاصة لضمان نموهاوتحقيق أهدافها الموضوعة ويوفر استقلالية كبيرة تتطور تدريجيا عن طريق الاستثمارات المباشرة وخلق القيمة، ويتبع النمو الداخلي خاصة عندما يكون القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة يشهد نمو قوي والصراع التنافسي ليس شديدا معناه أن طاقة السوق تسمح لكل مؤسسة أحاضرة في القطاع أن تنمو بدون ضرورة أخد حصص سوقية من منافسين آخرين[1] .

أ. 1. 1 /إيجابيات النمو الداخلي:

النمو الداخلي هو زيادة حجم الاقتصاد أو الشركة بناءً على الموارد والقدرات الداخلية، دون الاعتماد على الموارد الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتضمن الإيجابيات العديدة للنمو الداخلي ما يلي[2]:

السيطرة الكاملة: عند استخدام النمو الداخلي، تحتفظ الشركة بالسيطرة الكاملة على عملياتها وقراراتها. وهذا يعني أنها تحافظ على استقلاليتها وقدرتها على تحقيق الرؤية والاستراتيجية الخاصة بها.

التكامل والتناغم: يمكن للشركة أن تنمو وتوسع قدراتها الحالية بشكل متكامل ومتناغم. فعندما تعتمد على النمو الداخلي، يمكنها تطوير أقسام جديدة أو مواجهة تحديات جديدة على نحو يتوافق مع بنية الشركة وثقافتها التنظيمية الحالية[3].

الاستفادة من الخبرة والمعرفة: من خلال النمو الداخلي، تتاح للشركة فرصة للاستفادة من الخبرة والمعرفة التي اكتسبتها على مر السنين. يمكنها تحويل هذه المعرفة إلى ميزة تنافسية واستخدامها في تطوير منتجات وخدمات جديدة أو تحسين العمليات القائمة.

تحقيق الاستدامة المالية: يمكن للنمو الداخلي أن يسهم في تحقيق الاستدامة المالية للشركة. عندما تنمو الشركة بوتيرة مستدامة ومنظمة، فإنها تزيد من إيراداتها وأرباحها دون الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية الكبيرة أو المخاطرة بالديون الكبيرة.

الاستفادة من اقتصاديات الحجم: يعتبر النمو الداخلي فرصة للشركة للاستفادة من اقتصاديات الحجم. وبمجرد زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، يمكن للشركة تحقيق تكاليف أقل للوحدة وزيادة هامش الربح.

---

[1]- صمويل كارين إيفرارد، إستراتيجية الأعمال، المطابع الجامعية في غرونوبل، باريس ، 2006 ، ص 143.

[2]- "إيجابيات النمو الداخلي وتحدياته في تطوير الأعمال"، محمد العمودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، الصفحات 47-62، 2017.

[3]- "النمو الداخلي للشركات وأثره في الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة في الأردن"، حسين مرشد العنزي وحاتم صادق الأحمد، مجلة إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، الصفحات 320-337، 2017.

الحفاظ على السمعة والثقة: عندما تنمو الشركة بشكل داخلي، فإنها تحتفظ بسمعتها وثقة عملائها وشركائها التجاريين. فالنمو الداخلي يمكن أن يعزز الاستقرار والموثوقية في العمليات والعلاقات التجارية.

إذا، النمو الداخلي يوفر فرصًا للشركة للتوسع والتطور بشكل مستدام ومنظم[1]مع الاستفادة من مواردها الداخلية والحفاظ على السيطرة والاستدامة المالية واقتصاديات الحجم.

أ -1. 2/ حدود وسلبيات النمو الداخلي:

على الرغم من إيجابيات النمو الداخلي، إلا أنه يوجد أيضًا حدود وسلبيات يجب مراعاتها، وتشمل ما يلي:

قيود الموارد : يمكن أن تواجه الشركة قيودًا في الموارد المتاحة لديها لتمويل النمو الداخلي، مثل رأس المال والقدرات البشرية والتكنولوجية. في حالة عدم توافر الموارد الكافية، قد يتعذر على الشركة تحقيق النمو المرغوب به.

القيود التنظيمية : قد تفرض القيود التنظيمية والقوانين على قدرة الشركة على التوسع والنمو الداخلي. قد تكون هناك متطلبات قانونية أو إجراءات تنظيمية تحتاج إلى الامتثال، وهذا قد يؤدي إلى تأخير أو تعطيل عمليات التوسع.

عدم التنوع: في بعض الأحيان، قد يؤدي التركيز الشديد على النمو الداخلي إلى عدم التنوع في مصادر الدخل والمنتجات أو الخدمات المقدمة. قد يتعرض الشركة للمخاطر إذا اعتمدت بشكل كبير على قطاع أو سوق واحد، حيث أن التغيرات في هذا القطاع قد تؤثر سلبًا على أداء الشركة.

القدرة على الابتكار: قد يكون النمو الداخلي محدودًا بقدرة الشركة على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة. قد يواجه الشركة صعوبة في تلبية تطلعات العملاء المتغيرة والتنافس مع الشركات الأخرى التي تتمتع بقدرة أكبر على الابتكار.

وقت والتكلفة: يمكن أن يكون النمو الداخلي عملية طويلة وتكلفة. تحتاج الشركة إلى استثمار الوقت والجهد والموارد في توسيع قدراتها الحالية وتطويرها. قد تكون هناك تكاليف عالية مرتبطة بالتوسع والتحسينات التكنولوجية والتدريب والتطوير.

قيود السوق[2]: قد تواجه الشركة قيودًا في السوق، مثل تشبع السوق أو وجود منافسة قوية. قد يكون من الصعب للشركة تحقيق نمو مستدام في سوق مكتظ بالمنافسين يجب أن تأخذ الشركات هذه الحدود والسلبيات في الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن استراتيجية النمو والتوسع. ربما تكون الاستراتيجيات البديلة مثل الاستحواذ على شركات أخرى أو التوسع الدولي أو التحالفات التجارية تكون مناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

---

[1]- "إيجابيات النمو الداخلي في الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة في الجزائر"، عبد الكريم النواصرة وحاتم العربيات، مجلة الأعمال والإدارة، المجلد 10، العدد 1، الصفحات 1-17، 2018.

[2]- "قيود السوق: التحديات والفرص"، تأليف: عبد الله بن صالح الشمراني وأحمد بن طالب الشريف.

ب- 2 / النمو الخارجي :((la croissance externe

عرف ويبير أن النمو الخارجي " العملية التي بموجبها تنمو المؤسسة بالحيازة الكلية لمؤسسة أو مؤسسات موجودة مسبقا". يرتبط النمو الخارجي بمصطلح الحيازة(Acquisition) ، حيث يعتبر النمو الخارجي كل عمليات الحيازة الإجماليالأصول المادية المستعملة من طرف مؤسسة أخرى أو الحيازة شبه الكلية لرأس مال مؤسسة من أطرف أخرى، و توصل الباحث الامريكيويستون إلى ربط النمو الخارجي بالعمليات التالية : إنشاء مؤسسة جديدة يضم مؤسستين موجودتين على الأقل حيازة كلية لأصول مؤسسة أخرى مع الإحتفاظ بهوية المؤسسة الحائزة ، تولي السيطرة (contrôle de prise La) على رأس مال مؤسسة أخرى[1].

ب-2. 1 / دو افع النمو الخارجي:

هناك العديد من الاسباب التي تدفع بالمؤسسة إلى اختيار النمو الخارجي منها :

- ضرورة إقتناء السريع لحصص في السوق.
- إرادة اقتحام أسواق صعبة الدخول
- الاستفادة من أفضليات التجميع
- التمكن من الاستفادةمن التكنولوجيا المتطورة
- توفير تكاليف انشاء عالمات جديدة.

ب-2. 2 / أشكال النمو الخارجي:

بعدما تطرقنا في المطلب السابق الى مفهوم النمو الخارجي سنستعرض في هذا المطلب الصور التي يتخذها النمو الخارجي وذلك في الفرع الأول.

- **الأشكال القانونية للنمو الخارجي.**

يأخذ النمو الخارجي عدة أشكال قانونية أهمها:

أ- الحيازة الكلية:

تكمن الحيازة الكلية في تحويل ملكية إجمالي الموارد (مؤسسة) أو مجموعة فرعية من الموارد (فرع) بشكل كلي إلى مؤسسة أخرى، بحيث يمكن اعتبارها نمواً إذا تحققت الشروط التالية :خارجيا[2]

[1]- "النمو الاقتصادي والتنمية الخارجية"، تأليف: طارق الخولي ومحمد عبد الله حمد.

[2]- كتاب "الحيازة الكلية في القانون الجزائري" للأستاذ عبد الحميد بن رحال.

- أن ترتبط فيما بينها بعالقات تنظيمية: أي أن تكون مندمجة مع عوامل الإنتاج المكملة لها أي لها القدرة على ممارسة أنشطة إنتاجية داخل وحدة اقتصادية موجودة مسبقاً؛
- ألا تنتمي إلى الموارد الداخلية للمؤسسة: لأن حيازة موارد تابعة للمؤسسة هو مجرد إعادة هيكلة داخلية لمواردها، وعلى هذا الأساس فالاندماج مع فرع تابع للمؤسسة الأم لا يعتبر نمواً خارجياً،
- أن تترافق عملية تحويل الموارد مع تولي السيطرة عليها: أي أن يرافق ذلك تحول في ملكية هذه الموارد، وعليه نستثني عمليات الشراكة والتحالف التي تبقي على الملكية الأصلية للموارد المشتركة .هناك العديد من الأشكال المختلفة للحيازة الكلية كالإندماج عن طريق الابتلاع، أو المتعادل أو عن طريق الاسهام الجزئي في الموارد، أو عن طريق التجزئة، والتي تتم بين مؤسستين أو أكثر تدعى إحداهما المؤسسة ال حائزة ACQUEREUR'Lوالأخرى المؤسسة LA CIBLE بحيث يمكن الجمع بين موارد لعدة مؤسسات تحت مستهدفة شخصية معنوية واحدة.
- الإندماج المتعادل :(EgalitarianFusion) يتحقّق النمو الخارجي في هذه الحالة عن طريق التكتل الكلي لمؤسستين "أ" و "ب "من نفس الحجم تقريبا، وينتج عن ذلك حجماً اختفاء للمؤسستين المندمجتين وظهور مؤسسة "ج" أكبر وذات شخصية معنوية مختلفة؛

ب-الحيازة الجزئية:

يمكن تحقيق النمو الخارجي بأساليب قانونية ثبتت فعاليتها على أرض الواقع و ذلك في إطار شركة المساهمة، ففي ظل هذا الشكل القانوني يمكن للمؤسسة أن تملك جزء من رأس مالمؤسسة أخرى و هو ما يطلق عليه بالحيازة الجزئية للموارد[1].

وتستطيع المؤسسة تحقيق النمو الخارجي إذا استطاعت حيازة حجم كافي من موارد مؤسسة المستهدفة يؤهلها إلى تولي السيطرة عليها، أي امتالك الحق في اتخاذ القرارات،م المهمة وتولي موقع لمراقبة السير العام لهذه المستهدفة على إثر ذلك تتشكل عالقة تبعية بين المؤسسة المالكة (المؤسسة الأم) و المؤسسة المستهدفة (فرع للمؤسسة الأم)، و التي تتغير تبعاً الارتفاع أو انخفاض حصص المساهمة بينهما، و التي قد تصل إلى حد المساهمة الكلية في رأس المال و حينها تكون المؤسسة ألم قد أتمت الحيازة الكلية للمؤسسة المستهدفة.

[1]- مرجع سبق ذكره - كتاب "الحيازة الجزئية وتطبيقاتها في القانون الجزائري" للأستاذ عبد الرحمن بن قاسم. ص18.

ب-2. 3/ايجابيات وسلبيات النمو الخارجي[1]:

الجدول رقم (1- 1): إيجابيات وسلبيات النمو الخارجي.

	النمو الخارجي
الإيجابيات	– يسمح النمو الخارجي الحصول بسرعة أكبر على التكنولوجيا أو المهارات التي لا تملكها المؤسسة. – عملية الإقتناء سريعة. – النمو الخارجي في نفس القطاع النشاط يحيد المنافس ولايرفع من الإنتاج الكلي في السوق يتم تجنب الطاقة المفرط. أنه مثالي عندما يكون السوق في مرحلة النضج – بلوغ الحجم الأمثل للمؤسسة في وقت قصير يمكن المؤسسة من البقاء على المنافسة
السلبيات	– تنشأالمشاكل الادارية في إدماج الموظفين الذين كانوا جزءا من المؤسسة المقتناة – يجب على المؤسسة دراسة السوق من أجل التعرف على المؤسسة المستهدفة للشراء فهي قد لاتكون موجودة بالضرورة. – في بعض الحالات بل في الكثير من الحالات تكون تكلفة الإقتناء والإندماج مرتفعة جدا وهدا مايضيق على الكثيرين من المؤسسات. – كما أن اللجوء للنمو الخارجي يقلص من سلطة المدير عند مجيئ شركاء الجدد

المطلب الثالث: الإستراتيجية النمو ونماذجه.

إستراتيجية النمو تشير إلى الخطط والتحركات التي تعتمدها المؤسسة لتحقيق نمو مستدام وزيادة حجمها ونطاق أعمالها. توجد عدة نماذج استراتيجية للنمو، وفيما يلي بعض أمثلة على تلك النماذج:

- توسيع السوق[2]: تعتمد هذه الاستراتيجية على توسيع حصة السوق الحالية للمؤسسة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير استراتيجيات التسويق والترويج لزيادة العملاء والمبيعات في السوق الحالية.
- تطوير المنتجات والخدمات الجديدة: تركز هذه الاستراتيجية على تطوير وتقديم منتجات وخدمات جديدة لتلبية احتياجات العملاء وفتح فرص جديدة للنمو. يمكن ذلك من خلال الابتكار والبحث والتطوير.
- التوسع الجغرافي: تستهدف هذه الاستراتيجية توسيع نطاق عمل المؤسسة عبر الانتشار الجغرافي إلى مناطق جديدة. يتضمن ذلك فتح فروع أو فروع جديدة في مناطق أخرى أو الاستحواذ على مؤسسات محلية في أسواق جديدة[3].

[1]- كتاب "الاستثمارات الخارجية وآثارها على الاقتصاد الجزائري" للدكتور رياض معزوز.

[2]- "توسيع السوق وتحقيق النمو الاقتصادي"، تأليف: محمد عبد الله العمودي.

[3]- بورتر، مي (1980). الإستراتيجية التنافسية: تقنيات تحليل الصناعات والمنافسين.

- الاندماج والاستحواذ: تتمثل هذه الاستراتيجية في الاستحواذ على مؤسسات أخرى أو الاندماج معها بهدف توسيع نطاق الأعمال واستغلال التناغم بين الموارد والقدرات.
- الشراكات والتحالفات: ترتكز هذه الاستراتيجية على إقامة شراكات أو تحالفات مع مؤسسات أخرى لتحقيق أهداف مشتركة وتبادل الموارد والمعرفة. يمكن أن تكون هذه الشراكات تجارية أو استراتيجية.

- **الفرع الأول:** الإستراتيجيات الخاصة بنمو المؤسسة

وهي الإستراتيجية التي تكون المؤسسة فيها أقل المنتجين تكلفة في قطاع الصناعة وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإنتاج بمعايير نموذجية والبيع بالأسعار الرائدة في السوق. وتتطلب هذه الإستراتيجية أساليب وأدوات محكمة تتعلق بالتسهيلات البيعية ذات الكفاءة العالية، وملاحظة مستمرة للتكلفة بغرض خفضها، ورقابة صارمة على التكلفة وهامش الربح، وخفض لتكاليف بعض المجالات مثل البحث والتطوير، والإعلان والترويج وغيرها.

إن المؤسسة التي تستطيع تحقيق قيادة الكلفة ستكون قادرة على تغيير أسعار منتجاتها لتكون دائما أقل من أسعار منتجات المنافسين، وتحقيق حجم مرضى من الأرباح.

- **جدول مصفوفة اتجاهات النمو:**

قـــد يتم تمثيل مصفوفة الاتجـــاه بواسطة مصفوفة ثنائية الأبعاد، حيث يتم تخصيص الصفوف للعناصر المصدر والأعمدة للعناصر الهدف. يتم تعيين القيم في الخلايا (الصفوف والأعمدة) لتوضح اتجاه النمو أو الانتشار من عنصر إلى آخر. يمكن أن تكون القيم في المصفوفة نسب أو معاملات احتمال أو أي نوع آخر من المؤشرات المرتبطة بعملية النمو[1].

[1]- "النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية في العالم العربي" بقلم د. عبد الله الطراح.

الجدول رقم (1- 2): جدول مصفوفة اتجاهات النمو

الوضع الإستراتيجي الداخلي	الوضع الإستراتيجي الخارجي
القوة المالية: (ق م) (F S) - معدل العائد على الإستثمار. - نسبة التغطية. - السيولة. - راس المال العامل. - التدف النقدي. - سهولة الخروج من السوق. - مخاطر الأعمال.	**الثبات البيئي: (ث ب)** - التغير التكنلوجي. - معدل التضخم. - تغير الطلب. - سلسلة أسعار المنتجات المنافسة. - موانع دخلو الأسواق. - الضغط التنافسي. - مرونة الطلب للسعر.
المزايا التنافسية: (م ت) (C A) - النصيب في السوق. - جودة المنتجات. - ولاء العميل. - دورة حياة السلعة. - درجة الإستفادة من الطاقة التنافسية. - معرفة الأسرار التكنولوجية - السيطرة على الموردين والموزعين.	**القوة الصناعية: (ق ص) (I S)** - النمو المرتقب. - الربح المرتقب. - الاستقرار المالي. - معرفة الأسرار التكنولوجية. - الإستفادة بالموارد. - سهولة دخول السوق. - إستغلال الطاقة والإنتاجية.

تفترض مصفوفة الاتجاه في هذا السياق تأثير انتقال القيم أو الحالات بين العناصر المختلفة في المجموعة. عند استخدام مصفوفة الاتجاه في النمذجة أو التحليل، يتم تعيين قيم لكل خلية في المصفوفة لتحديد كيفية انتقال القيم من عنصر إلى آخر[1].

[1]- مرجع سبق ذكره، د. عبد الله الطراح .

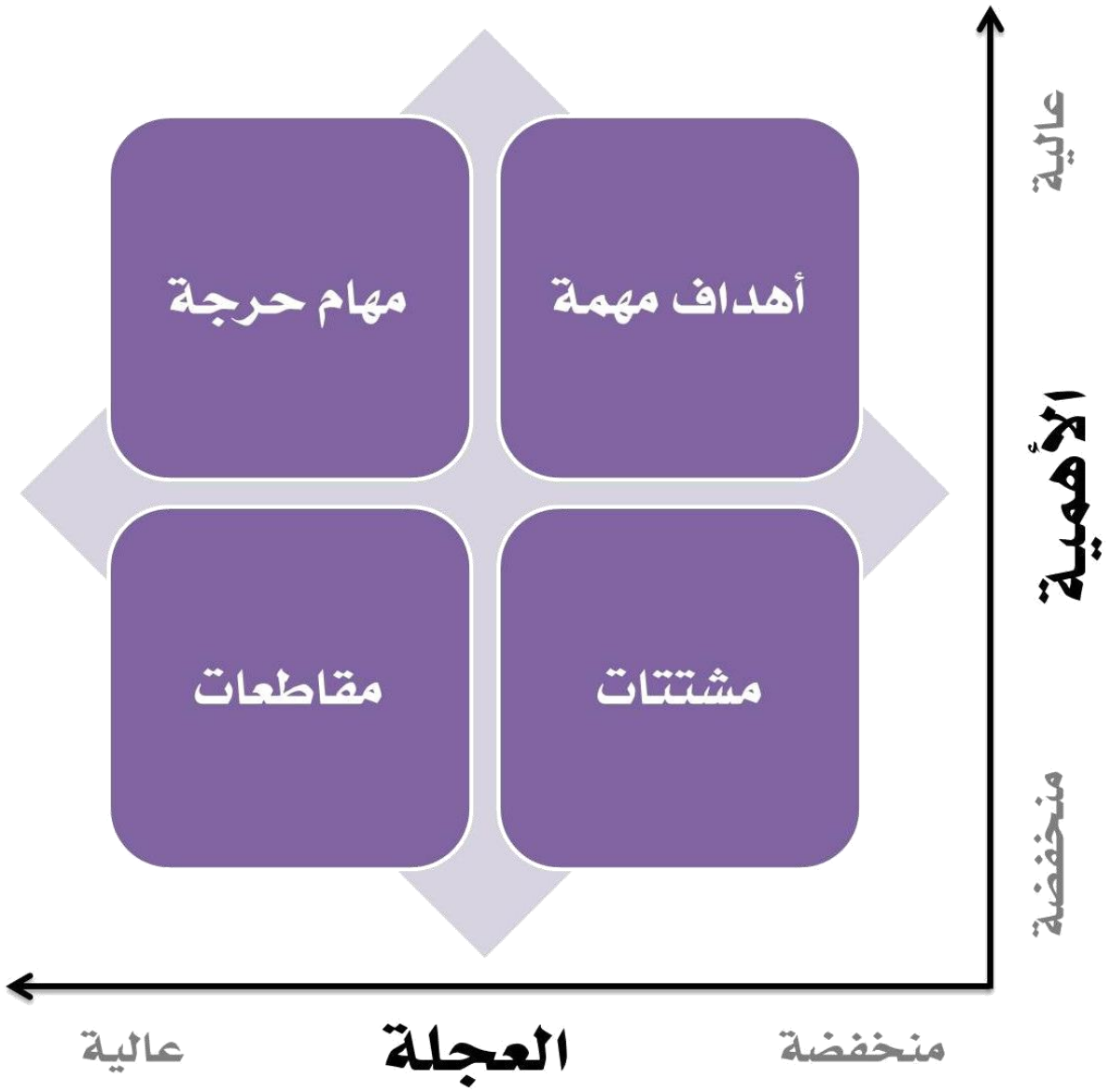

الشكل رقم (1-1): مصفوفة اتجاهات النمو

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الفصل 2019
لنشاط التأمين - المجلس الوطني للتأمينات -

1/ إستراتيجية التخصص:

يدل عليها إسمها أن المؤسسة تتخصص في مجال نشاط معين أو في منتجات معينة أو في خدمة قطاع سوقي معين[1]. إذا لدينا إستهداف جزئي للسوق تركيز على جزء من السوق التخصص في مجال نشاط محدد أي خدمة جزء من السوق.

[1]- كتاب "استراتيجية التخصص وتطبيقاتها في قطاع الصناعة الجزائرية" للدكتور عمر حبيب.

التخصص أو التركيز يعني تقليص السوق. أي سوق أضيق. أي جمهور مستهدف أقل وبالتالي زبائن أقل. ومن أجل أن يكون الاستثمار مجديا لا بد أن يكون طلب معقول وإقبال مناسب ومنافسة مقبولة وأن يكون هامش الربح أعلى. لتدارك وتعويض النقص. وهنا إنتاج السلعة أو الخدمة قد يكلف مبالغ أكبر وبالتالي تكون الأسعار أعلى. وإن مما يساعد على النجاح من خلال هذه الإستراتيجية الكفاءة والمصداقية والسمعة والتميز والتجديد والإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات. إضافة إلى إدارة العلاقة مع الزبون إستراتيجية التخصص تتعلق بتحديد مجال محدد من المعرفة أو المهارات والعمل على تطويرها وتعميقها بشكل خاص. تختلف استراتيجيات التخصص حسب المجال الذي تهتم به والأهداف الشخصية والمهنية لكل فرد. ومع ذلك، هناك بعض النصائح العامة التي يمكن أن تساعدك في تطوير إستراتيجية التخصص الناجحة[1]:

- **تحديد المجال المهني:** حدد المجال الذي ترغب في التخصص فيه. قد يكون ذلك مجالًا متعلقًا بمجال دراستك أو مهنتك الحالية، أو ربما تود اكتشاف مجال جديد تمامًا.
- **تعيين الأهداف:** حدد الأهداف الواضحة والقابلة للقياس التي ترغب في تحقيقها في المجال المحدد. يمكن أن تشمل الأهداف اكتساب مهارات محددة، أو الحصول على شهادات معينة، أو بناء سمعة جيدة في المجال.
- **البحث والتعلم:** قم بإجراء بحث مكثف حول المجال المحدد وابحث عن المصادر الموثوقة التي تقدم المعرفة والتدريب في هذا المجال. يمكن أن تشمل المصادر الكتب، والدورات التدريبية، والمقالات الأكاديمية، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة.
- **التطبيق العملي:** لا تقتصر التخصصية على النظرية فقط، بل حاول تطبيق المفاهيم والمهارات التي تتعلمها في المجال العملي. ابحث عن فرص للتدرب أو العمل في المشاريع المتعلقة بالمجال، حيث يمكنك تطبيق واختبار معرفتك وتطوير مهاراتك.
- **الشبكات والتواصل:** ابحث عن فرص للتواصل والتعامل مع الخبراء والمتخصصين فيالمجال المحدد. يمكن أن تكون المؤتمرات والندوات والمجموعات المهنية أماكنًا جيدة لبناء شبكة اتصالاتك والاستفادة من خبرات الآخرين.
- **التطوير المستمر**2: حافظ على التعلم والتطوير المستمر في المجال المحدد. قم بمتابعة أحدث الابتكارات والتطورات في المجال وكن على اطلاع دائم بالمعلومات الجديدة.
- الاستدامةوالتكيف: يجب أن تكون استراتيجية التخصص قابلة للتكيف مع التغيرات في المجال المحدد. قد تتطلب المهارات والمعرفة المطلوبة في المجال تحديثًا من الوقت لآخر، لذا يجب أن تكون مستعدًا لمواكبة هذه التغيرات وتحسين مهاراتك بشكل منتظم.

من المهم أن تتذكر أن التخصص ليس عملية سريعة، بل هي استثمار طويل الأمد في تطوير نفسك ومهاراتك. يتطلب الأمر العمل الجاد والالتزام لتحقيق النجاح في المجال المختص.

[1]- كتاب "اختر تخصصك وكون متخصصاً فيه" للدكتور حسين الحاج.

[2]- كتاب "استراتيجية التخصص وتحقيق الميزة التنافسية في الشركات الجزائرية" للدكتور أحمد بن سالم.

2/ إستراتيجية التنويع:

هي عبارة عن إضافة أنشطة جديدة مختلفة للشركة زيادة عن الأنشطة التي تقوم بها ، والشركة المتنوعة النشاط هي الشركة التي تعمل في مجالين أو أكثر من مجالات النشاطات التجارية المتميزة[1]. ولتنفيذ إستراتيجية التنويع هناك ثلاث طرق:

الطريقة الأولى: اعتماد الشركة على نفسها أو النمو الداخلي إلى أنشطة جديدة.

الطريقة الثانية: هي الاستحواذ.

الطريقة الثالثة: عبارة عن المشروعات المشتركة.

التنويع:دور الإدارة الإستراتيجية على المستوى الشركة, هو تحديد الأنشطة التي يجب إن تنافس فيهاالشركة لتعظيم أرباحها على المدى الطويل[2].

- وقد يكون التركيز على نشاط واحد الخيار الاستراتيجي الأفضل بالنسبة للعديد من الشركات،

مثل: تركيز ماكدونالدز نشاطها في مجال الواجبات السريعة.

مزايا التركيز على نشاط واحد:

- إنه يتيح للشركة أن تركز قدرتها المالية والتقنية، والوظيفية، لتنافس بنجاح وتتفوق على غيرها في ذلك السوق.
- إستمرار الشركة في أداء ماتعرفة وتتفوق فيه. وبذلك تتجنب الأخطاء المترتبة على الدخول في صناعات تضيف فيها مواردها التي تستخدم في تلك الصناعات فوائد محدودة أو مواجهة مجموعةجديدة من القوى التنافسية التي تشكل تهديدات غير متوقعة للشركة[3].

2 -1/ أنواع إستراتيجية التنويع:

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها ، إذ يمكن التطرق إلى أنواع إستراتيجيات التنويع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي[1]:

---

[1]- التنويع المنتجي: يتم زيادة مجموعة المنتجات أو الخدمات التي يقدمها الشركة. يهدف ذلك إلى استهداف شريحة أوسع من العملاء وتلبية احتياجاتهم المتنوعة.

[2]- التنويع الجغرافي: يشير إلى دخول الشركة لأسواق جديدة في مناطق جغرافية مختلفة. يمكن أن يكون ذلك عبر التوسع داخل السوق المحلية أو الدخول إلى أسواق دولية جديدة.

[3]- التنويع الأفقي: يتم توسيع الشركة من خلال امتداد العمليات في مجالات متعددة ذات صلة بسلسلة التوريد الحالية أو الأنشطة الأساسية للشركة.

الشكلرقم (1-2): أنواع استراتيجيات التنويع

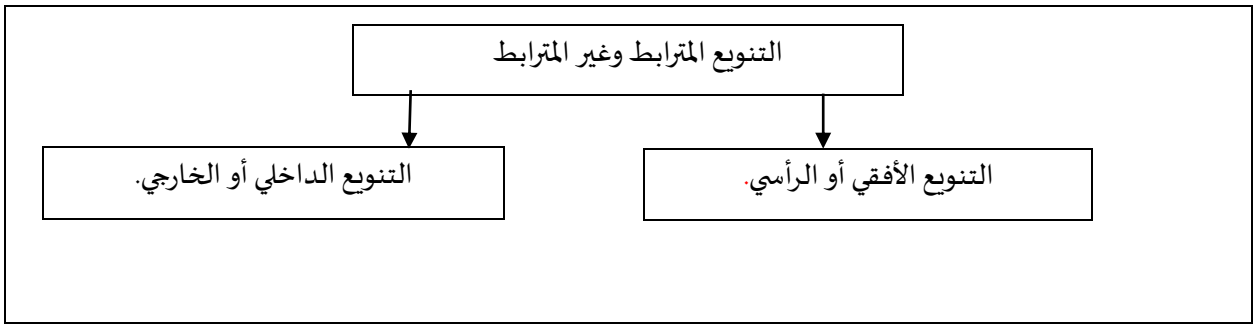

1- التنويع المترابط والتنويع غير المترابط:

- **التنويع المترابط** : هو أن تقوم المؤسسة بإضافة بعض مجالات الأعمال الجديدة إلى مجال عملها الحالي ،شر ط أن ترتبط هذه المجالات ارتباطا استراتيجيا بالمجال الحالي الذي تعمل فيه لمؤسسة ، وهذا الارتباط قد يتعلق بمجالات، مما يمكن المؤسسة من الاستفادة من عامل تعاون عناصر متنوعة مثل التكنولوجيا، التوزيع، الزبائن، العلامة الانتاج[2].
- **التنويع غير المترابط**: يحدث ذلك عندما تتحول المؤسسة إلى مجالات وأنشطة لا ترتبط بعملياتها الحالية، فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة، ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأية صلة. وبهذا الإستراتيجية تهتم الإدارة العليا بمقياس العائد على الاستثمار، عوضا عن وجود خيط متصل يربط بين أعمال المؤسسة كلما كان العائد على الاستثمار عاليا[3] .

- **الفرع الثاني:** نموذج النمو الداخلي.

-خلال الفترة (1962-2008): يتبنى البحث نموذج جي شو (1993) للنمو والذي طبقه على البيانات السنوية لمدينة تايوان خلال الفترة (1953- 1992). ويعتبر نموذج النمو الذي إستخدمه جشو هو الصورة لنموذجي(MRW) للنمو[4].

أحدهما هو نموذجالنمو القياسي لسولو الذي يضم مدخلين فقط هما رأس المال المادي والعمل ويقوم على إفتراض أن كل من المدخلين يحصل على أجر يعادل الانتاجيتهالحدية. أما النموذج الثاني للنمو فيضيف رأس المال البشري إلى نموذج سولو ويفترض في نموذج سولو التقليدي للنمو أن دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس[5]:

---

[1]- "استراتيجيات التنويع: دراسة مقارنة لبعض الشركات الصناعية في السوق العربية" للمؤلف مصطفى حسن صالح. يتناول هذا الكتاب أنواع استراتيجية التنويع وتطبيقها في بعض الشركات الصناعية في السوق العربية.

[2]- "التنويع الاستراتيجي في الشركات: مفهومه وتطبيقاته" للمؤلف رضوان الخليلي. يستعرض هذا الكتاب مفهوم استراتيجية التنويع وأنواعها المختلفة بالإضافة إلى دراسة حالات عملية لشركات ناجحة تطبق هذه الاستراتيجية.

[3]- "استراتيجية التنويع: دراسة تحليلية للشركات العربية" للمؤلف حاتم الحمامي. يقدم هذا الكتاب تحليلًا لاستراتيجية التنويع وأهميتها في الشركات العربية، ويستعرض دراسات حالة لشركات تنفذ هذه الاستراتيجية.

[4]- "نموذج النمو الداخلي في الشركات" للكاتب سعد الغامدي ص87.

[5]- "نمو الشركات: دراسة استقصائية للنظريات والأدلة التجريبية" بقلم George P. Baker وRobert E. Gibbons.

$$Y(t) = A(t)K(t)^{\alpha} L(t)^{1-\alpha} \quad ;0 < \alpha < 1$$

حيث:

Y : الإنتاج

K : رأس المال المادي

L : العمل

A : مستوى التكنولوجيا؛

ويفترض هذا النموذج أن قوة العمل تنمو تحت تأثير متغيرات من خارج النموذج بمعدل ثابت يعادل معدل النمو السكاني. ويفترض أيضاً أنه يتم إستثمار نسبة ثابتة من الناتج. وتأخذ معادلة الدخل الفردي الشكل التالي:

$$LnIPC = LnA(t) + B_1 Ln\frac{S(t)}{Y(t)} - B_2 Ln(n(t) + \delta)$$

حيث:

$IPC = \frac{Y(t)}{L(t)}$: الدخل الفردي؛

$\frac{S(t)}{Y(t)}$:نسبة الإدخار إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

δ : معدل الإهلاك؛

$n(t)$: معدل نمو قوة العمل؛

حيث قوم النموذج الثاني على إضافة رأس المال البشري إلى نموذج سولو ويفترض في النموذج الثاني أن رأس المال البشري يتعرض للإهلاك بنفس معدل إهلاك رأس المال المادي.

ومن هذه المعادلة يتضح أن الدخل الفردي دالة في كل من معدل الإدخار ومعدل الاستثمار ومعدل النمو السكاني ومستوى رأس المال البشري وتتطلب المعادلتان أنه كلما إرتفع معدل الإدخار ومعدل تراكم رأس المال البشري كلما إرتفع مستوى الدخل الفردي. وأنه كلما إرتفع النمو السكاني كلما إنخفض الدخل الفردي (شو 1993). ويتضح من المعادلة أن الدخل الفردي يتحدد بعامل آخر هو مستوى التكنولوجيا[1].ويرى شو (1993) أن المتغير A لا يعكس فقط مستوى التكنولوجياء الصدمات الدولية والمحلية والتقلبات الدورية، لهذا يمكنه أن يعكسايضا و يتحدد بعامل آخر هو مستوى التكنولوجيا .

1- معدل النمو المستقل:

معدل النمو المستقل (CAGR) هو مقياس مالي يستخدم لحساب معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار أو الأرباح على مدى فترة زمنية محددة. يعتبر CAGR مؤشرًا قياسيًا لقياس معدل العائد على الاستثمار على مدى فترة طويلة. لحسابCAGR ، يستخدم الصيغة التالية:

CAGR = (قيمة النهاية / قيمة البداية) ^ (1 / عدد السنوات) – 1

[1]- "إدارة النمو الداخلي للشركات" للكاتب يوسف السقاف.

حيث:

قيمة البداية: القيمة الأولية للاستثمار أو الأرباح.

قيمة النهاية: القيمة النهائية للاستثمار أو الأرباح بعد فترة الزمن المحددة.

عدد السنوات: عدد السنوات التي تمتد عليها الاستثمار أو الأرباح[1].

مثلاً، إذا كانت قيمة البداية للاستثمار هي 1000 دولار وبعد 5 سنوات بلغت قيمته 1500 دولار، يمكن حساب CAGR على النحو التالي[2]:

$$CAGR = (1500 / 1000) ^ (1/5) - 1 \approx 0.0937$$

وبالتالي، يكون معدل النمو المستقل (CAGR) حوالي 9.37٪ سنويًا.

يستخدم معدل النمو المستقل (CAGR) في العديد من المجالات مثل التحليل المالي، وتقييم الاستثمارات، وتوقعات النمو المستقبلية. إنه يوفر رؤية شاملة حول أداء الاستثمار على مدى الزمن ويساعد في مقارنة أداء مختلف الاستثمارات بشكل عادل وموضوعي.

2- قياس معدل النمو بعد حساب الضرائب:

عند حساب معدل النمو بعد الضرائب، يمكن استخدام مقياس النمو الصافي (Net Growth Rate) لحساب النمو الفعلي للاستثمار أو الأرباح بعد خصم الضرائب.

لحساب النمو الصافي، يمكن اتباع الخطوات التالية:

حساب النمو الإجمالي: استخدم نفس الصيغة لحساب معدل النمو المستقل (CAGR) كما ذكرت سابقًا لحساب النمو الإجمالي للاستثمار أو الأرباح دون أخذ الضرائب في الاعتبار. ستستخدم قيمة البداية وقيمة النهاية دون تطبيق أي خصم ضريبي.

حساب النمو بعد الضرائب: بعد حساب النمو الإجمالي، يتعين خصم الضرائب من النمو الإجمالي للحصول على النمو الصافي. يتم ذلك بضرب النمو الإجمالي بعامل (1 - معدل الضريبة). يجب استخدام معدل الضريبة الفعلي الذي ينطبق على الاستثمار أو الأرباح المعنية.

مثلاً، إذا كان النمو الإجمالي للاستثمار هو 10٪ ومعدل الضريبة هو 20٪، يمكن حساب النمو الصافي على النحو التالي:

---

[1]- "النمو الداخلي والتمويل الخارجي" بقلم James S. Ang.

[2]- "Internal Corporate Venturing: The Advanced Innovation Process" بقلم Abdulrahman Al-Aali.

النمو الصافي = النمو الإجمالي × (1 - معدل الضريبة)

10 = (20٪ - 1) ×

10 =٪0.8 ×

8 =٪

وبالتالي، يكون معدل النمو الصافي بعد الضرائب هو 8٪.

يتيح حساب النمو الصافي بعد الضرائب الحصول على صورة أكثر دقة للنمو الفعلي للاستثمار أو الأرباح بعد احتساب الضرائب. يعتبر هذا المقياس أكثر دقة في تقييم الأداء المالي للشركة أو الاستثمار، حيث يأخذ في الاعتبار الأثر المباشر للضرائب على النمو[1].

3- قياس النمو عند إستخدام الدافعة المالية:

عند استخدام الدافعة المالية أو التدفقات النقدية في حساب النمو، يمكن استخدام مقياس العائد النقدي المركب (Compound Cash Flow Growth Rate)لقياس النمو الفعلي بناءً على التدفقات النقدية الفعلية.

لحساب مقياس العائد النقدي المركب، يمكن اتباع الخطوات التالية:

1/حساب التدفقات النقدية الفردية: يتعين حساب التدفقات النقدية الفردية للفترات المحددة. يمكن أن تشمل هذه التدفقات النقدية إيرادات الأعمال، وتكاليف التشغيل، واستثمارات رأس المال، وأي تدفقات نقدية أخرى ذات صلة بالنمو.

2/حساب الإجمالي النقدي: يجب جمع التدفقات النقدية الفردية لكل فترة للحصول على الإجمالي النقدي لتلك الفترة.

3/حساب النمو النقدي المركب: بعد حساب الإجمالي النقدي لكل فترة، يمكن استخدام الصيغة التالية لحساب مقياس العائد النقدي المركب:

Compound Cash Flow Growth Rate = (القيمة النهائية / القيمة البدائية) ^ (1/عدد الفترات) - 1

حيث:

- **القيمة البدائية:** القيمة النقدية الأولية للفترة الأولى.
- **القيمـة النهائية:** القيمة النقدية في نهاية الفترة الأخيرة.
- **عـــدد الفترات:**عدد الفترات المحددة لحساب النمو[2].

[1]- مرجع سبق ذكره. النمو الداخلي.

[2]- "إدارة النمو الداخلي للشركات" للكاتب يوسف السقاف. مرجع سبق ذكره.

مثلاً، إذا كانت التدفقات النقدية للاستثمار هي 5000 دولار في الفترة الأولى و8000 دولار في الفترة النهائية لمدة 5 فترات، يمكن حساب مقياس العائد النقدي المركب على النحو التالي:

Compound Cash Flow Growth Rate = (8000 / 5000) ^ (1/5) - 1 ≈ 0.1099

وبالتالي، يكون مقياس العائد النقدي المركب حوالي 10.99٪.

استخدام الدفعة المالية في حساب النمو يساعد في تقييم الأداء المالي بناءً على التدفقات النقدية الفعلية التي تؤثر على النمو. يعتبر هذا المقياس مفيدًا في تحليل الاستثمارات وتقييم الأداء المالي للشركات والمشاريع.

4-معدل النمو المستمر أو الدائم:

معدل النمو المستمر والدائم هو مفهوم يستخدم في الاقتصاد والتمويل لوصف معدل النمو الذي يحدث بشكل مستمر ومتواصل لفترة زمنية طويلة دون تغير أو تقلب.

أ). معدل النمو المستمر:

معدل النمو المستمر يشير إلى معدل النمو الذي يحدث بشكل متواصل وثابت على مدى فترة طويلة دون تغير في النسبة المئوية. يفترض أن معدل النمو المستمر يحدث بشكل مستمر دون تأثر بالعوامل الخارجية أو التقلبات الاقتصادية. يستخدم هذا المفهوم في تقدير النمو المستقبلي للشركات أو الاقتصادات[1].

ب). معدل النمو الدائم[2]:

معدل النمو الدائم يشير إلى معدل النمو الذي يحدث بشكل مستمر ودائم لفترة طويلة دون تغيير في النسبة المئوية. يفترض أن معدل النمو الدائم يستمر على نفس المعدل دون تقلبات أو تغيرات في المستقبل. يستخدم هذا المفهوم في تقدير النمو المستقبلي للشركات أو الأسواق المالية.

تهدف هذه المفاهيم إلى تحديد معدل النمو الثابت الذي يمكن استخدامه في التوقعات المستقبلية وحسابات القيمة المستقبلية. ومع أن النمو المستمر والدائم هو نمو فرضي ومثالي، إلا أنه يوفر إطارًا لتحليل النمو واتخاذ القرارات المستندة إلى توقعات طويلة الأجل[3].

[1]- كتاب "اقتصاديات النمو والتنمية المستدامة" للدكتور زاهي حواس.

[2]- كتاب "النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة" للدكتور عبد الحميد المرادي.

[3]- كتاب "مفهوم النمو المستدام وتطبيقاته في الاقتصاد العالمي" للأستاذ محمد عبد الرحمن.

5-معدل النمو الداخلي:

معدل النمو الداخلي (Internal Growth Rate) هو معدل النمو الذي يمكن للشركة تحقيقه باستخدام مواردها الداخلية بدون الحاجة إلى تمويل خارجي، مثل زيادة رأس المال أو الاقتراض. يتم حساب معدل النمو الداخلي باستخدام بعض المعلومات المالية الرئيسية للشركة.

لحساب معدل النمو الداخلي، يمكن اتباع الخطوات التالية:

حساب النسبة المئوية للأرباح المستبقة: قم بحساب الأرباح المستبقة للشركة، وهي الأرباح التي يمكن للشركة إعادة استثمارها في عملياتها التشغيلية بدون توزيعها للمساهمين. قم بتقسيم الأرباح المستبقة على الإيرادات الصافية للشركة وضع النتيجة في شكل نسبة مئوية[1].

حساب نسبة العائد على الأصول الداخلية: قم بحساب العائد الذي يمكن للشركة تحقيقه على أصولها الداخلية، وهي الأصول التي تملكها الشركة ويمكن استخدامها في توسيع أعمالها بدون حاجة للتمويل الخارجي. قم بتقسيم الأرباح المستبقة على قيمة الأصول الداخلية للشركة وضع النتيجة في شكل نسبة مئوية.

حساب معدل النمو الداخلي: استخدم الصيغة التالية لحساب معدل النمو الداخلي بناءً على النسبتين المحسوبتين:

معدل النمو الداخلي = (نسبة العائد على الأصول الداخلية) × (1 - نسبة الأرباح المستبقة)

معدل النمو الداخلي يعكس القدرة التنافسية والقدرة على تمويل نمو الشركة باستخدام مواردها الداخلي

- **الفرع الثالث:** نموذج النمو المدعم

نموذج النمو المدعم (Enhanced Growth Model) هو نهج يستخدم في مجال الاقتصاد والتنمية الاجتماعية لتعزيز وتسريع عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. يهدف هذا النموذج إلى تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكامل السياسات والإصلاحات في عدة مجالات مختلفة[2].

تعتمد فكرة النمو المدعم على الاعتراف بأن العوامل المتعددة تؤثر في عملية التنمية، ولذلك يجب تبني نهج شامل يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يعتبر التنمية المدعومة نهجًا شاملاً يركز على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن، وتحسين جودة الحياة ومستوى المعيشة للأفراد[3].

تشمل مكونات نموذج النمو المدعم مجموعة واسعة من السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية. قد تتضمن هذه المكونات:

---

[1]- كتاب "تحقيق النمو المستدام: الرؤى والتحديات" للدكتور محمد بوصالح.

[2]- "النمو المستدام: دور نظام الابتكار" بقلم Edward Lorenz وBengt-ÅkeLundvall.

[3]- مرجع السابق.

الاستثمار في التعليم والتدريب: يتطلب تحقيق النمو المدعوم توفير فرص التعليم والتدريب المناسبة للأفراد، بما في ذلك التعليم الأساسي والتعليم المهني والتدريب المستمر. يساعد تحسين مستوى التعليم والتدريب على تعزيز القدرات الفردية وزيادة فرص العمل والابتكار.

تعزيز زيادة الأعمال والابتكار: يعتبر دعم ريادة الأعمال والابتكار جزءًا هامًا من النمو المدعوم، حيث يساهم في خلق فرص جديدة للعمل وتطوير صناعات جديدة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير البيئة الملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار التكنولوجي وتنمية المهارات الريادية[1].

تحسين بنية التحتية: توفير بنية تحتية قوية ومتطورة تعتبر أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يجب الاستثمار في تطوير الطرق والمواصلات والطاقة والاتصالات والمرافق العامة الأخرى لتمكين النشاط الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.

تعزيز التجارة والاستثمار: يساهم التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع فرص العمل. يجب تشجيع السياسات التجارية المفتوحة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة لجذب رؤوس الأموال وتعزيز التكنولوجيا ونقل المعرفة.[2]

الاهتمام بالتوازن الاجتماعي والبيئي: يجب أن يكون النمو المدعوم مستدامًا من الناحية الاجتماعية والبيئية. ينبغي مراعاة العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة للأجيال القادمة.

يعتمد النجاح على تنفيذ هذه السياسات والإصلاحات بشكل متكامل وفعال، وعلى التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

- **نموذج HIGGINS(1977) :**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على النمو المحتمل للمشركات الجزائرية واستخدمت الدراسة عينة مشكلة من ست وأربعون (46) شركة صناعية خاصة في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)، وقامت الباحثة ببناء نموذج قياسي يعتمد على منهجية الانحدار البسيط والمتعدد المعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في نسب الربحية الرافعة المالية، نسبة السيولة العامة على المتغير التابع المتمثل في معدل النمو المتصل المفارح من طرف Higginsإضافة إلى متغيرين ضابطين وهما عمر وحجم الشركة وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية يتأثر بنسب الربحية والسيولة العامة، في حين لم تثبت الدراسة وجود أي

[1]- "نموذج النمو الجديد: هل يمكن أن يعمل من أجلك؟" بقلم ديفيد ك. ويليامز وماري ميشيل سكوت.
[2]- مرجع السابق.

علاقة بين بقية المتغيرات ومعدل النمو المحتمل. وبناء على تلك النتائج توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن لعلمه عليها الأطراف المهدمة في اتخاذ القرارات المالية[1].

- **نموذج 1981kyd:**

بدأ اهتمام الباحثين والدارسين منذ الثلاثينيات من القرن الماضي للبحث عن موضوع الفشل المالي للمنشآت، حيث تم اعتماد بعض النماذج التي تخدم قطاع معين أو كافة القطاعات بمختلف الدول، مثل نموذج (Springate للعالم (SpringateGordan)ّ الذي طور نموذج Altmanفي عام ،5178 وخرج بنموذج يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات والمنشآت الكندية، وكذلك نموذج (Tisshow (and) Taffler الذي تم الاستعانة بالنماذج التي سبقته والأخذ بعين الاعتبار البيئة التي تعمل بها المنشآت بالواليات المتحدة، والخروج بنموذج يخدمها ويساعد بالتنبؤ بالفشل المالي، وفي االردن ال يوجد نموذج محدد يمكن استخدامه لمعرفة هل أن لمنشأة ستفشل ماليا أم لا ؟ على حد علم الباحث، ومن هنا سنقوم بهذه الدراسة بمحاولة اختبار ا نموذج كيدا (Model Kida) و قياس مدى فاعليته من أجل التوصية بتطبيقه على الشركات المساهمة .

يعتبر نموذج كيدا(Model kyd)للتنبؤ بالفشل المالي من النماذج الساسية التي أثبتت فاعليتها بالتنبؤ بالفشل المالي، حيث تم تنفيذه على 22 شركة ناجحة و22 شركة فاشلة و تم الاعتماد على أسلوب التحليل التميزي المعتمد، واستطاع النموذج إثبات القدرة التنبؤية العالية بحوادث إلفالس و التي و صلت إلى 12% (الحيالي،2227 ص 262)، ومن هنا ستقوم هذه الدراسة باختبار مدى فاعلية هذا النموذج على بورصة عمان، وذلك باختيار عينةمن الشركاتالمحالة للتصفية والموقوفة عن العمل وعينه أخرى من الشركات غير المحالة للتصفية، وعليه يمكن الحكم على مدى فاعلية نموذج كيدا(Model kyd)بالتنبؤ بالفشل المالي على الشركات المساهمة العامة المدرجة[2].

- **نموذج:BourgeoisetLavallée (1993)**

قدم كل منBourgeois et Lavalléeنموذجا مختصرا للنمو المحتمل ويعطي نتائج جد قريبة منتائج النموذج السابق ويقاس كمايلي:

$$g = RFP – RFP\ (dividendes/bénéfices)$$

حيث:

[1]- دربال سمية،"سلوك المؤسسات في تمويل نمو الداخلي " رسالة الماجيستار، إقتصاد وتسيير المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2011 ص 15

[2]- محمد علي أبراهيم العامري،"الإدارة المالية النتقدمة"، دار اثراء للنشر التوزيع، عمان،8002، ص885-882

RFP : مردودية الأموال الخاصة

هذا النموذج يطبق في المؤسسات الكبيرة أكثر منه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يعتمد على العلاقات بين عناصر الميزانية وحسابات النتائج ولا يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأخرى التي تؤثر على سيولة المؤسسةكما يفترض ثبات هيكل رأس المال فيه.

- نموذجOlson et al (1992) :

يعتمد هذا النموذج على السيولة في متغيراته حيث انتقدal et Olsonالنموذجين السابقين لاعتمادهما على نسب محاسبية لا بد من بقاءها ثابتة إضافة إلى تجاهلهما للسيولة وتأثرها بمعدلات التضخم وبدورة حياة المؤسسة وبعوامل أخرى خارجية، كذلك استعمال المعلومات المقدمة في حالة تطور الوضعية المالية التي تعكس حسب اعتقادهم مجموع العناصر ذات التأثير على نمو المؤسسة وقدم النموذج الصيغة التالية لحساب معدل النمو المحتمل[1]:

$$g = ((F+D+O+X+W-E+I-S_{E)} / PR$$

حيث:

F : الارتفاع الصافي المتوقع للاستثمارات ،

D:التوزيع المتوقع للأرباح؛

O : كمية الأموال الموجهة للنشطة الخارجية في المؤسسة؛حر

X : التغير المتوقع في التحصيل؛

W : التغير المتوقع في الأصول المتداولة عدا التحصيل؛

ES: مصادر التمويل المتوقعة الخارجية؛

E : التكاليف المتوقعة والتي لا ينتج عنها أي خروج الأموال،

R : مبيعات الفترة السابقة ،

نموذجRobert. B, Josée. S et Jacques. B:

يختلف هذا النموذج عن نموذجLavallée et BourgeoisونموذجKydفي اعتماده على السيولة أكثر من الربح حيث يفترض عدم ثبات إجمالي الأصول كما يسمح بإجراء تغييرات على هيكل تمويل المؤسسة،فيضيف على نموذج OLSON et alالعلاقة بين مختلف المتغيرات ورقم أعمال المؤسسة ويحدد معدل النموالمحتمل كما يلي[2] :

[1]- دربال سمية، مرجع سبق ذكره، ص02-00

[2]- دادان عبد الوهاب،" تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب لتقييم الأداء المالي" المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية مرجع سبق ذكره، ص200

$$g=[\frac{V(\pi+Am+D\pi)-Divid(1+D)}{V(CC+St+Imm-CF-\pi-Am-D\pi)}]$$

حيث:

V : V : مبيعات السنة الاخيرة.

AM: الاستهلاكات النسبة المئوية من المبيعات.

DIVID : مبلغ توزيع ارباح المبيعات.

IMM : الاستثمارات الاجمالية كنسبة مئوية من المبيعات.

D : الديون الاضافية الحاملة كنسبة مئوية من الارباح

CC : حساب نسبة مئوية من المبيعات

CT : مخزونات كنسبة مئوية من المبيعات

CF : حساب الموردين كنسبة مئوية من المبيعات

- **المبحث الثاني:** القرارات المالية.

المطلب الأول: القـرار المالي:

القرار المالي هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة .[1]ومن خلال استقراء عملية اتخاذ القرار نستنتج أنها تتألف من العناصر التالية:

- **الفرع الأول: مفهوم القرار**

أ / مفهوم القرار:

عملية إتخاذ القرار هي نشاط ذهني، فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل (الحل) الأنسب للمشكلة، على أساس مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار، في سبيل الوصول لاختيار القرار الأنسب والأفضل.

ويتفق الباحثون والممارسون على أن عملية اتخاذ القرار تنطوي على : "اختيار لبديل واحد من بين بديلين على الاقل[2]

يصنِّف بعض الباحثين عمليةَ اتخاذ القرار ضمن إستراتيجيات التفكير التي تضم حل المشكلات وتكوين المفاهيم بالإضافة إلى عملية اتخاذ القرار، ويتعاملون مع كلٍّ منها بصورة مستقلة؛ لأنها تتضمَّن خطوات وعمليات متمايزة عن بعضها البعض.

بينما يرى آخرون أن عملية اتخاذ القرار متطابقة مع عملية حل المشكلات، باعتبار أن المشكلات في حقيقة الأمر ليست سوى مواقفَ تتطلَّب قرارات حول حلول لهذه المشكلات.

[1]- إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1993، ص341.

[2]- عملية اتخاذ القرار والتحليل الاقتصادي - د. عبد الرزاق الفخراني.

والحقيقة أن عملية اتخاذ القرار تتطلَّب استخدام الكثير من مهارات التفكير العليا؛ مثل: التحليل، والتقويم، والاستقراء، والاستنباط، وبالتالي فقد يكون من الأنسب تصنيفها ضمن عمليات التفكير المركبة مثلها مثل التفكير الناقد والتفكير الإبداعي وحل المشكلات[1].وقد عبَّر عددٌ من الباحثين عن هذا الاتجاه بدمج عملية حل المشكلات ضمن إطار عملية اتخاذ القرار.

ب / أنواع القرارات:

توجد عدة أنواع من القرارات التي يمكن أن يتخذها الأفراد والمنظمات بناءً على الظروف والمواقف المختلفة. إليك بعض الأنواع الشائعة للقرارات:

1. **قرارات الروتين:** تشمل القرارات التي يتم اتخاذها بشكل يومي أو متكرر، وتكون مستندة إلى سياسات وإجراءات محددة. مثال على ذلك قرارات الإدارة اليومية في العمل، مثل توزيع المهام وتحديد المواعيد.

2. **قرارات الطوارئ:** تتخذ هذه القرارات في حالات الأزمات أو الطوارئ، وتهدف إلى التصرف بسرعة للتعامل مع الوضع. مثال على ذلك قرارات إخلاء المباني في حالة حدوث حريق أو قرارات الطوارئ الصحية في حالات الوباء.

3. **قرارات الاستراتيجية:** تشمل القرارات التي تؤثر على الهدف العام والاتجاه المستقبلي للمنظمة. تتطلب هذه القرارات تحليل دقيق للمعلومات والتوقعات وتأثيراتها المحتملة على المنظمة. مثال على ذلك قرارات الاستثمار في توسيع العمل أو الدخول إلى أسواق جديدة.

4. **قرارات التكنولوجيا:** تتعلق بالقرارات المتعلقة باختيار وتطبيق التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية في المنظمة. تشمل هذه القرارات قرارات شراء الأجهزة والبرمجيات، وتطوير وتحسين البنية التحتية التكنولوجية.

5. **قرارات الموارد البشرية:** تتعلق بالقرارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المنظمة، مثل توظيف الموظفين الجدد، وتقييم الأداء، وتطوير الموظفين، وتحديد الأجور والمزايا.

6. **قرارات المالية:** تتعلق بالقرارات المالية والاقتصادية في المنظمة، مثل تخصيص الميزانية واستثمار الأموال واتخاذ قرارات المشتريات وتحديد الأسعار[2].

هذه مجرد بعض الأنواع الشائعة للقرارات، وقد توجد أنواع أخرى تعتمد على السياق والمجال الذي تتعامل معه. يجب أن يتم اتخاذ القرارات بناءً على التحليل الجيد للمعلومات المتاحة وتقييم العواقب المحتملة لكل قرار.

[1]- عملية اتخاذ القرار في الإدارة - د. أحمد الدوسري.

[2]- كتاب "إدارة المالية واتخاذ القرارات المالية الصحيحة" للأستاذ عبد الله الجندي.

منها عدة مراحل هي:

- تحديد الهدف أو الأهداف المرغوبة بوضوح.
- تحديد جميع البدائل الممكنة والمقبولة.
- تحليل البدائل بعد تجميع معلومات وافية عن كل منها باستخدام المعايير العامة الآتية[1]:
  - درجة التوافق بين الأهداف التي يحققها البديل وأهداف الفرد.
  - المنفعة المتحقِّقة من اختيار البديل، ودرجة المخاطرة التي ينطوي عليها.
  - المجهود اللازم لتنفيذ البديل.
  - قيم الفرد ومحددات المجتمع.

ترتيب البدائل في قائمة أولويات حسب درجة تحقيقها للمعايير الموضوعة[2].

- إعادة تقييم أفضل بديلينِ أو ثلاثة في ضوء المخاطر التي ينطوي عليها كل بديل، والنتائج المحتملة التي ظهرت بعد مرحلة التحليل الأولي.

-إختيار أفضل البدائل من بين البديلينِ أو الثلاثة التي أُعِيد تقييمها في الخطوة السابقة واعتماده للتنفيذ.

ج / العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات[3]:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، حيث تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وقد يؤدي تأثير هذه العوامل إلى اتخاذ، قر ارات غير رشيدة لذلك يتوجب على المؤسسة دراسة هذه العوامل التي لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها وتتمثل هذه العوامل في:

1- **عوامل البيئة الخارجية:**

وتتمثل في البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرتها بل إن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في:

- الظروف الإقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية والتكنولوجية والبنى التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية
- العوامل التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية مثل النقابات والتشريعات
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق
- حيث أن هذه العوامل تجبر المؤسسة على إتخاذ القرارات قد لاترغب في إتخاذها أو ليست في صالحها دائما

---

[1]- كتاب "التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية" للأستاذ يوسف أبو هزاع.

[2]- تطبيقات النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات - د. فاضل حسن.

[3] - مخلخل زوينة، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخا ذ القرارت التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، شهادة الدكتوراه، العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ال جزائر2019 ص 58-59.

بالإضافة الى هذه العوامل هناك ضغوطات خارجية مثل ضغط الري العام، والضغوط الاقتصادية، ضغوط الأجهزة الإعلامية الرقابية، كل هذه العوامل تؤثر على قرارت المدير وتحد من فعاليته.

2- **عوامل البيئة الداخلية:**

وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة منها

- عدم وضوح نظام المعلومات داخل المؤسسة يقيد متخذ القرار بشكل جيد
- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد والإدرات والأقسام
- درجة المركزية وحجم المؤسسة وانتشار نطاقها الجغرافي
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية الأخرى

ويظهر تأثير هده العوامل بجوانب متعددة ترتبط بمايلي: الظروف المحيطة بمتخذ القرار، تأثير القرار على مجموع الافراد في المؤسسة، الموارد الفنية والبشرية المتاحة أمام إدارة المؤسسة

3- **العوامل شخصية ونفسية** :تتعلق هده العوامل بالدرجة الأولى بالشخص متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في اتخاذ القرار [1] ، وهذه العوامل تقسم الى نوعين هما:

- **عوامل نفسية:** تتشعب الجوانب النفسية الى بواعث نفسية لدى متخذ القرار والى المحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار من بين البدائل المطروحة، وأخيرا دور التنظيم في تكوين هدا المحيط النفساني ومقدارالسلطة الممنوحة له، فإن كان تأثير العوامل إيجابيا سيصل سلوك متخذ القرار الى مستوى كبير من السلامة والمنطق، وإذا كان سلبيا فهذا يعني أن الخلل وعدم الرشد سيكون في الغالب على القرارات الصادرة.
- **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذالقرار فلكل فرد شخصيته ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الدي سيتخده، وبتالي يكون القرار متطابقا مع شخصية الفرد.

الفرع الثاني: مفهوم القرارات المالية

مفهوم القرارات المالية:تعني القرارات القرارات المالية عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المال والموارد المالية في مؤسسة أو منظمة، تشمل هده القرارت جميع القرارات التي تتعلق بالتمويل والاستثمال وإدارة رأس المال وتخصيص الموراد المالية[2].

[1]- مخلخل زوينة، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، شهادة الدكتوراه ، العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر2019 ص 58-59

[2]- كتاب" قرارات الاستثمار والتمويل للدكتور عبد الله الشريف: يعتبر هدا الكتاب مرجعا مهما في مجال القرارات المالية ويغطي مفاهيم الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، يمكن العثور على الكتاب في المكتبات العربية أو عبر الانترنات.

قرارات التمويل تتعلق بكيفية تمويل النشاط التجاري أو المشروع، سواء كانت عبر الديون أو الأسهم أو التمويل الذاتي، يتعين على المدريين الماليين اتخاذ قرارات بشأن المصادر المالية المتاحة وتقييم تكلفة الاقتراض وتحديد الهياكل المالية المناسبة.

قرارات الاستثمار تتعلق بتحديد أفضل طرق استثمار الموارد المالية المتاحة، يشمل ذلك قرارا شراء الأصول مثل العقارات والمعدات والأوراق المالية، وأيضا قرارات الاستثمار في مشروعات توسيعية أو أنشطة بحث وتطويرتعتمد هذا القرارا على تحليل العائد المتوقع ومخاطر الاستثمار.

إدارة رأس مال تتعلق بكيفية استخدام رأس المال المتاح بشكل فعال وتحقيق أقصى قدر من القيمة للمؤسسة، تشمل هده القرارات إدارة السيولة والتخطيط المالي وإدارة الديون والأرباح وتوزيع الأرباح.

تخصيص الموارد المالية يتعلق بتحديد كيفية توزيع الموارد المالية بين الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، مثل التخصيص بين الإنتاج والتسويق والبحث والتطوير وإدارة الديون البشرية.

بشكل عام، القرارات المالية تهدف الى تحقيق أهداف المؤسسة المالية وتحسين أدائها المالي، وتتطلب تقييما دقيقا للمعلومات المالية والاقتصادية والتنبؤات المستقبيلة.

- **الفرع الثالث:** مميزات القرارات المالية

تتمتع القرارات المالية بعدة مميزات تجعلها مهمة وحاسمة في إدارة المنظمات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. إليك بعض المميزات الرئيسية للقرارات المالية[1]:

1. توجيه الاستراتيجية المالية: تساعد القرارات المالية في توجيه استراتيجية المنظمة وتحقيق أهدافها المالية. تتضمن هذه القرارات تحديد الموارد المالية المتاحة، وتوزيعها على الأقسام والمشاريع المختلفة، وتحديد الأولويات وتخصيص الاستثمارات.

2. تحسين التخطيط المالي: تساعد القرارات المالية في تحسين التخطيط المالي وإدارة الأموال بشكل فعال. تتعلق هذه القرارات بتحديد الميزانية والتنبؤ بالإيرادات والنفقات وإدارة التدفقات النقدية.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة: يتطلب اتخاذ القرارات المالية معلومات دقيقة وشفافة حول الحالة المالية للمنظمة. بفضل القرارات المالية الجيدة، يتم تحسين مستوى المساءلة وتوضيح كيفية استخدام وإدارة الموارد المالية.

4. تقييم الأداء المالي: تساعد القرارات المالية في تقييم أداء المنظمة وتحليل النتائج المالية. تشمل هذه القرارات إعداد التقارير المالية وتحليل المؤشرات المالية لقياس الأداء واتخاذ قرارات تحسينه.

[1]- قدي عبد المجيد، دادان عبد الوهاب،" تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب لتقييم الأداء المالي"، المؤتمر العلمي الدولي. حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات، كليةالحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،8004، ص480

5. تعزيز الاستدامة المالية: تهدف القرارات المالية إلى تحقيق استدامة المنظمة من خلال التخطيط المالي الجيد وإدارة المخاطر المالية وتحقيق العائد المالي المستدام.

6. دعم عمليات الاستثمار والتوسع: تساعد القرارات المالية في تحديد فرص الاستثمار واتخاذ قرارات المشتريات وتمويل التوسع والنمو. تتعلق هذه القرارات بتقييم العائد المالي المتوقع وتقييم المخاطر المالية المرتبطة.

تجدر الإشارة إلى أن القرارات المالية يجب أن تستند إلى تحليل دقيق ومعلومات موثوقة وأساليب محاسبية صحيحة، وتحتاج إلى فهم واسع للأسواق المالية والمبادئ المالية الأساسية.

المطلب الثاني: مدخل لقرار التمويل وقرار توزيع الأرباح

قرار التمويل وتوزيع الأرباح يعتبر قرارًا مهمًا في إدارة الشركات. يشمل هذا القرار اتخاذ قرارات حول كيفية تأمين التمويل اللازم للشركة وكيفية توزيع الأرباح بين المساهمين. إليك مدخل لكل من قرار التمويل وتوزيع الأرباح:

- **الفرع الأول:** مدخل لقرار التمويل.

الادراك الكامل للبدائل المتاحة وإمكانية المفاضلة بينها واختيار أفضلها لتحقيق أهداف المؤسسة، و ذلك بتوفير جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة خلال فترة زمنية محددة في ظل معطيات كل من البيئة الداخلية و الخارجية والعمل على تنفيذه ومتابعته .[1]

و هو البحث في الكيفية التي تتحصل المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات[2]،وكيفية المزج بين حيث يجب على المسير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي و بعده أن هذه المصادر من حيث الكم والنوع والمصدر .[3]

يتأكد من الأموال المطلوبة من خلال: توفيرها في الوقت المناسب وقل تكلفة ممكنة واستثمارها في آليات الأكثر فائدة[4].

وهو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول(طبيعية، مالية[5] ، وهو القرارات التمويلية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح و لتالي تعظيم قيمة المؤسسة، ويعتبر اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسات من بين

---

[1]- جمال الدين لعوينات، الادارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة، الجزائر، ،2003.

[2]- مليكة زغيب والياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار تمويل لمؤسسة اقتصادية، جامعة 20 أوت ،1955 سكيكدة، الجزائر، .2010

[3]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص.393 3 /03/2010/ uploads/content-.

wp/arab/com.iefpedia://http

[4]- - حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، دار الوراق، الأردن، الطبعة الثانية، ،2008 ص .14 4

[5] -Pierre Conso et Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 9ème édition, Dunod, Paris, 1999, p438.

الوظائف الأساسية كونه يتعلق بتحديد هيكل التمويل الأمثل أي مزيج التمويل الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى حدها الأدنى[1] ، و يمكن تمثيل القرارات المالية في الشكل التالي:

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف قرار التمويل نه عملية اختيار مصادر وطريقة التمويل الملائمة لتمويل استثمارات المؤسسة وحاجاا إلى الأموال من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهذا الاختيار لا يكون بصفة عشوائية إنما يكون مبنيا على أسس علمية وتحاليل واضحة خذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة وتكلفة مصادر التمويل، والمردودية الاقتصادية للاستثمارات المراد تمويلها .

الشكل رقم (01-03): القرارات المالية في المؤسسة

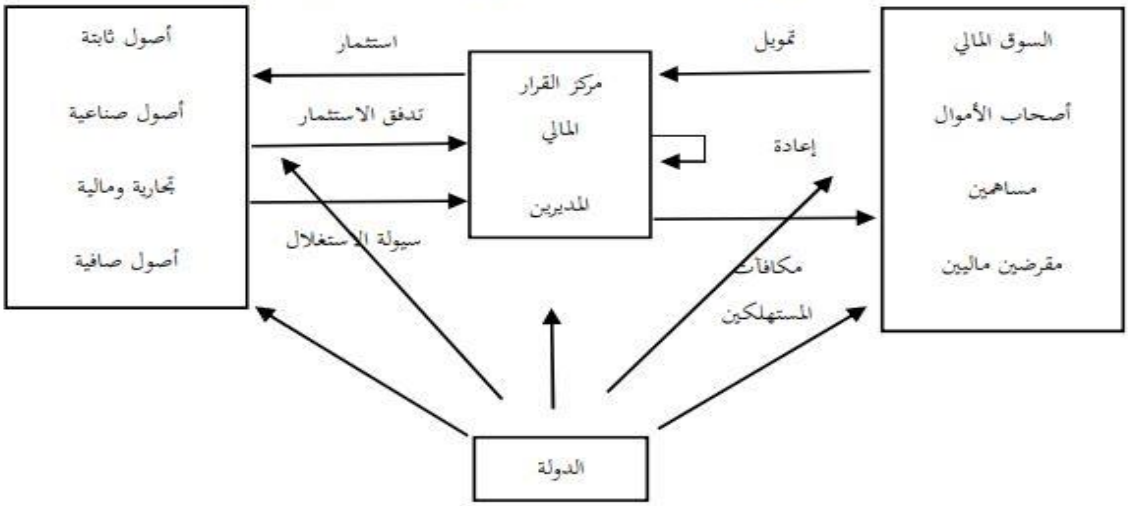

Source: Nathalie Gardés, **Finance d'entrprise**, 29/06/2006.
http//gestionfin.canalblog.com/docs/NG_chapitre_3_d_cision_de_financement.

1- مفهوم قرار التمويل والهيكل المالي

1-/مفهوم قرار التمويل:

يتعلق بتحديد كيفية تأمين الأموال اللازمة لتمويل أنشطة الشركة. يتضمن هذا القرار اختيار مصادر التمويل المناسبة وتحديد الأدوات المالية المناسبة لاستخدامها. يجب أن يتم اتخاذ هذا القرار بناءً على تقييم متأنٍ للخيارات المتاحة والمخاطر المرتبطة بها. قد تشمل مصادرالتمويل المحتملة قروض البنوك، والمساهمات من المساهمين، وبيع الأسهم، وإصدار السندات، وتمويل المشروعات، والتمويل الذاتي من أرباح الشركة[2].

[1]- عبد ايد تيماوي، المتغيرات المالية المحددة لفاعلية قرار استخدام الديون كمصدر مالي في المؤسسة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز 6
الجامعي غرداية، الجزائر، العدد13، 2011 ص.64.

[2]- كتاب "القرارات المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة" للأستاذ رشيد الخولي.

1-2/مفهوم الهيكل المالي:

يشير مصطلح الهيكل المالي إلى مزيج الديون والأسهم الذي تمول به الشركة عملياتها. يؤثر هذا المزيج مباشرةً في قيمة الأعمال والمخاطر الناتجة عنها. يتحمل المديرون الماليون للشركات مسؤولية اختيار المزيج الأفضل من الديون والأسهم للوصول إلى الهيكل المالي المناسب[1].

يشير هيكل الشركة المالي عمومًا إلى رأس المال، ويُقدر الهيكل المالي في بعض الحالات تبعًا لطبيعة الشركة في حال كونها عامة وخاصة، وقيمة رأس المال المتاح لكليهما.

فهم الهيكل المالي[2]:

تملك الشركات خيارات عديدة حينما يتعلق الأمر بإعداد الهيكل التجاري لأعمالهم، إذ قد تكون الشركة عامة أو خاصة، وتتشابه إلى حد كبير الطريقة التي يُدار بها رأس المال في كلتا الحالتين، لكن تختلفان بطرق التمويل كثيرًا.

يُجمع رأس المال القائم على الديون من مستثمري الائتمان، ويُسدد لهم بمرور الوقت مع بعض الفوائد. في حين يعتمد رأس المال القائم على الأسهم على المساهمين، مقابل منحهم ملكيةً في الشركة لقاء استثماراتهم، وعائداتٍ على حصصهم السهمية التي قد تأتي على هيئة أرباح من ارتفاع القيمة السوقية للأسهم.

يختلف الاعتماد على مزيج الديون والأسهم بين كل شركة وأخرى بحسب احتياجاتها ونفقاتها وطلبات مستثمريها.

2-مناهج الهيكل المالي:

يختلف إستخدام المنهج حسب الغرض من الدراسة والمستوى الأكاديمي الذي يتم فيه البحث. ومع ذلك، إليك بعض المناهج الأساسية في دراسة الهيكل المالي:

المنهج النظري: يركز على النظريات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالهيكل المالي، مثل نظرية الاختيار المالي ونظرية التوازن المالي. يستخدم هذا المنهج التحليل النظري لفهم التأثيرات المحتملة للقرارات المالية على هيكل الموارد المالية للشركة[3].

المنهج التجريبي: يركز على جمع البيانات الفعلية وتحليلها لفهم العلاقة بين عناصر الهيكل المالي. يتطلب هذا المنهج استخدام التحليل الإحصائي والتقنيات الكمية لتحليل البيانات المالية.

---

[1]- كتاب "الهيكل المالي وإدارة التمويل"، تأليف محمد الشملي وعبد الله الجهني.

[2]- كتاب "الهيكل المالي للشركات"، تأليف أحمد الجندي ومحمد السيد علي.

[3]- كتاب "المنهج النظري في العلوم الاجتماعية" للدكتور سعد الدين العثماني.

المنهج الاستقرائي: يستند إلى الدروس المستفادة من الدراسات السابقة والأبحاث الميدانية. يهدف هذا المنهج إلى استخلاص النماذج العامة والقواعد من خلال تحليل الحالات الفعلية في الشركات وتطبيقها على سياقات أخرى.

المنهج المقارن: يقارن بين هياكل الموارد المالية في مختلف الشركات أو الصناعات أو الدول. يهدف هذا المنهج إلى فهم الاختلافات والتشابهات وتحديد العوامل التي تؤثر على اختيار هياكل الموارد المالية[1].

هذه مجرد بعض المناهج المشتركة في دراسة الهيكل المالي. يمكن أن تتطور وتتنوع الأساليب والمناهج بمرور الوقت وحسب المجالات البحثية المحددة.

3-محددات الهيكل المالي:

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على تشكيل وتحديد هيكل الموارد المالية للشركات. ومن بين هذه المحددات:

- **نوع الصناعة**: يتأثر هيكل الموارد المالية بطبيعة الصناعة التي تعمل فيها الشركة. فمثلاً، تكون الصناعات الثقيلة والرأسمالية معرضة لتكاليف رأس المال العالية والتبعات المالية الطويلة الأجل، بينما تكون الصناعات الخدمية أكثر استدامة مالياً[2].
- **حجم الشركة**: تؤثر حجم الشركة على هيكل الموارد المالية، حيث يمكن للشركات الكبيرة الاستفادة من الحجم الاقتصادي والوصول إلى مصادر تمويل أكبر بتكلفة أقل. بينما قد يواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على تمويل خارجي وتكوين هيكل مالي متوازن.
- **هدف الشركة**: يلعب هدف الشركة دورًا مهمًا في تحديد هيكل الموارد المالية. فإذا كان هدف الشركة هو النمو والتوسع، فقد تلجأ إلى تمويل خارجي للاستثمار في مشاريع جديدة. وإذا كان الهدف هو توزيع أرباح مرتفعة للمساهمين، فقد تعتمد على التمويل الذاتي واستخدام أرباحها في التمويل.
- **هيكل الملكية**: تؤثر هيكل الملكية للشركة على هيكل الموارد المالية. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى الشركات ذات الملكية العائلية رغبة في تجنب إصدار الأسهم للجمهور والاعتماد على الديون لتمويل نمو الشركة.
- **سياسات التمويل**: تعتبر سياسات التمويل التي تتبعها الشركة أيضًا محددًا هامًا لهيكل الموارد المالية. فإذا كانت الشركة تفضل التمويل الخارجي بشكل كبير، فقد تكون هناك زيادة في استخدام الديون، في حين يعتمد التمويل الذاتي على استخدام الأرباح المحققة لتمويل النشاط التجاري.

[1]- كتاب "منهجية البحث النظري: دراسة في العلوم الاجتماعية والإنسانية" للأستاذ محمد بوصالح.

[2]- كتاب "منهجية البحث النظريمرجع سبق ذكره، للأستاذ محمد بوصالح.

4-مصادر الهيكل المالي:

هيكل المالي هو مجموعة من المصادر والأدوات التي يستخدمها الشركات والمؤسسات لتمويل أنشطتها واحتياجاتها المالية. يهدف هيكل المالي إلى تحقيق توازن مثلى بين تمويل الشركة والحفاظ على قدر كافٍ من السيولة وتحقيق عوائد ملائمة للمساهمين[1].

تتنوع مصادر الهيكل المالي وفقًا لطبيعة وحجم الشركة ونشاطها، ومن بين هذه المصادر:

- **رأس المال الذاتي:** يشمل الأموال التي يقوم المساهمون أو المالكون بتوفيرها من مواردهم الخاصة لتمويل الشركة. يمكن أن يكون رأس المال الذاتي في شكل أسهم أو حصص تملك.
- **الديون:** تشمل قروض البنوك والمؤسسات المالية وسندات الشركات. يتم استخدام الديون للحصول على رأس المال بتكلفة معينة، وعادةً ما يتم دفع فائدة على المبلغ المستدان.
- **الأوراق المالية:** تشمل إصدار الأسهم والسندات والورق المالي الأخرى. تعتبر الأسهم وسيلة لجمع رأس المال من خلال بيع أسهم الشركة للجمهور. أما السندات والورق المالي فتعتبروسيلة للاقتراض عبر بيعأوراق مالية تعد ملزمة للشركة بدفع قيمتها وفوائدها في موعد محدد.
- **الإيرادات التشغيلية:** تعتبر إيرادات الشركة من نشاطها التشغيلي مصدرًا هامًا للتمويل. يمكن للشركة استخدام الأرباح لتمويل نموها وتطويرها دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.
- **التمويل الحكومي:** قد يتلقى بعض الشركات والمؤسسات التمويل من الحكومة أو الجهات العامة، سواء على شكل منح أو قروض بشروط ميسرة.
- **رأس المال الاستثماري:** يمكن للشركات جذب رأس المال من المستثمرين الخارجيين، مثل رأس المال الاستثماري من الشركات الاستثمارية أو رأس المال المغامر.

تهدف شركات ومؤسسات مختلفة إلى تحقيق توازن ملائم بين هذه المصادر المالية لضمان استدامة أعمالها ونموها المستقبلي. يتطلب اختيار الهيكل المالي الصحيح دراسة دقيقة لظروف الشركة وأهدافها المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المرتبطة بكل مصدر وأثرها على الشركة.

5-تكلفة مصادر التمويل:

تكلفة مصادر التمويل تتفاوت بناءً على نوع المصدر وظروف السوق المالية. إليك بعض الأمثلة عن تكاليف مصادر التمويل المختلفة[2]:

- **الفائدة على الديون:** عندما تقوم الشركة بالاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية، فإنها تلتزم بدفع فائدة على المبلغ المستدان. تكون معدلات الفائدة على الديون متغيرة وتتأثر بمستوى المخاطرة المرتبطة بالشركة وشروط السوق المالية العامة.

[1] كتاب ادارة هياكل التمويل للدكتور عبد الله الملحم يتناول هذا الكتاب مصادر الهيكل المالي وادوات التمويل المختلفة المتاحة للشركات، يشرح بشكل مفصل اهمية كل مصدر تمويل ويقدم نماذج وامثلة توضيحية للتطبيقات العملية.

[2] - محمد علي ابراهيم العامري الادارة المالية المتقدمة، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة التولى 2010 الصفحة 297.

- **العائد على الأسهم:** عندما تقوم الشركة بإصدار أسهم جديدة وتبيعها للمستثمرين، فإنها تكون ملزمة بدفع عوائد على هذه الأسهم. يتم تحديد العائد على الأسهم بناءً على أداء الشركة وتوزيع الأرباح للمساهمين[1]
- **تكلفة الرأس المال الذاتي:** إذا قررت الشركة استخدام رأس المال الذاتي لتمويل أنشطتها، فإنها لا تدفع فوائد مباشرة. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذا الرأس المال تكلفة ضمنية في صورة عائد مطلوب أعلى من متوسط العائدات المتاحة للمستثمرين الآخرين.
- **تكلفة الاستثمار الحكومي:** إذا تلقت الشركة تمويلًا من الحكومة أو الجهات العامة، فقد تتمتع بتكلفة تمويل أقل نسبيًا مقارنة بالتمويل الخاص. قد يشمل ذلك فوائد أقل أو شروط سداد مرنة [2]

يجب ملاحظة أن تكاليف التمويل تتأثر بالعديد من العوامل الإضافية، مثل سمعة الشركة، وتوجهات السوق، وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني، وأحوال الاقتصاد العامة. لذلك، ينبغي على الشركات تقييم تكلفة كل مصدر تمويل بناءً على حالتها الفردية وأهدافها المالية لاتخاذ القرارات المالية الصائبة.

- **الفرع الثاني:** مدخل لقرار توزيع الأرباح

تعرف سياسة توزيع الأرباح على أنها " مضمون لاتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعاتالحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم.[3]"

كما يمكن تعريف توزيعات الأرباح على أنها جزء من الأرباح الذي يقوم المسير بتوزيعها على حملة الأسهم بعد موافقة الجمعية العامة في شكل نقدي أو عيني، هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو السابقة لتلبية احتياجات الملاك أو إرسال إشارة للسوق عن وضعية معنية وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الخارجية للمؤسسة[4].

1- مفهوم وعوامل المؤثرة على قرارتوزيع الأرباح:

توزيع الأرباح هو العملية التي يقوم بها مجلس إدارة الشركة لتقديم جزء من الأرباح المحققة للمساهمين في شكل توزيعات نقدية أو توزيعات أسهم. يعد قرار توزيع الأرباح قرارًا استراتيجيًا يتأثر بعدة عوامل. هنا هي بعض المفاهيم والعوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح:

---

[1] ـ سعد عبد الحميد المطاوع الادارة المالية – مدخل حديث – بدون ذكر دار النشر وسنة النشر الصفحة 469

[2] ـ عبد الغفار حنفي ورسمية زاكي قريقاص، مدخل معاصر في الادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2002، ص 157

[3]ـ زرقون محمد، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة- دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر– مجلة البحث، جامعة ورقلة العدد الثامن، 2010، ص.85

[4]ـ علي بن ضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة: دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2008 ،2006- رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، -2008 2009، ص.

السياسة المالية: الشركات تعتمد عادة سياسة مالية محددة تحدد كيفية توزيع الأرباح. يتضمن ذلك محددات مثل نسبة التوزيع المستهدفة (مثلاً 30٪ من الأرباح) والاحتفاظ بجزء من الأرباح كأرباح معاداة (RetainedEarnings) للاستثمار في نمو الشركة وتمويل المشاريع الجديدة.

أداء الشركة: يعتبر أداء الشركة ومدى نجاحها في تحقيق العوائد المالية مؤثرًا رئيسيًا على قرار توزيع الأرباح. إذا كانت الشركة تحقق أرباحًا عالية ومستدامة، فقد تزيد احتمالات توزيع أرباح أعلى [1]

احتياجات الشركة والمشاريع القادمة: قد تؤثر احتياجات الشركة للتمويل في قرار توزيع الأرباح. إذا كانت الشركة بحاجة إلى تمويل مشاريع جديدة أو توسيع أعمالها، فقد يتم احتجاز جزء من الأرباح لتمويل هذه الاحتياجات وتحقيق النمو المستقبلي.

الديون والالتزامات المستقبلية: إذا كانت الشركة مدينة بمبالغ كبيرة أو لديها التزامات قادمة مثل سداد القروض أو الأرصدة التقاعدية، فقد يؤثر ذلك على قدرتها على توزيع أرباح أعلى.

توجهات المساهمين ومتطلباتهم: توجد توجهات واحتياجات متنوعة للمساهمين. قد يفضل بعض المساهمين تلقي توزيعات نقدية منتظمة، في حين يمكن أن يفضل آخرون توزيعات أسهم إضافية لزيادة حصتهم في الشركة.

القوانين والتنظيمات: يجب على الشركات الامتثال للتشريعات والقوانين المالية المعمول بها في البلد الذي تعمل فيه. هناك قيود ومتطلبات قانونية قد تؤثر على قرار توزيع الأرباح.

يجب أن تقوم الشركات بتحليل شامل لهذه العوامل ومراعاتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، مع مراعاة مصلحة الشركة ومصلحة المساهمين.

-تعريف الأرباح المحتجزة:

الأرباح المحتجزة هي الجزء من أرباح الشركة التي لم يتم توزيعها على المساهمين على شكل توزيعات نقدية أو توزيعات أسهم. تُعرف أيضًا بـ "الأرباح المعاداة" أو "الأرباح المحتجزة في الشركة."[2]

توجد عدة أسباب لاحتجاز الأرباح في الشركة بدلاً من توزيعها ومنها:

- **تمويل النمو والاستثمار:** يحتجز الشركة جزءًا من الأرباح لتمويل مشاريع النمو والتوسع، مثل فتح فروع جديدة، البحث والتطوير، شراء أصول ثابتة، أو الاستحواذ على شركات أخرى.
- **تعزيز قاعدة رأس المال:** يتم استخدام الأرباح المحتجزة لتعزيز قاعدة رأس المال للشركة، وهذا يعني زيادة رأس المال العام وتعزيز الاستقلالية المالية للشركة.

[1] - حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمال 2004، ص 707/706
2 -اوجين بريحهام وميشيل ايرهاردت، ترجمة سرور على ابراهيم سرور، الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، الكتاب الاول، سنة 2009، ص 476

- **تغطية المخاطر والاحتياطات:** تحتفظ الشركة بجزء من الأرباح كاحتياطي لتغطية المخاطر المحتملة في المستقبل، مثل تغيرات في الأسواق، تقلبات سعر الصرف، أو مشاكل تشغيلية غير متوقعة.
- **الامتثال لمتطلبات التنظيم:** قد يتطلب التشريع المحلي أو لوائح السوق المالية الاحتفاظ بجزء من الأرباح كمتطلب قانوني أو كمتطلب رأس المال الأدنى للشركة.

تعد الأرباح المحتجزة جزءًا من القوة المالية للشركة وتستخدم لتحقيق أهدافها المستقبلية ودعم نموها المستدام.

-تعريف الأرباح الموزعة:

الأرباح الموزعة هي الجزء من أرباح الشركة التي يتم توزيعها على المساهمين في شكل توزيعات نقدية أو توزيعات أسهم تعتبر الأرباح الموزعة كمدخلات نقدية مباشرة للمساهمين بعد تحقيق الشركة للأرباح[1]

توزيعات الأرباح يتم تحديدها وفقًا لسياسة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل الشركة، ويتم اتخاذ قرار التوزيع بناءً على نتائج الشركة وأدائها المالي واحتياجاتها. يمكن أن يتم توزيع الأرباح بنسبة مئوية محددة من الأرباح الصافية أو بناءً على معايير أخرى محددة في السياسة المالية للشركة.

توزيعات الأرباح الموزعة يمكن أن تكون على شكل توزيعات نقدية حيث يتم دفع مبالغ نقدية مباشرة للمساهمين، أو على شكل توزيعات أسهم حيث يتم إصدار أسهم جديدة وتوزيعها على المساهمين بناءً على نسبة توزيع محددة.

توزيع الأرباح يهدف إلى مكافأة المساهمين على استثماراتهم في الشركة وتعزيز قيمتها لهم. قد يتم استخدام الأرباح الموزعة لتلبية احتياجات المساهمين المتعلقة بالدخل النقدي أو لتمويل استثماراتهم الشخصية أو لاستخدامها في الاستثمار في مشاريع أخرى.[2]

-تعريف قرار توزيع الأرباح:

قرار توزيع الأرباح هو القرار الذي يتخذه مجلس إدارة الشركة بشأن كيفية توزيع جزء من الأرباح المحققة على المساهمين. يتم اتخاذ هذا القرار بناءً على التحليل المالي للشركة واحتياجاتها المالية واستراتيجيتها المالية.

قرار توزيع الأرباح يشمل عدة عناصر، بما في ذلك:

- **قيمة التوزيع:** يتعين على مجلس الإدارة تحديد مقدار الأرباح التي ستوزع على المساهمين. يمكن أن يتم تحديد هذه القيمة بنسبة مئوية محددة من الأرباح الصافية المحققة أو بناءً على سياسة توزيع الأرباح المعتمدة في الشركة.

[1] ـ ادوار غالب، الموسوعة في العلوم الطبعية ط، الثانية دار المشرق بيروت ج، الاول ص 443.
[2] ـ حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمال 2004، ص 712.

- **طريقة التوزيع:** يجب على مجلس الإدارة أن يحدد طريقة التوزيع، سواء كانت على شكل توزيعات نقدية حيث يتم دفع مبالغ نقدية مباشرة للمساهمين، أو على شكل توزيعات أسهم حيث يتم إصدار أسهم جديدة وتوزيعها على المساهمين بناءً على نسبة توزيع محددة.
- **جدولة التوزيع:** يحدد مجلس الإدارة توقيت وجدولة توزيع الأرباح، أي متى ستكون التوزيعات متاحة للمساهمين وبأي تواتر. قد تكون هناك توزيعات سنوية أو ربع سنوية أو أي جدولة أخرى تم الاتفاق عليها[1]

قرار توزيع الأرباح يتأثر بعوامل متعددة، مثل أداء الشركة، إحتياجات التمويل، إحتياجات المساهمين، والسياسة المالية للشركة. يهدف قرار توزيع الأرباح إلى تحقيق توازن بين تلبية إحتياجات المساهمين وتعزيز إستدامة ونمو الشركة.

2-العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح:

قرار توزيع الأرباح في الشركات يتأثر بعدة عوامل مؤثرة، ومن بين هذه العوامل:

- **أداء الشركة:** يعتبر أداء الشركة ونتائجها المالية العامة من أهم العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح. إذا كانت الشركة تحقق أرباحًا قوية ومستدامة، فمن المحتمل أن يتم توزيع مبالغ أعلى على المساهمين. على الجانب الآخر، إذا كانت الشركة تواجه صعوبات مالية أو تحقق أرباح منخفضة، قد يتم تقليص التوزيعات أو عدم توزيعها على الإطلاق.
- **احتياجات التمويل والاستثمار:** تلعب احتياجات الشركة للتمويل والاستثمار دورًا في قرار توزيع الأرباح. إذا كانت الشركة تحتاج إلى تمويل المشاريع التوسعية أو الاستثمارات المستقبلية، فقد يتم احتجاز جزء من الأرباح لتلبية هذه الاحتياجات وتعزيز نمو الشركة. وهذا قد يؤثر سلبًا على حجم التوزيعات المالية للمساهمين.
- **الديون والالتزامات المالية:** إذا كانت الشركة مدينة بديون كبيرة أو تواجه الالتزامات مالية أخرى، فقد يتعين استخدام جزء من الأرباح لسداد هذه الديون أو تلبية التزاماتها المالية الأخرى. وهذا قد يقلل من حجم التوزيعات المالية المتاحة للمساهمين.
- **السياسة المالية واحتياجات المساهمين:** تلعب السياسة المالية المعتمدة في الشركة واحتياجات المساهمين دورًا في قرار توزيع الأرباح. يمكن أن يكون هناك توجه لتوزيع أرباح نقدية عالية لتلبية احتياجات المساهمين المتعلقة بالدخل النقدي، أو قد يتم تفضيل توزيعات الأسهم لتعزيز حصة المساهمين في الشركة.
- **القوانين والتشريعات المحلية:** تلتزم الشركات بالالتزام بالقوانين والتشريعات المالية المحلية. قد يكون هناك متطلبات قانونية بشأن توزيع الأرباح، مثل حدود الحد الأدنى للتوزيعات أو قيود على توزيعات الأرباح في حالة وجود خسائر سابقة.

[1] - اوجين بريحهام وميشيل ايرهاردت، ترجمة سرور على ابراهيم سرور، الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، الكتاب الاول ، سنة 2009 ، ص 480

يتم مراعاة هذه العوامل وغيرها في اتخاذ قرار توزيع الأرباح الذي يحقق التوازن بين إحتياجات الشركة ومصالح المساهمين واستراتيجية النمو المستدام للشركة.

3-سياسات توزيع الأرباح:

هناك عدة سياسات مختلفة يمكن للشركات اعتمادها فيما يتعلق بتوزيع الأرباح. تختلف هذه السياسات بناءً على أهداف الشركة واحتياجاتها المالية واستراتيجيتها المستقبلية. إليك بعض السياسات الشائعة لتوزيع الأرباح [1]

- **سياسة توزيع الأرباح الثابتة:** تتضمن هذه السياسة تحديد نسبة ثابتة أو مؤكدة من الأرباح الصافية التي ستوزع على المساهمين سنويًا. تعتبر هذه السياسة مستقرة وقد تعزز ثقة المساهمين وتوفر لهم توزيعات منتظمة.
- **سياسة توزيع الأرباح المتغيرة:** تتضمن هذه السياسة توزيع الأرباح وفقًا لأداء الشركة ونتائجها المالية. يمكن للشركة تعديل نسبة التوزيعات بناءً على عوامل مثل الأرباح المحققة، ومعدل النمو، واحتياجات التمويل، والاستثمارات المستقبلية.
- **سياسة الاحتجاز الكلي:** وفقًا لهذه السياسة، يتم احتجاز جميع الأرباح داخل الشركة دون توزيعها على المساهمين. تستخدم هذه السياسة لتمويل النمو والاستثمارات في المشاريع الجديدة أو لسداد الديون أو لتعزيز رأس المال العامل للشركة.
- **سياسة توزيع الأرباح المرنة:** تتيح هذه السياسة مرونة لمجلس الإدارة في تحديد حجم وتوقيت توزيعات الأرباح بناءً على احتياجات الشركة والمساهمين في كل فترة. يتم النظر في الأداء المالي الحالي والمستقبلي والاحتياجات المالية عند اتخاذ قرارات التوزيع.
- **سياسة توزيع الأرباح المرنة الثابتة:** تتضمن هذه السياسة الجمع بين العنصرين المرن والثابت، حيث يتم توزيع نسبة ثابتة من الأرباح على المساهمين وفي نفس الوقت يتم الحفاظ على مرونة لتعديل التوزيعات بناءً على الاحتياجات المالية للشركة.

تتأثر سياسات توزيع الأرباح بالعديد من العوامل، بما في ذلك طبيعة الشركة، وصناعتها، وحالة السوق المالية، والقوانين والتشريعات المحلية. يجب أن تكون هذه السياسات متوافقة مع أهداف الشركة وتوفير التوازن بين مصالح المساهمين واحتياجات الشركة للنمو والاستدامة المالية.

4-نظريات سياسة توزيع الأرباح:

هناك عدة نظريات تشرح سياسة توزيع الأرباح وتعطي تفسيرات مختلفة للقرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح. إليك بعض النظريات الشائعة في هذا السياق[2]

[1] - ملخص أثر السياسة توزيع الارباح على قيمة المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلة لنماذج توزيع الارباح من ص 32 ص 52
[2] - هواري سويسي، اهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي، مجلة الباحث العدد 05، سنة 2007

- **نظرية الإشارة (SignalingTheory):** تقترح أن قرار توزيع الأرباح يمكن استخدامه كإشارة من قبل الشركة للمستثمرين بشأن صحة وجودة أداء الشركة. وفقًا لهذه النظرية، إذا قامت الشركة بزيادة توزيعات الأرباح، فإنها تشير إلى أنها تتوقع استمرار الأداء الجيد في المستقبل. وعلى العكس، إذا قامت الشركة بتقليل توزيعات الأرباح، فقد تشير إلى وجود صعوبات مالية أو توقعات سلبية بشأن الأداء المستقبلي.
- **نظرية الوكالة (Agency Theory):** تعتبر أن قرارات توزيع الأرباح تعكس توازن المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة. وفقًا لهذه النظرية، يعتبر توزيع الأرباح وسيلة لتقليل تكاليف الوكالة بين المساهمين والمديرين، حيث يشجع توزيع الأرباح الجيدة المديرين على تحقيق الأداء المالي الممتاز والحفاظ على رضا المساهمين[1]
- **نظرية العملاء (ClienteleTheory):** تقترح أن المساهمين يتبعون سياسات توزيع الأرباح وفقًا لتفضيلاتهم الشخصية واحتياجاتهم المالية الخاصة. يفضل بعض المساهمين توزيعات الأرباح العالية للحصول على دخل من الأسهم، بينما يفضل آخرون الاحتفاظ بالأرباح داخل الشركة لزيادة قيمة الأسهم. تتبع الشركات سياسات توزيع الأرباح لتلبية احتياجات مختلف فئات المساهمين وجذب العملاء الماليين المناسبين.
- **نظرية تمويل الديون (DebtFinancingTheory): تقترح** أن قرار توزيع الأرباح يتأثر بالهيكل المالي للشركة، وخاصة بنسبة التمويل من الديون. إذا كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل من الديون، فقد تكون قادرة على توزيعات أرباح أعلى، بينما إذا كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل من الأسهم أو الاحتفاظ بالأرباح، فقد تكون قادرة على الاستفادة من فوائض التمويل للنمو والاستثمارات

تتنوع وتختلف النظريات في شرح قرارات توزيع الأرباح، ويمكن للشركات أن تعتمد نظريات مختلفة أو تجمع بين عدة نظريات في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح وفقاً لمتطلباتها وظروفها الفريدة.

- **الفرع الثالث:** العلاقة بين قرار توزيع الأرباح وقرار التمويل

هناك علاقة وثيقة بين قرار توزيع الأرباح وقرار التمويل في إدارة الشركات. إليك بعض النقاط التي توضح هذه العلاقة:

- توازن بين التمويل والتوزيع: يتعين على الشركة إيجاد التوازن المناسب بين التمويل وتوزيع الأرباح. عندما تقوم الشركة بتوزيع أرباح كبيرة على المساهمين، فقد يكون هناك تأثير سلبي على التمويل الداخلي للشركة[2] ، حيث قد يتأثر قدرتها على تمويل نشاطاتها الحالية واستثماراتها المستقبلية لذلك، يجب أن يتم تحديد سياسة توزيع الأرباح بعناية لضمان استقرار التمويل.
- تأثير التمويل على توزيع الأرباح: قرارات التمويل التي تتخذها الشركة قد تؤثر على قدرتها على توزيع الأرباح. على سبيل المثال، إذا قامت الشركة بالاقتراض بمبالغ كبيرة لتمويل مشروعات استثمارية، فقد تكون هناك

[1] - Myron J Gordon, the Saving Investment and Valuation of a Corporation, The Review of Economics and Statistics, Vol 44, No 1, 1962

[2] ـ كتاب "استثمارات: مقدمة عامة" للكاتب محمد حسين: يعتبر هذا الكتاب مدخلاً جيدًا لفهم أساسيات الاستثمار وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويشرح المفاهيم بطريقة سهلة ومبسطة.

حاجة لتأجيل توزيع الأرباح أو تخفيضها لتلبية احتياجات التمويل. بالمقابل، إذا تمتلك الشركة تمويلًا قويًا ومتاحًا، فقد تتمكن من توزيع أرباح أكبر على المساهمين.

- مراعاة استدامة الأعمال: قرارات التمويل وتوزيع الأرباح يجب أن تأخذ في الاعتبار استدامة الأعمال. يعني ذلك أنه يجب على الشركة أن تضمن قدرتها على تلبية احتياجاتها التمويلية في المستقبل والحفاظ على استقرارها المالي. قد يكون من الأفضل أحيانًا تأجيل توزيع الأرباح واستثمار الأموال في تطوير الشركة أو تمويل مشروعات جديدة لتحقيق النمو المستدام.

باختصار، يجب أن يتم التفكير في قرارات توزيع الأرباح وقرارات التمويل بشكل متكامل لضمان استقرار الشركة وتحقيق أهدافها المالية على المدى الطويل.

و تقوم الشركة في هذه الحالة بالاعتماد على المصدر الخارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية . وفي مثل هذا الموقف، قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ماكان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المنظمة. وهذا يعني بدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي تمويل عملية توزيع الأرباح، لابد وأن يتم تخطيطه في ضوء مجددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لايخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن.

ومن هنا نقول إن سياسة توزيع الأرباح في منظمة كقرار ليس بأمر السهل. فهي تحمل في مضمونها مشكلة مزدوجة ومعقدة ، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه ، وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المنظمة كأموال مستثمرة[1].

إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار وتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

التوزيعات الأرباح = النقدية الناتجة عن تشغيل + مصادر التمويل الخارجية – الأموال المطلوبة للاستثمار

المنظمة نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ماتحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار . وذلك مع ملاحظة أنه إذا ماكانت النقدية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها ، فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع .[2]

[1]- كتاب "المنهج النظري في العلوم الاجتماعية" للأستاذ عبد الحميد الحجيري.

[2]- الشبيري فارس ناصيف، الطالب غسان سالم، "المبادئ المالية"2 دار وائل عمان ص134 .

المطلب الثالث: مدخل قرار الإستثمار

قرار الاستثمار هو عملية اتخاذ قرار بشأن تخصيص موارد مالية للاستفادة منها في فرصة استثمارية محددة، سواء كانت تتعلق بالأسهم، العقارات، الأعمال التجارية، أو أي أصول أخرى تهدف إلى تحقيق عائد مالي.

إليك مدخل عام لاتخاذ قرار الاستثمار[1]:

- ✓ تعيين الأهداف: حدد أهدافك الاستثمارية بوضوح. هل ترغب في تحقيق عائد على المدى القصير أم الطويل؟ هل ترغب في الحصول على دخل مستقر أم تحقيق نمو رأس المال؟ تحديد الأهداف يساعدك في اتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ تقييم المخاطر: قم بتقييم مستوى المخاطر الذي تستعد لتحمله. الاستثمارات تأتي مع درجات مختلفة من المخاطر، ومن المهم أن تفهم العوامل التي قد تؤثر على استثمارك وتحديد ما إذا كنت مستعدًا لتحمل تلك المخاطرة.
- ✓ تنويع الاستثمار: يوصى بتوزيع استثماراتك على أصول متعددة لتقليل المخاطر المحتملة. عندما تضع جميع بيضك في سلة واحدة، فإنك تعرض نفسك للخطر إذا تأثرت هذه السلة بمشاكل[2].
- ✓ **البحث والتحليل:** قم بإجراء البحث والتحليل اللازم قبل اتخاذ قرار الاستثمار. اقرأ عن السوق المستهدفة والشركات المحتملة والعوامل الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على استثمارك. استشر مستشار مالي مؤهل إذا كنت بحاجة إلى مساعدة[3].
- ✓ **النقدية والتمويل:** حدد كمية الأموال التي تستعد للاستثمار وكيفية تمويل الاستثمار. قد تحتاج إلى تأمين قروض أو استخدام الأموال النقدية المتاحة.
- ✓ **مر اقبة الاستثمار:** بمجرد اتخاذ قرار الاستثمار، من الضروري مراقبة أداء استثمارك بانتظام. قد تحتاج إلى إجراء تعديلات أو إعادة توازن استثماراتك بناءً على تغير الظروف.
- ✓ **التعلم المستمر:** استمر في تطوير مهاراتك ومعرفتك بالاستثمار من خلال القراءة وحضور الدورات والاستفادة من الخبرات السابقة. التعلم المستمر يساعدك على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل في المستقبل.

يجب أن تكون هذه المداخل قاعدة لقرار الاستثمار الناجح. ومع ذلك، يجب أن تتذكر أن الاستثمارات تحمل مخاطر، ولا يمكن ضمان العائد المالي المطلوب. قبل اتخاذ أي قرار استثماري، يفضل التشاور مع مستشار مالي محترف للحصول على نصيحة مخصصة لحالتك الشخصية.

---

[1]- كتاب "قرارات الاستثمار والتمويل" للكاتب عبد العزيز الحسن: يعتبر هذا الكتاب مرجعًا مفيدًا لفهم مبادئ اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، ويقدم نصائح واستراتيجيات للاستثمار الناجح.

[2]- منصة "استثمر الآن" (www.investnow.sa): تعد هذه المنصة السعودية مصدرًا شاملاً للمعلومات حول الاستثمار، وتقدم مقالات ونصائح حول كيفية اتخاذ قرارات استثمارية ذكية.

[3]- مجموعة منتديات المستثمر العربي (www.mosta2bal.com): تعتبر هذه المجموعة منتدى عربيًا متخصصًا في مجال الاستثمار، حيث يمكنك طرح الأسئلة والمناقشات والاستفادة من تجارب وآراء المستثمرين الآخرين.

- **الفرع الأول:** مفهوم قرار الاستثمار

سنقوم في هذا الفرع لتطرق أولا إلى تعريف القرارات الاستثمارية، ثم تبيان مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأخيرا سنتناول أهداف القرارات الاستثمارية، على النحو الآتي:

قبل التطرق إلى تعريف القرارات الاستثمارية وجب علينا أولا إعطاء تعريف الاستثمار وفي الأخير سنقوم عطاء تعريف للقرارات الاستثمارية.

❖ **الاستثمـــــار**

1/ تعريف الاستثمار: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي تخص الاستثمار كظاهرة اقتصادية، حيث يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية أهمها: الدخل، الاستهلاك، الادخار والإقراض.

يمكن استخلاص عدة تعاريف للاستثمار من وجهات نظر مختلفة، نذ كر بعض منها :

-**التعريف الاقتصادي:** في الاقتصاد غالبا ما يقصد لاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية وذلك الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج[1].

-**التعريف المالي:** يعرف من الناحية المالية نه عبارة عن توظيف الأموال في وقت معين وانتظار تدفقات في المستقبل أو الإيرادات التي تؤدي إلى تقليص النفقات على المدى البعيد، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار على أنه رهان يقوم مقابل نتائج سلبية أو ايجابية في المستقبل[2].

-**التعريف المحاسبي للاستثمار:** تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشتراها المؤسسة أو أنشأاتها لا من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة.[3]

إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار أو سلعة معنوية أو مادية متحصل عليها ومنتجة من قبل المؤسسة، وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار فهو عبارة عن اكتساب للمؤسسة سجل الأصول من الميزانية تحت الصنف الثاني .[4]

-**تعريف القرارات الاستثمارية:** لقد تعددت التعاريف التي تم إعطاءها للقرار الاستثماري، ومن بين هذه التعاريف نذكر منها مايلي :

---

[1]- طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 13، 14.

[2]- موفق عدن عبد الجبار الجميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2010، ص 110.

[3]- علي حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 223.

[4]- طاهر حيدر جردان، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14.

- القرار الاستثماري أنه ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحا استثمار ."
- كما يعرف على انه "هو ربط وتخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أوالحصول على فوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا ."
- هو القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة يهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد ."
- كما يعتبر القرار الاستثماري أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل يهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تعرض لها هذه الأموال عند توظيفها."

ومن التعاريف المذكورة نستنتج أن القرار الاستثماري هو الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

2 / خصائص الاستثمار:

الاستثمار هو عملية تخصيص الأموال أو الثروة لشراء أصول أو القيام بأنشطة تهدف إلى تحقيق عائد مالي في المستقبل. وتتميز الاستثمارات بعدة خصائص:

1. الهدف الرئيسي: الاستثمار يهدف إلى تحقيق عائد مالي في المستقبل. يتم توجيه الاستثمارات لكسب العوائد الإضافية على رأس المال المستثمر، وقد يشمل ذلك العوائد السنوية، أرباح الأسهم، أو زيادة قيمة الأصول.
2. الأصول المستثمرة: يتم استثمار الأموال في مجموعة متنوعة من الأصول، مثل الأسهم والسندات والعقارات والسلع والعملات الأجنبية. يتم اختيار الأصول وفقًا لأهداف المستثمر ومستوى المخاطرة المقبول.
3. **الفترة الزمنية:** الاستثمار يتطلب وجود فترة زمنية محددة، حيث يتم الاستثمار للحصول على عائد في المستقبل. يمكن أن تكون الفترة الزمنية للاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتختلف استراتيجيات الاستثمار ومستوى المخاطرة وفقًا لذلك.
4. **المخاطرة:** الاستثمار ينطوي على مخاطرة محتملة، حيث لا يمكن التنبؤ بالنتائج بدقة في المستقبل. قد تواجه الاستثمارات المخاطر المالية، مثل تقلبات سوق الأسهم أو التغيرات في أسعار الفائدة، وقد تتأثر بعوامل اقتصادية أو سياسية أو غيرها.
5. **التنويع:** ينصح بتنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر. من خلال توزيع الاستثمارات على أصول مختلفة وفئات أصول مختلفة، يمكن للمستثمر تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد.

6. **السيولة:** تعتبر السيولة قابلية تحويل الاستثمار إلى نقود نقدية بسرعة. تختلف درجة السيولة بين الأصول المختلفة، حيث تكون السندات والأسهم عادةً أكثر سيولة من العقارات والاستثمارات طويلة الأجل.

❖ **القرار الإستثماري:**

1/قرار الاستثمار:

قرار الاستثمار هو عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه الأموال أو الثروة لشراء أصول أو المشاركة في أنشطة استثمارية بهدف تحقيق عوائد مالية في المستقبل. ويشمل قرار الاستثمار عدة عناصر ومراحل، من بينها:

تحليل الأهداف والاحتياجات: يجب على المستثمر تحديد أهدافه واحتياجاته المالية والمخاطرة. يشمل ذلك تحديد فترة الاستثمار المطلوبة والعائد المستهدف ومدى استعداده لتحمل المخاطر المحتملة.

1. **تحليل الأصول المستثمرة:** يتضمن تحليل الأصول المختلفة المتاحة للاستثمار ودراسة أدائها التاريخي ومتوقع، وتقييم المخاطر المرتبطة بها. يتضمن ذلك النظر في الأسهم والسندات والعقارات والسلع وغيرها من الأصول المالية.
2. **التنويع:** يُعتبر التنويع استراتيجية مهمة في اتخاذ قرارات الاستثمار. يعني التنويع توزيع الاستثمارات على أصول مختلفة وفئات أصول مختلفة، مما يقلل من المخاطر المحتملة ويزيد من الفرص العائدة.
3. **تقييم المخاطر:** يجب أن يتم تقييم المخاطر المرتبطة بكل استثمار محتمل. يشمل ذلك تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية التي يمكن أن تؤثر على الأصول المستثمرة، وتقدير المخاطر المحتملة وتقييم قدرة المستثمر على تحملها.
4. **مراجعة ومتابعة:** يجب على المستثمر مراجعة ومتابعة أداء استثماراته بشكل منتظم. يمكن أن تتغير الظروف الاقتصادية والسوقية مع مرور الوقت، وبالتالي فإن متابعة الاستثمارات يساعد في اتخاذ قرارات تعديلية عند الحاجة.
5. يجب أن يكون قرار الاستثمار مستندًا إلى تحليل متأني ومعرفة جيدة بالأسواق المالية والمخاطر المرتبطة بها. ينصح المستثمرون بالتشاور مع مستشار مالي محترف قبل اتخاذ قرارات الاستثمار لضمان أن تتماشى مع أهدافهم واحتياجاتهم المالية[1].

2/المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

هناك عدة مقومات أساسية يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار ومن بين هذه المقومات:

1. **الأهداف المالية:** يجب أن تكون هناك أهداف محددة وواضحة للمستثمر في الاستثمار. يتعين تحديد ما إذا كانت الأهداف تتمحور حول تحقيق العائد المالي العالي، أو تعظيم النمو على المدى الطويل، أو توفير دخل منتظم، أو تنويع المحفظة وتقليل المخاطر، أو تحقيق أهداف معينة أخرى.

[1]- مرجع سبق ذكره، للأستاذ عبد الحميد الحجيري.

2. **المخاطرة:** يجب أن يتم تقييم مستوى المخاطرة المقبولة للمستثمر وتختلف الاستثمارات في مستويات المخاطرة، وتتضمن بعض الاستثمارات مخاطر عالية وأخرى مخاطرة منخفضة. يجب أن يتم معرفة مستوى المخاطرة المالية التي يمكن للمستثمر تحملها والتوافق معها.

3. **الفترة الزمنية:** يجب تحديد الفترة الزمنية المتوقعة للاستثمار. قد تتطلب بعض الاستثمارات فترات طويلة لتحقيق العائد المستهدف، في حين يمكن أن تكون البعض الآخر لفترات قصيرة. يجب أن يكون للمستثمر توقعات واقعية حول الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق العائدات.

4. **التنويع:** يجب أن يتم التنويع في المحفظة الاستثمارية، أي توزيع الاستثمارات على مختلف الأصول والفئات الاستثمارية. يهدف التنويع إلى تقليل المخاطر المحتملة وزيادة الفرص العائدة.

5. **المعرفة والتحليل**: يجب أن يقوم المستثمر بإجراء تحليل شامل للأصول المحتملة للاستثمار، وفهم متطلبات السوق وتوقعاتها والمعطيات المالية المتاحة. يساعد ذلك في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر ذكاءً وقائمة على أسس قوية.

6. **الاستشارة المالية:** ينصح المستثمرون بالتشاور مع مستشار مالي محترف قبل اتخاذ قرارات الاستثمار. يمكن للمستشار المالي أن يقدم المشورة المهنية والخبرة في تحليل المخاطر وتقييم الفرص واتخاذ قرارات استثمارية صائبة.

باختصار، يجب أن يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بناءً على الأهداف المالية الشخصية، ومستوى المخاطرة المقبولة، والفترة الزمنية المتوقعة، والتنويع المناسب، والمعرفة والتحليل المالي المناسب، والاستشارة المالية المهنية عند الحاجة.

- **الفرع الثاني:** أهم المعايير المستخدمة في إتخاذ قرار الإستثمار.

عند اتخاذ قرار الاستثمار، يتم استخدام عدة معايير ومقاييس لتقييم الفرص واتخاذ القرارات الصحيحة وفيما يلي أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ قرار الاستثمار:

1. عائد الاستثمار :(ReturnonInvestment) يعد عائد الاستثمار واحدًا من أهم المعايير المستخدمة في قرارات الاستثمار يقيس عائد الاستثمار العائد المتوقع من الاستثمار مقابل التكلفة المستثمرة، ويساعد في تقييم جدوى الاستثمار وتحقيق العائد المناسب.
2. **المخاطر:(Risk)** يتطلب اتخاذ قرار الاستثمار تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار. يتم تحليل المخاطر المالية والسوقية والتنظيمية والتجارية المحتملة للمشروع المقترح، ويتم تقييم قدرة المستثمر على تحمل هذه المخاطر وتحقيق العائد المأمول.
3. الزمن :(Time) يعتبر العامل الزمن من المعايير الحاسمة في اتخاذ قرار الاستثمار. يتضمن تحليل الفترة الزمنية المتوقعة لاسترداد رأس المال المستثمر وتحقيق العائد، وتقييم مدى تناسب الفترة الزمنية للاستثمار مع أهداف المستثمر واحتياجاته المالية.

4. **التوافق مع الاستراتيجية العامة**: يجب أن يكون الاستثمار متوافقًا مع استراتيجية المستثمر العامة وأهدافه الطويلة الأجل. يتم تقييم مدى توافق الاستثمار مع رؤية المستثمر ومخططاته المستقبلية.
5. **التقييم المالي**: يشمل تحليل المعاملات المالية المرتبطة بالاستثمار، مثل التكاليف الرأسمالية والإيرادات المتوقعة والتدفقات النقدية.
6. تم استخدام مجموعة متنوعة من المقاييس المالية مثل العائد الفصلي (IRR) وقيمة النقد الحالية (NPV) لتقييم جدوى المشروع.
7. **العوامل البيئية والاجتماعية**: قد يؤخذ في الاعتبار أيضًا الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع المقترح، ومدى توافقه مع المعايير البيئية والاجتماعية المحلية والدولية.

تذكر أن الاعتماد على هذه المعايير يعتمد على نوع الاستثمار والسياق الاقتصادي والقوانين المحلية. قد يتم توسيع أو تحديد المعايير حسب حالة كل مستثمر ونوع الاستثمار المرتبط به.

- **الفرع الثالث**: علاقة قرار الاستثمار بقرار التمويل وتوزيع الأرباح.

علاقة القرار التمويل بقرار الاستثمار:

إن محور العلاقة المباشرة بين كل قرارات التمويل وقرارات الاستثمار، يتمثل في تكلفة التمويل التي يتم حساب معدلها عند صناعة القرار التمويلي المتعلق بتكوين المزيج التمويلي الملائم، ويمتد استخدامه علميا بعد ذلك عند التصدي لصناعة قرارات الاستثمار، حيث يمثل هذا المعدل الحد الأدنى من معدل العائد على الاستثمار الواجب كسبه عند تقييم الاستثمارات المقترحة وذلك على افتراض عدم وجود مخاطرة. وبالتالي تعتبر تكلفة التمويل المعيار لمعدل العائد الاستثماري المقبول للفرص الاستثمارية المتاحة والبديلة. لذا فإن الاستثمار الذي لايتولد عنه يعادل على الأقل تكلفة تمويله ينبغي رفضه. فالتكلفة هي التي على المستثمر إما دفعها (الافتراض) أو التضحية بها (الأموال المملوكة) كفرصة استثمارية مقابل فرص استثمارية قد تكون أكثر ربحية[1].

تعرضنا فيما سبق للكيفية التي يتم بها تقييم الاقتراحات الاستثمارية في ظل استخدام تكلفة الأموال كمعدل للخصم ، فقرار قبول الاقتراح الاستثماري أو رفضه يتوقف على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ، أي يتوقف على حجم التدفقات المتولدة عنه ، وعلى تكلفة الأموال التي سوف تستخدم في تمويله ، حيث يقصد بتكلفة الأموال معدل العائد الذي يجب على الشركة تحقيقه في المشاريع التي تستثمر فيها[2].

---

[1]- بوكرومة كريمة، أثر القرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية 2000-2018، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي الجزائر، 2018، ص100.

[2]- خيري عبد الكريم، أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -أطروحة الدكتوراه، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة2018 ص125.

- **علاقة قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح:**

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونه قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل. وفي مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمارية المتاحة للمنظمة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمجابهتها.

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المنظمة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة ، واستخدام ذلك الجزء المتبقي منالنقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استفياء كافة متطلبات الاستثمار في المنظمة[1].

المبحث الثالث: دور القرار المالي في نمو المؤسسة

يعرف النمو انه على ارتفاع في حجم المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، هذه الفترة يمكن أن تكون طويلة أو قصيرة إذا كان النمو مرتكزا على الإنتاج[2].

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة النمو الداخلي

القرار المالي يلعب دورًا حاسمًا في نمو المؤسسة بعض الأدوار الرئيسية التي يقوم بها القرار المالي في تعزيز نمو المؤسسة:

1. **تخصيص الموارد المالية:** يساعد القرار المالي في تحديد كيفية تخصيص الموارد المالية المتاحة لتلبية احتياجات النمو. يشمل ذلك تحديد الميزانية وتخصيص الأموال للأقسام المختلفة والمشاريع والاستثمارات.
2. **تمويل التوسع والاستثمار:** يساعد القرار المالي في اتخاذ قرارات حول التمويل اللازم لتوسيع نشاطات المؤسسة والاستثمار في مشاريع جديدة. يمكن أن يشمل ذلك الحصول على قروض بنكية، أو جذب المستثمرين، أو إصدار الأسهم.
3. **إدارة رأس المال:** يتضمن القرار المالي إدارة رأس المال بشكل فعال، بما في ذلك التحكم في تكاليف التشغيل وتحديد الاستثمارات الرأسمالية الناجحة. يساعد في ضمان توفر الموارد المالية اللازمة لدعم النمو المستدام للمؤسسة.
4. **تقييم الأداء المالي:** يساعد القرار المالي في تقييم أداء المؤسسة المالي وتحديد النقاط القوية والضعف في الأداء. يسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر، وتحقيق تحسينات في الكفاءة المالية والربحية.
5. **التخطيط المالي للمستقبل:** يعتبر القرار المالي أداة هامة في وضع استراتيجية مالية للمستقبل. يساعد في وضع أهداف مالية وتطوير خطط لتحقيقها، بما في ذلك توقعات النمو والتوسع وتحديد مصادر التمويل المستدامة.
6. بشكل عام، يمكن القول إن القرار المالي السليم والاستراتيجية المالية الجيدة تعززان فرص نمو المؤسسة وتحسنان استدامتها المالية.

---

[1]- الشبيري فارس ناصيف، الطالب غسان سالم، المبادئ المالية، دار وائل عمان، ص133.

[2]- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الرابعة،دار وائل,الأردن,ص 39

- **الفرع الأول:** مفهوم النمو الداخلي

النمو الداخلي عبارة عن ظاهرة تراكمية (cumulatif Phénomène) تتحكم فيها سياسة التمويل الذاتي للمؤسسة .وتفسير ذلك أنه عندما تحقق المؤسسة خلال الدورة ربحا معينا، فإنها تقوم بإعادة استثمار جزء منه لينتج عنه قدرا آخر معينا من الأرباح ، وهكذا بشكل تراكمي، فطالما أن الأرباح في تزايد فإن القدرات الاستثمارية في نمو، حيث تعمل المؤسسة على تمويل نموها بنفسها، إذ تقوم بتنمية وتمويل إمكانيتها الإنتاجية والاستثمارية دون لجوءها إلى موارد تمويل خارجية[1].

ومنه فإن النمو الداخلي هو الارتفاع في القدرة الإنتاجية للمؤسسة بإنشائها لوسائل إنتاجية أو بحيازتهااستثمارات جديدة[2].

- **الفرع الثاني:** العلاقة بين القرار المالي والنمو الداخلي

القرار المالي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة في التوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل، وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات، فقرارالاستثمار يهدف إلى تحديد حجم الأموال التي ستستثمر، ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها، بحيث يترتب عن هذا القرار مجموعة من الأخطار، بسبب عدم معرفة النتائج المستقبلية لهذا النوع من القرارات

ما قرار التمويل فهو يسعى لإيجاد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، بحيث على المؤسسة اختيار مصدر التمويل الذي يناسبها (إصدار أسهم جديدة، الاستدانة...الخ كما عليها اتخاذ قرار استثماري يلائم إمكانياتها التمويلية، لأنها ستقارن بين مردودية الاستثمارات المنفذة وتكلفة مصدر التمويل. المختار . وفيما يخص قرار توزيع الأرباح فهو يتعلق بالجزء من الأرباح والذي تقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين أو تقوم بإعادة استثماره، وهو متعلق بالقرارين السابقين فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان،كلماأمكن للمؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام[3].

- مفهوم طبيعة القرار المالي.

القرار في المؤسسة في هو الأول قرار صناعي وتجاري، والذي يقوم على التوليفة منتج/سوق.اتخاذ القرار المالي من لابد المرور بالمراحل الستة التالي:[4]

---

[1]- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن, 2010 , ص373.

[2]- الياس بن ساسي، محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي والنمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهم ا، مجلة الباحث عدد 06/ 2008, ص 35.

[3]- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية ص 02.

[4]-علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن, 2008 , ص282

تحديد المشكلة: أي تحديد القرار المراد اتخاذه، سواء كان قرار استثمار، تمويل، أو توزيع أرباح؛

- ✓ تحديد مختلف البدائل الممكنة: فإن كان قرار استثمار يتم تحديد مختلف المشاريع التي توافق الطلب، وإن كان قرار تمويل فيتم فيه.
- ✓ تحديد مختلف مصادر التمويل الممكنة، إن أما كان قرار توزيع الأرباح فيتم فيه اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه؛
- ✓ جمع المعلومات حول مختلف البدائل الموجودة من أجل اختيار أنسب بديل
- ✓ تقييم البدائل من خلال المعايير المستعملة من طرف المؤسسة؛
- ✓ اختيار البديل والذي يكون حلا للمشكلة، بحيث يتم اختيار البديل الأمثل؛
- ✓ متابعة القرار المتخذ.
- ✓ القرار المالي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل، وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الداخلي في المؤسسة.

يعتمد استخدام المؤشرات الاقتصادية والمالية للنمو على معدلات التزايد والتناقص لأرقام الربحية، الإيرادات، المردودية ...ويمكن الاعتماد في ذلك على مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية، حيث تتعلق هذه الأخيرة بالجانب المالي للمؤسسة، بينما تتعلق المعايير الاقتصادية (بالنشاط الاقتصادي) الاستغلالي لها.

- **الفرع الأول: المعايير** الاقتصادية.

تتمثل المعايير الاقتصادية في مجموعة المؤشرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، وأهمها : رقم الأعمال، الإنتاج، القيمة المضافة وحجم الوسائل المادية والبشرية[1].

الأعمال رقم (Chiffre d affaire) :

يعتبر رقم الأعمال أهم مؤشر يقيس درجة النمو في المؤسسة، كونه يبين تطور/تدهور مستوى نشاطها وبصفة الأخرى ما يعرف بإسم "الديناميكية التجارية فغالبا مايقاس النمو بالزيادة المحققة في الرقم.

- **الفرع الثاني:** المردوديةوالنمو.

إن علاقة المرد ودية بالنمو جد وطيدة ودقيقة حيث تعتبر مؤشرا جيدا للدلالة على النمو الداخلي وعليه فإن تتشكل المرد ودية بتفاعل يحصل بين ،حيث تحليل المر دودية يعد جانبا في هاما تحليل ديناميكية النمو في المؤسسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية هي بمثابة المركبات المفسرة والمحددة لمعدل المرد ودية المحقق ويسمى ذلك بالتعبير الرياضي لها وبواسطة هذا الأخير يمكننا إعطاء التفسير المالي لمصدر مرد ودية المؤسسة ثم ومن

[1]- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية ص 02

ادارك المنطق المالي لنموهايمكن تعريف المر دودية تلك العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة لتحقيقها، وتقيس المر دودية كفاءة وفعالية المؤسسة .

عرف المر دودية الماليةRf : هيمردودية الأموال الخاصة ،أي مدى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج المؤسسة حيثتم المردودية المالية بإجمالي أنشطتها، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

المر دودية ال اقتصاديةRe:

هي مرد ودية الاستثمارات التي يشار إليها من خلال الخصوم، حيث هي نسبة النتيجة إلى رأس المال الاقتصادي المستعمل من طرف المؤسسة و تستعمل في تقييم فعالية الوسائل الاقتصادية من خلال النتائج المتحصل عليها وهو ما يعكس صورة تسيير المؤسسة وقراراتها الإستراتيجية وموضعها التنافسي والتعامل الجيد لأصولها[2].

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / رأس مال الاقتصاد الصافي.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال ما سبق فان القرارات المالية ترتكز أساسا على ثلاثة قرارات أساسية وهي تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينهما، أما القرار الثاني فيتمثل في تحديد مصادر التمويل المناسبة للمؤسسة ولوضعيتها وكذا طبيعة نشاطها، أما القرار الثالث فهو سياسة توزيع الأرباح، ونسبة هذا التوزيع بعد تخصيص جزء من الأرباح نحو الاحتياطي الاجباري والقانوني.

أما فيما يتعلق في بمفهوم النمو في المؤسسة الاقتصادية فإنها تشير الى مختلف تعاريف النمو الا أنه يغي الحقائق المادية العديدة إقتصاديا، صناعيا، تجاريا، ماليةإدارية وفنية وفي ضوء هذه الحقائق تعدد طرق النمو ومعايير، حيث تجسد ظاهرة النمو بإنتهاج عدة إستراتجيات، تخضع المفاضلة والاختبار بينها الى خصائص المؤسسة والسوق.

---

[1]- دادن عبد الوهاب ;نحو مقاربة لتحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية، رسالةماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 2004، ص. 93

الفصل الثاني:

دراسة حالة مطحنة سيدي يحي ولاية البيض

مقدمة الفصل الثاني:

بعد عرض الفصل الأول النظري لمختلف المفاهيم الأساسيةالمتعلقة بالقرارات المالية ونمو المؤسسةالإقتصادية سنقوم في هذا الفصل بإختبار ومعرفة مدى تطابق وتأثير المفاهيم مع الواقعي التطبيقي، من خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسات مطحنة سيدي يحي ولاية البيض.

ويهدف هذا الفصل لدراسة نمو مؤسسة مطحنة سيدي يحي فمن جهة هذا التحليل سلوك المؤسسة في القرارات المالية ذات تأثير على نجاعة الأداء المالي ونمو المؤسسة باستخدام برنامجSPSS وينقسم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة الاقتصادية مطحنة سيدي يحي-البيض-

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مطحنة سيدي يحي لولاية البيض.

قمنا من خلال هذا المبحث بالتعرف على مطحنة سيدي يحي بالبيض، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى التعريف بمطحنة سيدي يحي، أما في المطلب الثاني فتطرقنا إلى الهيكل التنظيمي للمطحنة والمطلب الثالث أهدافها. وأيرا في المطلب الرابع سنتطرق إلى خصائصها.

المطلب الأول :تعريف المؤسسة

مطحنة سيدي يحي مؤسسة إقتصادية خاصة تأسست في 14 جويلية 2017. وتقع بالمنطقةالصناعية بطريق بوقطب ولاية البيض رأس مال المؤسسة هو 1200000000 دج تقوم بإنتاج مادة الفرينة ومادة النخالة بقدرة إنتاجية مقدرة ب 4500 قنطار في اليوم تقدر مساحة هذه المطحنة ب 6289 م^{2}وتتكون من 70 عامل.

المادة الأولية هي عبارة عن قمح لين يوجد في المطحنة 12 صومعة ولكل صومعة مهام خاصة.

- نشاط المؤسسة الرئيسي: يتمثل نشاط المؤسسة في إنتاج وبيع مادة الفرينة بالإضافة إلى النخالة التي هي نوع من الأعلاف تستخدم في تغذية الأنعام، وتتبع مؤسسة مطحنة سيدي يحي أسلوب إنتاج.

المستمر بالطلبيات. بحيث يمر هذا النشاط وفق عدة مراحل وهي:

-مرحلةالإستقبال:

تستقبل المؤسسة المادة الأولية القمح بواسطة الشاحنات من طرف الممون الوحيد والمتمثل في الديوان الوطني للحبوب، تمر المادة الأولية على الجسر الوازن، حيث يقوم المكلف بوزن المادة الأولية وتسجيلها في سجل خاص، ومقارنتها بالموصولات أو الوثائق الصادرة عن الديوان الوطني لمعرفة الفارق، ثم توجه مباشرة إلى مكان التفريغ.

-مرحلةالتخزين:

بعد عملية التنظيف الأولى للمادة الأولية تنقل عن طريق الضغط الهوائي وفق ما يسمى بالنافخ الهوائي، ثم يخزن داخل مطمورة بسعة تقدر ب 8000 قنطار، وحسب طلب من مصلحة الإنتاج يتم نقل المادة الأولية من المخزن إلى مصلحة الإنتاج عبر آلات.

-مرحلة الإنتاج: توجه المادة الأولية إلى ورشة الإنتاج بعد تنقيتها لتتلقى تنظيف معمق عبر آلات. عينة شهر مارس

الجدول رقم (2 - 1): مرحلة الإنتاج عينة شهر مارس

نوعية المنتج	الفرينة	الشهر	النخالة	الشهر
كمية الإنتاج	05kg	500kg	100kg	800000kg
	10kg	2000kg		
	25kg	400000kg		
	50kg	2340000kg		

مرحلةالبيع: يتم بيع منتجات المطحنة إلى بعض تجار الجملة داخل الولاية وخارجها وبعض المخابز

الجدول رقم (2 - 2): مرحلة البيع عينة شهر مارس

	الفرينة	السعر	النخالة	السعر
نوعية المنتج	05kg	115.00	100kg	1800.00
	10kg	225.00		
	25kg	550.00		
	50kg	1000.00		

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطحنة سيدي يحي

الجدول رقم (2 - 3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المدير التنفيذي				
مديرية الإدارة العامة	المديرية التجارية	مديرية المحاسبة المالية	مديرية الإنتاج	مصلحة الأمن و النظافة
•تسير المستخدمين	•مصلحة تسير البيع	•مصلحة المحاسبة	•مصلحة صيانة	• مصلحة وسائل العامة
•مصلحة الأجور	•مصلحة الفوترة	العامة	• المخبر	• مصلحة حماية الأمن
•مصلحة التكوين	•مصلحة التسويق	• مصلحة المحاسبة	• خط إنتاج الفرينة	الصناعي
	• مصلحة النقل		•خط إنتاج النخالة	• مصلحة الأمن الداخلي
			• المخزن	
			• مراقبة الوزن	

المطلب الثالث: أهداف مطحنة سيدي يحي.

- زيادة أرباح الشركة لتلبية حاجة الشركاء
- المشاركة في دعم سوق المحلي والأسواق الوطنية بمتوجاتها المتنوعة
- توفير أعلى جودة ونقاء للإرضاء العملاء
- توفير مناصب شغل والمساهمة في امتصاص جزء من البطالة
- موقعها الجغرافي المتميز والذي يربط بين شمال والجنوب
- السعي إلى إكتساب موقع الريادة في هذا المجال
- تمويل المنطقة بالمادة الأولية
- تحقيق المرد ودية
- الزيادة في رقم الأعمال
- إكتساب حصة سوقية
- تحقيق رضا الزبائن
- تحسين الإنتاج لتجنب من الوقوع في المشاكل الإقتصادية والمالية.

المطلب الرابع: خصائص مطحنة سيدي يحي.

- توفير أقصى درجات الأمن والأمان للعمال داخل المطحنة
- إستخدام التكنولوجيا الحديثة
- الإعتماد على الكفاءة البشرية
- القدرة على الإنتاج وتحقيق إحتياجات الولاية من المادة المصنعة.
- تكييف المؤسسة لنفسها مع الظروف المتغيرة
- تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف وبرامج وأساليب العملمعينة: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج.
- إرتفاع نسبة الشباب من بين مجموع العاملين بالمؤسسة
- مساهمة المؤسسة بشكل كبير في توفير مناصب الشغل فهي مصدر رزق للكثير من الأفراد

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

يتناول هذا المبحث منهجية الدراسة، موضحاً به مجتمع الدراسة وطريقة إختيار عينة الدراسة وإجراءات وخطوات بناء أدوات الدراسة، ووصفاً للإجراءات التي أتبعت للتأكد من دلالات الصدق والثبات في أدوات الدراسة، وكيفية تطبيقها على مفردات الدراسة، والوسائل الإحصائية التي استخدمت في تحليل بياناتها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

يتناول هذا المطلب التعريف بمجتمعي الدراسة، وكذا مبررات اختيارهما، وكذلك عينة الدراسة، إلى جانب ذلك يتناول هذا المطلب وصفاً إحصائياً لعينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية المختارة.

التعريف بمجتمع الدراسة: للإيفاء بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وتحقيق أهدافها ومساعيها، كان لابد من اختيار مجتمع للدراسة يتفق ويتطابق مع ما تسعى إليه هذه الدراسة، وبعد البحث والأخذ برأي المختصين والباحثين في المجال، تمّ الإستقرار على اعتماد على معطيات مطحنة سيدي يحي لولاية البيض، بوصفها المجتمع المناسب للتطبيق.

وعلى اعتبار أنّ مجتمع الدراسة يشمل جميع مفردات الظاهرة التي تدرسها الطالبتين، وبذلك فإنّ مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وانطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها، فإنّ مجتمع الدراسة المستهدف يتكون من جميع موظفي مطحنة سيدي يحي – ولاية البيض

مبررات إختيار مجتمع الدراسة: تم اختيار مطحنة سيدي يحي لولاية البيض لتطبيق الدراسة ميدانياً نظرا للأسباب التالية:

- ✓ يعتبر مجال البحث العلمي من أكثر المجالات إستقطاباً للنساء والرجال، وبالتالي إمكانية القيام بدراسة ميدانية ذات قيمة؛
- ✓ إنتماء الطالبتين لهذه المؤسسة وسهولة التعمق في تفاصيل كثيرة من مستلزمات إنجاز الجانب الميداني للدراسة؛

عينة الدراسة:

تم استخدام طريقة الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة البالغ حجم مفرداتها 60، حيث تم توزيع 70 إستمارة على موظفي مطحنة – ولاية البيض وتم ملئ 60 إستمارة وإسترجاع 10 إستمارات فارغة لم يتم ملئها.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة: فيما يلي خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

الجنس:

الجدول رقم (2 – 4): توزيع مفردات الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	52	86.66
انثى	08	12.90
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مستخرجات برنامجSPSS.

بعد تحويل النسب المئوية إلى مخططات بيانية تتضح الخصائص الديموغرافية للعينة من حيث الجنس

الشكل رقم (2 – 1): التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب الجنس.

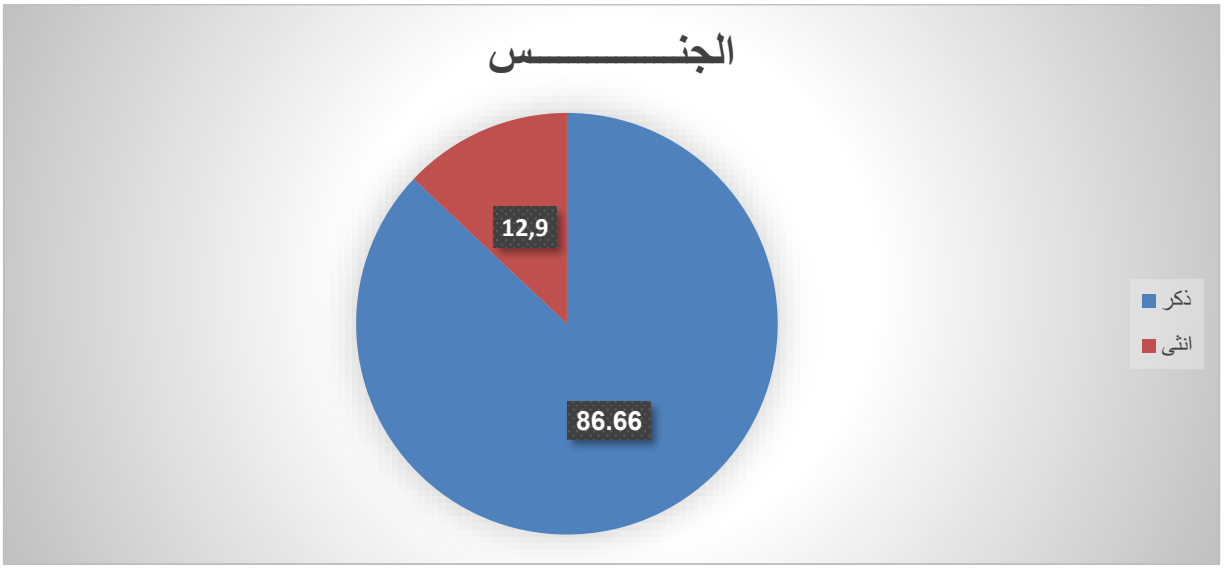

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامجEXELبناءً على معطيات الجدول رقم (2 – 4).

من خلال الشكل يتضح أنّ أكبر نسبة كانت ذكور حيث بلغ نسبته 86.66%، بينما اناث يليها بعد ذلك نسبة 12.9%

2- السـن: الجدول رقم (2 - 5): توزيع مفردات الدراسـة حسب السـن.

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	17	28.33
من 30-39 سنة	29	48.33
من 40-49 سنة	12	20
اكثر من49سنة	02	3.33
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامجSPSS.

من الجدول السابق، وبعد تحويل النسب المئوية إلى مخططات بيانية تتضح الخصائص الديموغرافية للعينة من حيث السن.

الشكل رقم (2 - 2): التمثيل البيـاني لخصائص مفردات الدراسة حسب السن.

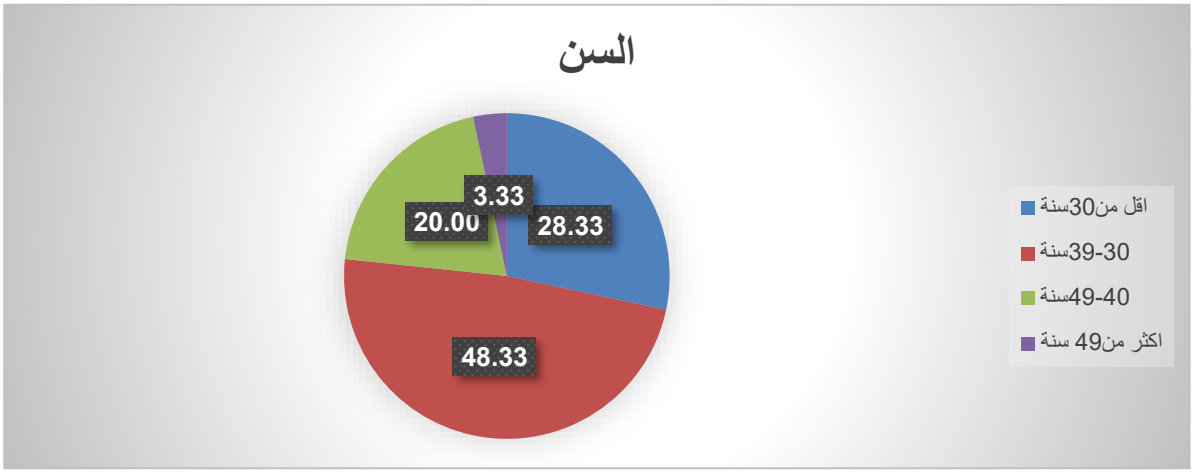

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامجExel بناءً على معطيات الجدولرقم (2 - 5):

من خلال الشكل نلاحظ أنّ النسبة الأكبر من موظفي يتراوح أعمارهم 30-39 سنة أي ما يعادل 48.33%.، تليها نسبة 28.33% تمثل فئة العمرية اقل من30سنة، 20% تمثل الفئة العمرية من 40-49سنة، 3.33% تمثل من تتروح أعمارهم أكثر من 49 سنة.

3المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2 - 6): توزيع مفردات الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ابتدائي	05	8.33
متوسط	04	6.66
ثانوي	10	16.66
مهني	14	23.33
جامعي	15	25
أخر	12	20
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مستخرجات برنامجspss.

بعد تحويل النسب المئوية إلى مخططات بيانية تتضح الخصائص الديموغرافية للعينة من حيث المستوى التعليمي

الشكل رقم (2 - 3): التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب المستوى التعليمي.

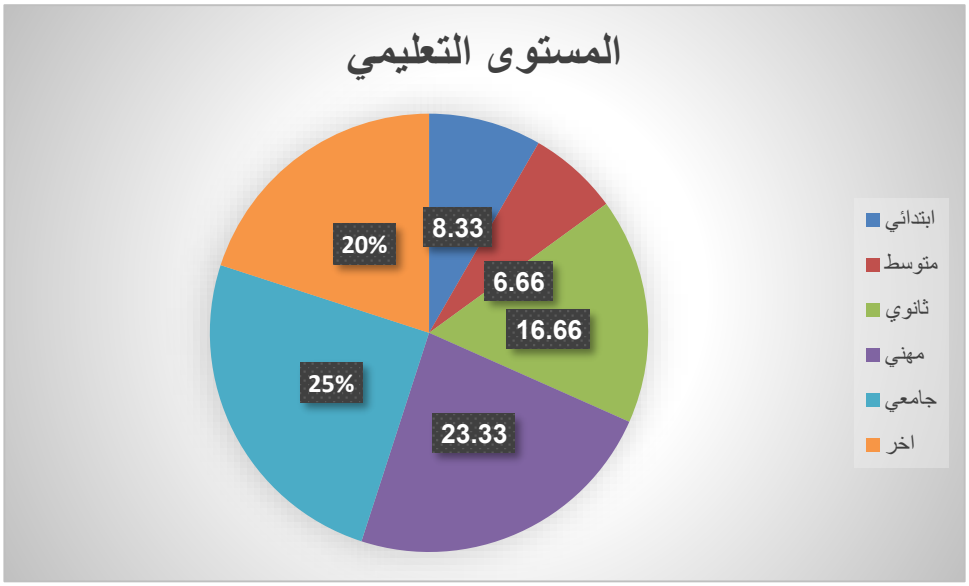

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excelبناءا على معطيات الجدول رقم (2 - 6):

من خلال الشكل يتضح أنّ الغالبية العظمى موظفي مستوى تعليمي جامعي، حيث قدر نسبته بـ: 25%، تليه نسبة 23.33% تمثل من لهم مستوى مهني،20% تمثل من لهم مستوى اخر، 16.66% تمثل مستوى ثانوي، 8.33% تمثل مستوى ابتدائي، 6.66% تمثل مستوى متوسط.

4 –**الخبرة:**

الجدول رقم (2 – 7): توزيع مفردات الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	33	55
10-5 سنوات	27	45
16-11 سنوات	00	00
اكثر من16سنة	00	00
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مستخرجات برنامج spss.

وبعد تحويل النسب المئوية إلى مخططات بيانية تتضح الخصائص الديموغرافية للعينة من حيثالخبرة

الشكل رقم (2 - 4): التمثيل البياني لخصائص مفردات الدراسة حسب الخبرة

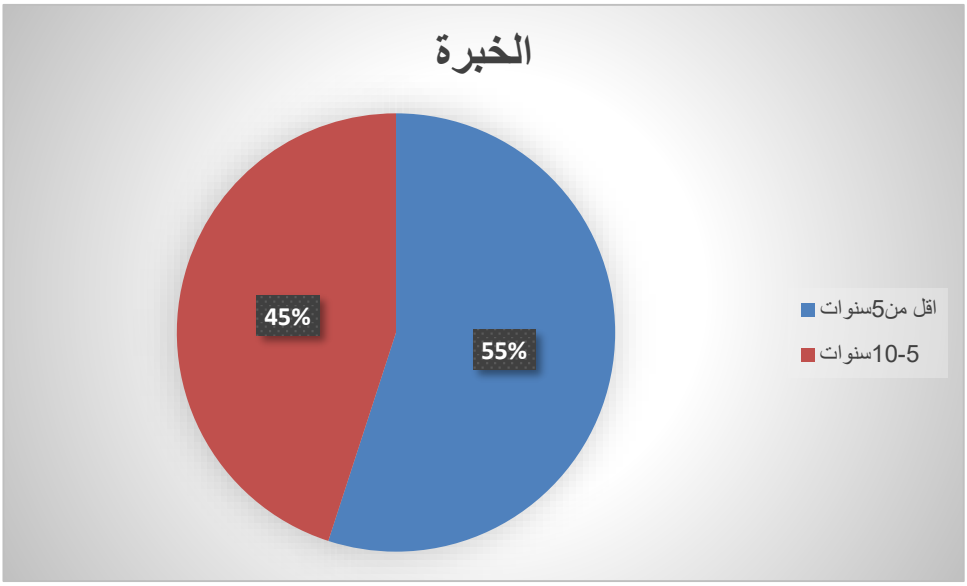

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Exel بناءً على معطيات **الجدول رقم (2 – 7):**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان حوالي 55% من موظفين لهم خبرة اقل من5سنوات، 45% منهم لهم خبرة من5-10سنوات.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

المصادرالثانوية:

إتجهت الطالبتين في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع باللغة العربية وباللغة الأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، إلى جانب الإستعانة بالشبكة العنكبوتية وما تحتويه من مراجع تتعلق بموضوع الدراسة، والهدف من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في هذه الدراسة، هو التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذا أخذ تصور عام عن أخر ما كتب حول موضوع الدراسة.

المصادرالأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، وكون الدراسة تمت على أساس الحصر الشامل، لجأت الطالبتين إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستمارة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض، حيث تم توزيع الإستمارة على مجتمعي الدراسة، باللغة العربية، كما تضمنت الإستمارة بشكلها النهائي وبعد إجراء التعديلات على شكلها الأولي 28عبارة، ناهيك عن البيانات الشخصية والوظيفية المتعلقة بخصائص مفردات الدراسة، حيث تضمنت هذه الاستمارة قسمين رئيسين هما على التوالي:

- **القسم الأول:** تعلق بالخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة من حيث: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة.
- **القسم الثاني:** ويشمل محاور الدراسة، وتضمن 28عبارة وزعت على المحاور الاثنين للدراسة، والمتمثلة في متغيرات الدراسة وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

المحـورالأول: القرارات المالية

المحورالثـاني: نمو المؤسسة

الملاحظة: تعتبر الملاحظة تقنية مباشرة للتقصي العلمي، تستعمل عادةً في مشاهدة مجموعة بصفة مباشرة، وذلك بهدف أخذ معلومات، مواقف وسلوكيات الأفراد، ولقد اعتمدت االطالبتين أيضاً على الملاحظة كأداة مهمة من أدوات جمع البيانات في كلتا المؤسستين بغية تغطية القصور أو النقص الممكن حصوله في إجابات المبحوثات على أسئلة الإستمارة والمقابلة.

وثائق المؤسسة:

تعتبر وثائق المؤسسة من الأدوات المهمة التي تتيح للباحث إمكانية الحصول على المعلومات التي تخدم الدراسة، ولقد قامت الطالبتين بالإطلاع على وثائق المؤسستين محل الدراسة، في حدود ما يسمح به قانون المؤسستين.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها، تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS 20.V) ، كما استعانت الطالبتين بمجموعة من الأساليب الإحصائية منها ما خصص لوصف متغيرات الدراسة، ومنها ما إ ستخدم في تحليل متغيرات الدراسة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

مقاييس الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف مجتمعي الدراسة وإظهار خصائصهما، بالإعتماد على النسب المئوية والتكرارات، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها بالإعتماد على المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

إختبارألفاكرونباخ(Cronbach'sAlpha): لإختبار ثبات الإستمارة.

معامل الإرتباط بيرسون:(Pearson Corrélation Coefficient) ويستخدم لقياس درجة الإرتباط بين المتغيرات، كما يستخدم لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي والعلاقة بين المتغيرات

معامل الانحار البسيط لاختبار صحة الفرضيات.

المطلب الرابع: صدق وثبات أداة الدراسة.

يهتم هذا المطلب بإبراز صدق أداة الدراسة، أي مدى قدرة الإستمارة على قياس ما صممت من أجله، وذلك من خلال التركيز على العناصر التالية: الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، وأيضاً الإتساق الداخلي والصدق البنائي كشقين فرعين لقياس صدق المقياس، كما يهتم هذا المطلب بإثبات ما إذا كانت الإستمارة قادرة على جمع معلومات دقيقة وذلك باعتماد ألفا كرونباخ كأساس لقياس ثبات أداة الدراسة.

- **الفرع الأول**: صدق أداة الدراسة.

يشير الصدق (Validity) إلى قدرة الإستمارة على قياس ما صممت من أجله، ويعد هذا من أهم الشروط الواجب توافرها في بناء المقياس، وفقدان هذا الشرط يعني عدم صلاحية المقياس وعدم اعتماد نتائجه، ولاختبار صدق المقياس هناك طرق متعددة إعتمدت الطالبتين على قسم منها هي:

1- **الصدق الظاهري**: صدق المحكمين.

يعد الصدق الظاهري من العوامل الأساسية التي ينبغي لمستعمل الإختبار أو واضعه التأكد منها، وصدق المقياس هو مقدرته على قياس ما وضع من أجله، وقد تمّ تحقيقه في الدراسة الحالية من خلال عرض عبارات الإستمارة على مجموعة من الخبراء المختصين في مجال إدارة الموارد البشرية، وقد طلبت الطالبتين من المحكمين أبداء آرائهم في أداة الدراسة من حيث:

- ✓ كون العبارة صالحة أو غير صالحة؛
- ✓ تحديد مدى إرتباط العبارة بالمجال الذي وضعت فيه؛
- ✓ إجراء أي تغيير يرونه مناسباً؛

وقد جرت مناقشات مع بعض المحكمين حول محاور الإستمارة وعباراتها، والبالغ عددها (02)، أنظر الملحق (1)، ولقد استجابت الطالبتين لأراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستمارة في صورتها النهائية.

2- **صدق المقياس.**

2-1 الإتساق الداخلي:

يقصد بالإتساق الداخلي مدى إتساق كل عبارة من عبارات الإستمارة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد تم حساب الإتساق الداخلي للإستمارة من خلال حساب معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات الإستمارة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

الجدول رقم (2 - 8): معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محور القرارات المالية والدرجة الكلية للمحور.

رقم	العبارات	معامل الإرتباط	Sig
01	القرارات المالية تخص جميع وظائف المؤسسة وجميع الأطراف ذات الصلة بها	0.765	0.000
02	القرارات المالية لا تستغرق وقتا في اتخاذها مما يؤدي الى إصلاح الخطأ إذا كان القرار المتخذ صائب	0.889	0.000
03	تعتبر القرارات المالية مصيرية بالنسبة لمستقبل المؤسسة	0.881	0.000
04	إتخاذ القرار المالي يعتمد على توفير معلومات مالية ملائمة حول الوضعية المالية للمؤسسة	0.871	0.000
05	تؤدي القرارات المالية المتخذة من طرف المقرضين الى توفير الموارد المالية اللازمة لاستثمارات المؤسسة	0.910	0.000
06	القرارات المالية من بين القرارات التي لها تأثير كبير وواضح على إستراتيجية المؤسسة في المستقبل	0.906	0.000
07	لا يمكن للمستثمرين اتخاذ القرارات المالية تخص الاستثمار في المؤسسة إلا بالرجوع إلى القوائم المالية	0.908	0.000
08	تقوم قبل اتخاذك لأي قرار استثماري بتقدير العائد المتوقع	0.917	0.000
09	تتوسع المؤسسة في الإستدانة من أجل الوفرة الضريبة التي تحققها	0.943	0.000
10	تقوم المؤسسة بتشكيل تركيبة هيكلهاالتمويلي بما يتوافق مع خدمة مصالحها	0.933	0.000
11	يساهم الوضع المالي الجيد للمؤسسة في حصولها على العديد من المصادر التمويلية	0.934	0.000
12	عند مواجهة المؤسسة حالة عدم الاستقرار في أرباحها فإنه من الافضل لها تمويل أصولها من خلال التمويل الذاتي	0.943	0.000
13	تقوم المؤسسة في حالة ارتفاع تكلفة مصادر التمويل الخارجي اللجوء الى احتجاز الارباح	0.930	0.000
14	يساهم استخدام المؤسسة لارباحها المحتجز كمصدر تمويل داخلي في تحقيق هدف استقلاليتها	0.945	0.000
15	تقوم المؤسسة بإحتجاز الأرباح من أجل إستخدامها في توسيع أستثمارتها أو انشاء مشاريع استثمارية جديدة	0.926	0.000
16	تقوم القرارت الاستثمارية الرشيدة على مجموعة من الاسس العلمية	0.904	0.000
17	يفضل المساهمين إحتجاز الارباح في حالة ارتفاع الضريبة على الدخل	0.827	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V 20.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محور" القرارات المالية " والدرجة الكلية للمحور، دال عند مستوى الدلالة (α=0.01)، وبذلك يعتبر المحور صادقاً في قياس ما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2 - 9): معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محور"نمو المؤسسة" والدرجة الكلية للمحور.

رقم	العبـــارة: هل قامت مؤسستكم بـــ:	معامل الإرتباط	Sig
18	فتح فروع جديدة لها	0.421	0.012
19	حملات ترويجية واشهارية	0.321	0.012
20	ناتج الحملات الترويجية ساهم بزيادة الحصص السوقية	0.420	0.001
21	فتح فروع تجارية في مناطق جديدة	0.440	0.000
22	إدخال تطوير فني في المنتجات الحالية	0.590	0.000
23	شراء مؤسسات أخرى	0.679	0.000
24	الاندماج مع مؤسسات أخرى	0.686	0.000
25	التعاون مع مؤسسات منافسة في إنشاء مشاريع مشتركة	0.579	0.000
26	التعاون مع مؤسسات غير منافسة في انشاء مشاريع مشتركة	0.614	0.000
27	دخول ميادين نشاط تختلف عن ميادين نشاطها	0.614	0.000
28	الاستغناء عن بعض الموردين	0.890	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محور "نمو المؤسسة" والدرجة الكلية للمحور، دال عند مستوى الدلالة (α=0.01)، وبذلك يعتبر المحور صادقاً في قياس ما وضع لقياسه.

2-2 الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الإستمارة

الجدول رقم (2 - 10): معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستمارة والدرجة الكلية للإستمارة.

رقم المحور	المحـور	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	القرارات المالية	**0.990	0.000
2	نمو المؤسسة	**0.595	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتـــين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

يبين الجدول أعلاه أنّ جميع معاملات الإرتباط في جميع محاور الإستمارة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α=0.01)، وبذلك تعتبر جميع محاور الإستمارة صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الفرع الثاني:** ثبات أداة الدراسة.

ويقصد بالثبات الإتساق أو الرسوخ والإستقرار والقابلية على التنبؤ بالمقياس، كما يقصد به مدى إتساق المقياس فيما يزودنا من معلومات عن سلوك الأفراد، كما يعني الإتساق في النتائج أي إعطاء النتائج نفسها إذا ما قاست الشيء مرات متتالية، وللحصول على أداة قادرة على جمع معلومات دقيقة لابد أن تكون تلك الأداة قادرة على إعطاء إجابات ثابتة نسبياً، حيث يعد الثبات من متطلبات وشروط أداة الدراسة، وقد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باعتماد معادلة ألفا كرونباخ.

تعد معادلة (ألفا كرونباخ) من أكثر الطرق شيوعاً إذ تمتاز بتنسيقها وإمكانية الوثوق بنتائجها، وتعتمد هذه الطريقة على حساب الإرتباط بين درجات جميع عبارات المقياس، على إعتبار أنّ كل عبارة عن مقياس بذاته ويؤشر معامل الثبات على التجانس بين عبارات المقياس، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذا الأسلوب طبقت معادلة (ألفا كرونباخ) على درجات أفراد عينة الثبات وكانت النتائج كما مبينة في الجداول التالية بالنسبة لكل دراسة حالة على حدي.

الجدول رقم (2 - 11): نتائج قياس معامل الثبات ألفا كرونباخ.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
1	القرارات المالية	17	0.983
2	نمو المؤسسة	11	0.755
	جميع محاور الإستمارة.	28	0.964

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة في كل محور من محاور الإستمارة، حيث تراوحت بين (0.775-0.983)، وكانت مرتفعة بالنسبة للاستمارة ككل حيث بلغت قيمة معامل الفاكرونباخ 0.964.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

يهدف هذا المبحث لاستعراض جملة من النقاط أهمها: إختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وذلك من خلال إستخداماالإختبارات الملائمة، بالإضافة إلى التعرف على إجابات مفردات الدراسة على محاور الدراسة الثلاث، بإعتماد أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، إلى جانب إبراز نتائج إختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا تحليل ما أسفرت عنه المقابلات من إجابات.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

تمّ استخدام كلاً من معامل الالتواء Skewness ومعامل التفلطح Kurtosisلاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه،حيث ترى بعض الدراسات الإحصائية أنّ "معامل الالتواء" يجب أن يكون محصور بين 3 و3-، و"معامل التفلطح" يجب أن يكون محصور بين 7و7-"[1] ، إضافة إلى ذلك أنّ أحد الشروط الهامة التي تعتمد عليها أغلب الاختبارات المعلمية أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ونتائج الاختبارين موضحة في الجدولين الموالين.

[1]-**Cao.Q and Dowlatshahi.S,"The impact of alignment between virtual enterprise and information technology on business performance in an agile manufacturing environment", Journal of Operations Management, No: 23, 2005, P542:.**

الجدول رقم (2 - 12): نتـائج اختبار التوزيع الطبيعي.

الرقم	البعـد	معامل الالتواء Skewness	معامل التفلطح kurtosiss
1	القرارات المالية	-,264	-1,406
2	قرارات التمويل	-,512	-1,237
3	قرارات الاستثمار	-,428	-1,010
4	قرارات توزيع الارباح	,251	-1,393
5	نمو المؤسسة	2,698	,7126
6	جميع محاور الاستمارة.	-,209	-1,097

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يمكن القول أنّ جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: عرض نتائج تقييم متغيرات الدراسـة.

في هذا الجزء سيتم تحليل لمتغيرات الدراسة لموظفي مطحنة سيدي يحي- البيض وحسب إجابات مفردات المجتمعين، حيث تمّ استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي باستخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري (على مقياس ليكرت) (1-5)، وقد تمّ اعتماد القيم التالية للمتوسط الحسابي كأساس للتقييم:

الجدول (2- 13): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من المعلوم أن كل دراسة لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات الاستبيان : فانه تم اعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث: المدى: لتحديد مجالات ل مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة حيث تم حساب المدى (أعلى درجة في مقياس- أدني درجة في مقياس) =(5-1)=4 وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد دراجات الموافقة وذلك على نحو التالي: طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس، طول الفئة =5/4=0.8 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا : 1+0.8=1.80 فنحصل على مجال [1-1.80] وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جدا . وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف المُشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي

الجدول (2- 14): تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	المستوى
من 01 إلى 1.80 درجة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	درجة مرتفعة
من 4.21 إلى 5 درجة	درجة مرتفعة جدا

الجدول رقم (2 – 15): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري عبارات محور" القرارا ت المالية".

رقم	العبـــارت	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
1	القرارات المالية تخص جميع وظائف المؤسسة وجميع الأطراف ذات الصلة بها	4,7667	0,42652	1	مرتفع جدا
2	القرارات المالية لا تستغرق وقتا في اتخاذها مما يؤدي الى إصلاح الخطأ إذا كان القرار المتخذ صائب	4,6167	0,49030	4	مرتفع جدا
3	تعتبر القرارات المالية مصيرية بالنسبة لمستقبل المؤسسة	4,6333	0,48596	3	مرتفع جدا
4	إتخاذ القرار المالي يعتمد على توفير معلومات مالية ملائمة حول الوضعية المالية للمؤسسة	4,6500	0,48099	2	مرتفع جدا
5	تؤدي القرارات المالية المتخذة من طرف المقرضين الى توفير الموارد المالية اللازمة لاستثمارات المؤسسة	4,5333	0,53573	5	مرتفع جدا
6	القرارات المالية من بين القرارات التي لها تأثير كبير وواضح على إستر اتيجية المؤسسة في المستقبل	4,0500	0,83209	9	مرتفع
7	لا يمكن للمستثمرين اتخاذ القرارات المالية تخص الاستثمار في المؤسسة إلا بالرجوع إلى القو ائم المالية	4,2667	0,73338	7	مرتفع جدا
8	تقوم قبل اتخاذك لأي قرار استثماري بتقدير العائد المتوقع	4,2833	0,73857	6	مرتفع جدا
9	تتوسع المؤسسة في الإستدانة من أجل الوفرة الضريبة التي تحققها	4,2000	0,77678	8	مرتفع جدا
	قرارات التمويل	4,4444	0,56136	1	مرتفع جدا
10	تقوم المؤسسة بتشكيل تركيبة هيكلها التمويلي بما يتو افق مع خدمة مصالحها	4,4833	0,59636	2	مرتفع جدا
11	يساهم الوضع المالي الجيد للمؤسسة في حصولها على العديد من المصادر التمويلية	4,5000	0,59660	1	مرتفع جدا
12	عند مواجهة المؤسسة حالة عدم الاستقرار في أرباحها فإنه من الافضل لها تمويل أصولها من خلال التمويل الذاتي	4,4167	0,69603	3	مرتفع جدا
13	تقوم المؤسسة في حالة ارتفاع تكلفة مصادر التمويل الخارجي اللجوء الى احتجاز الارباح	3,7000	0,86944	4	مرتفع
	قرارات الاستثمار	4,2750	0,65532	2	مرتفع جدا
14	يساهم استخدام المؤسسة لارباحها المحتجز كمصدر تمويل داخلي في تحقيق هدف استقلاليتها	4,0833	0,76561	1	مرتفع
15	تقوم المؤسسة بإحتجاز الأرباح من أجل إستخدامها في توسيع أستثمارتها أو انشاء مشاريع استثمارية جديدة	4,0000	0,82339	2	مرتفع
16	تقوم القرارت الاستثمارية الرشيدة على مجموعة من الاسس العلمية	3,8833	0,80447	3	مرتفع
17	يفضل المساهمين إحتجاز الارباح في حالة ارتفاع الضريبة على الدخل	3,5833	0,74314	4	مرتفع
	قرارات توزيع الارباح	3,8875	0,74137	3	مرتفع
	نتيـــجة المحور الأول.	4,2735	0,60851	/	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

1/ **القرارات المالية** : أبد افراد العينة، أرائهم حول محور" القرارات المالية "،الذي خصصت لقياسه 17عبارة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وزعت على3 أبعاد هي كالأتي : (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار ، قرارات توزيع الارباح.) جسدتها قيم المتوسط الحسابي 4.273 بانحراف معياري 0.608وهذا ما يشير إلى أنّ قرارات مالية هي بمستوى مرتفع جدا، وفيما يلي نتائج كل بعد على حدي حسب الأهمية النسبية المعطاة له من قبل افراد العينة.

1-1 / **قرارات التمويل**: من خلال مجمل إجابات افراد العينة على العبارات 9 التي خصصت لقياس هذا البعد، كما هو موضح في الجدول أعلاه، يتضح أنّ بعد قرارات التمويل جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل افراد العينة، إذ سجل وسط حسابي قدره (4,4444)، وانحراف معياري قدره (0.561)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما نلاحظ من متوسط إجابات افراد العينة على عبارات بعد أنها تشكل قبولاًمرتفعاً جدا.

2-1 / **قرارات الاستثمار**: من خلال مجمل إجابات افراد العينة- على العبارات 4 التي خصصت لقياس هذا البعد، كما هو موضح في الجدول أعلاه، إذ سجل وسط حسابي قدره (4,2750)، وانحراف معياري قدره (0.655)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة جدا، كما تعتبر هذه النتيجة مؤشراً على أنّ قرارا الاستثمار هو بمستوى مرتفع جدا، كما نلاحظ من متوسط إجابات افراد العينة على عبارات بعد أنها تشكل قبولاً مرتفعاً جدا.

3-1 / **قرارات توزيع الارباح**: من خلال مجمل إجابات أفراد العينة- على العبارات (4) التي خصصت لقياس هذا البعد، كما هو موضح في الجدول أعلاه، إذ سجل وسط حسابي قدره (3,8875)، وانحراف معياري قدره (,0.741)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفع، كما نلاحظ من متوسط إجابات افراد العينة على عبارات بعد أنها تشكل قبولاً مرتفعا.

الجدول رقم (2 – 16): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري على عبارات محور" نمو المؤسسة ".

رقم	العبـــارت	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
1	فتح فروع جديدة لها	3,9667	0,18102	1	مرتفع
2	حملات ترويجية واشهارية	3,9167	0,27872	2	مرتفع
3	ناتج الحملات الترويجية ساهم بزيادة الحصص السوقية	3,8500	0,44436	3	مرتفع
4	فتح فروع تجارية في مناطق جديدة	3,0667	0,36204	6	مرتفع
5	إدخال تطوير فني في المنتجات الحالية	3,0333	0,31712	8	مرتفع
6	شراء مؤسسات أخرى	3,0667	0,31173	5	مرتفع
7	الاندماج مع مؤسسات أخرى	3,1000	0,39915	4	مرتفع
8	التعاون مع مؤسسات منافسة في إنشاء مشاريع مشتركة	3,0167	0,29063	9	مرتفع
9	التعاون مع مؤسسات غير منافسة في انشاء مشاريع مشتركة	3,0167	0,29063	10	مرتفع
10	دخول ميادين نشاط تختلف عن ميادين نشاطها	3,0500	0,21978	7	مرتفع
11	الاستغناء عن بعض الموردين	1,0500	0,21978	11	مرتفع
	نتيـــجة المحور الأول.	3,3712	0,16339	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج :SPSS V20

نمو المؤسسة: أبد افراد العينة، أرائهم حول محور" نمو المؤسسة"، الذي خصصت لقياسه 11عبارة، كما هو موضح في الجدول أعلاه جسدتها قيم المتوسط الحسابي 3.371 بانحراف معياري 0.163وهذا ما يشير إلى أنّ نمو المؤسسة هي بمستوى متوسط.

المطلب الثالث: نتائج إختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

يسعى هذا المطلب لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية بقياس أثر المتغير المستقل في المتغير التابع بأبعاده المختلفة، باستعمال نموذج الإنحدار البسيط،

الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات التمويل على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدارالبسيط، ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2 - 17): نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغيـر	نمو المؤسسة					
قرارات التمويل	Beta	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية Ddl	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Sig
	0.446	3.796	1	0.446	0.119	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

عند بحث أثر القرارات التمويل على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي. عند مستوى الدلالة 0.05 ، تبين وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، بين القرارات التمويل ونمو المؤسسة ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (3.796)، بقيمة احتمالية (0.000)، تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في القرارات التمويل والمتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة، حيث تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين، حيث بلغت قيمته(0.446)، كما تكشف قيمة معامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين المستقل والتابع، إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة(0.119)، أنّ القرارات التمويل تفسر ما نسبته (11.9%) من التباين في مستوى نمو المؤسسة، وهي قوة تفسيرية ، وبالتالي فإنّ القرارات التمويل تساهم 11.9 % في نمو المؤسسة، أما النسبة المتبقية ، فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية على تنص الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات الاستثمار على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي.لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدارالبسيط، ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2 - 18): نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغيـر	نمو المؤسسة					
قرارات الاستثمار	Beta	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية Ddl	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Sig
	0.477	4.130	1	0.477	0.227	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

عند بحث أثر القرارات الاستثمار على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي. عند مستوى الدلالة 0.05 ، تبين وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، بين القرارات الاستثمار ونمو المؤسسة ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (4.130)، بقيمة احتمالية (0.000)، تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في القرارات الاستثمار والمتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة، حيث تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين، حيث بلغت قيمته(0.477)، كما تكشف قيمة معامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين المستقل والتابع، إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة(0.227)، أنّ القرارات الاستثمار تفسر ما نسبته (22.7%) من التباين في مستوى نمو المؤسسة، وهي قوة تفسيرية ، وبالتالي فإنّ القرارات الاستمثار تساهم 22.7 % في نمو المؤسسة، أما النسبة المتبقية ، فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية على تنص الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات توزيع الارباح على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي،لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدارالبسيط، ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2 - 19): نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغيـر	نمو المؤسسة					
	Beta	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية Ddl	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Sig
قرارات توزيع الارباح	0.481	4.178	1	0.481	0.231	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

عند بحث أثر القرارات توزيع الارباح على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي. عند مستوى الدلالة 0.05 ، تبين وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، بين القرارات توزيع الارباح ونمو المؤسسة ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (4.178)، بقيمة احتمالية (0.000)، تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في القرارات توزيع الارباح والمتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة، حيث تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين، حيث بلغت قيمته(0.481)، كما تكشف قيمة معامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين المستقل والتابع، إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة(0.231)، أنّ القرارات توزيع الارباح تفسر ما نسبته (23.1%) من التباين في مستوى نمو المؤسسة، وهي قوة تفسيرية ، وبالتالي فإنّ القرارات توزيع الارباح تساهم 23.1 % في نمو المؤسسة، أما النسبة المتبقية ، فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات المالية على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدارالبسيط، ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2 - 20): نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغيـــر	نمو المؤسسة					
القرارات المالية	Beta	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية Ddl	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Sig
	0.477	4.128	1	0.477	0.227	0.000

الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V :20.

عند بحث أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي. عند مستوى الدلالة 0.05 ، تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05)، بين القرارات المالية ونمو المؤسسة ، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (4.128)، بقيمة احتمالية (0.000)، تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في القرارات المالية والمتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة، حيث تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين، حيث بلغت قيمته(0.477)، كما تكشف قيمة معامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين المستقل والتابع، إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة(0.227)، أنّ القرارات المالية تفسر ما نسبته (22.7%) من التباين في مستوى نمو المؤسسة، وهي قوة تفسيرية ، وبالتالي فإنّ القرارات المالية تساهم 22.7 % في نمو المؤسسة، أما النسبة المتبقية ، فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مؤسسة مطحنة سيدي يحي قمنا بإسقاط ظاهرة تأثير القرارات المالية على نموالمؤسسة، لاحظنا أن المؤسسة حققت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة خلال فترة الدراسة وهذا بالوقوف على المردودية المالية، وأن المؤسسة تعتمد على الاحتفاظ بالأرباح وتمويل نموها الداخلي،

ومن خلال ما سبق ذكره.

- متغيرات المختارة في هذه الدراسة تساهم بنسبة كبيرة في تفسير ظاهرة النمو.

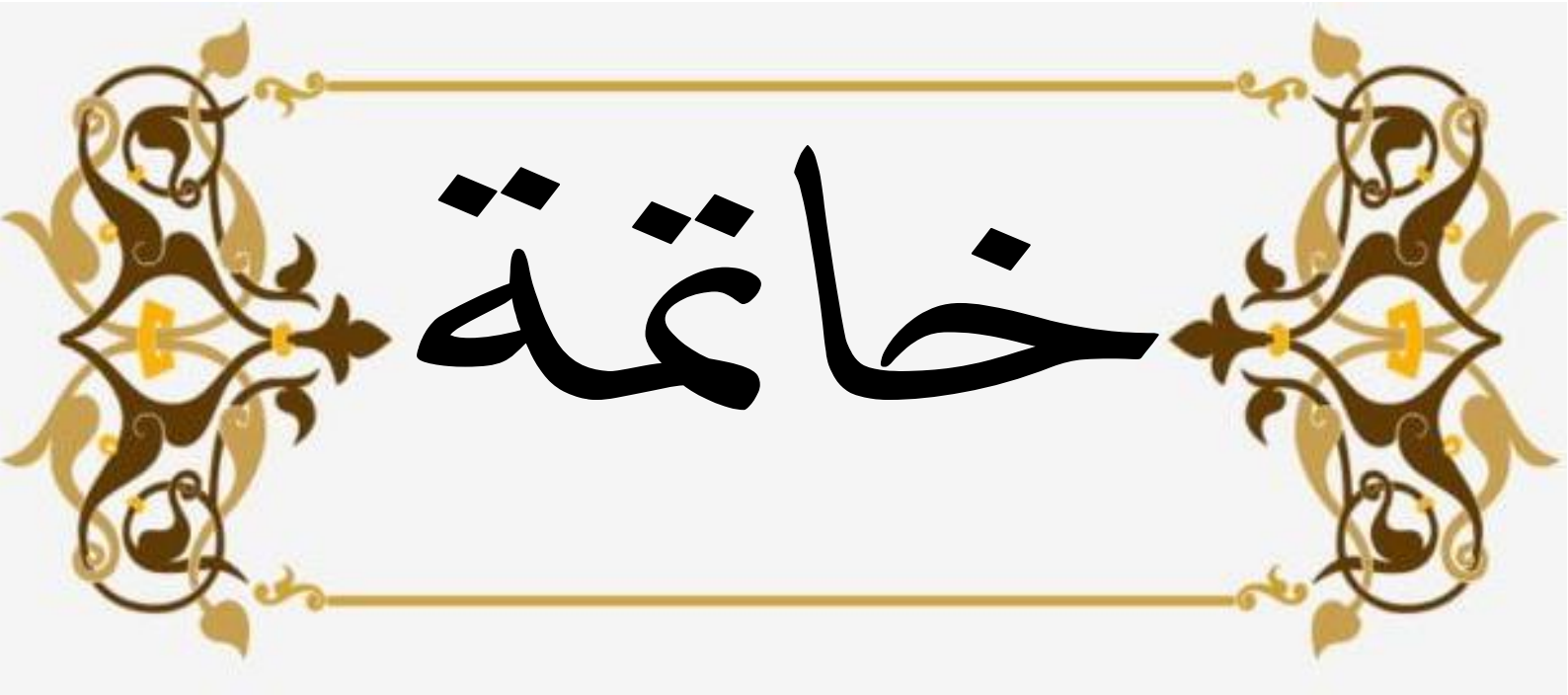
خاتمة

خاتمة

تحتل القرارات المالية في المؤسسة أهمية بالغة خاصة فيما يتعلق بقرار التمويل والاستثمار بالأضافة الى قرار توزيع الأرباح، وهذا خصوصا مع تزايد نمو المؤسسات المساهمة من جهة وتعدد مصادر الأموال المتاحة، بالإضافة إلى تنوع الفرص الإستثمارية والإهتمام بتعظيم قيمة المؤسسة من جهة أخرى، لهذا سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع القرارات المالية في المؤسسة وعلاقتها بنمو المؤسسة. حيث أصبح النمو ظاهرة حتمية وهدف إستراتيجي على المؤسسة تحقيقه للمحافظة على مركزها التنافسي وبقاءها وإستمرارها الذي يعكس هدفها الأول وهو الربح، لذلك استوجب عليها ضرورة ترشيد القرارات المالية التي تعتبر كإحدى العوامل التي تؤثر في ظاهرة النمو وتتأثر به.

وعند دراستنا للمؤسسة مطحنة سيدي يحيى استنتجنا أن اتجاهات المؤسسة لتدعيم نموها الداخلي يتحدد وفقا للمتغيرات الظرفية، وأن المؤسسة تدعم نموها من خلال رفع المردودية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المبيعات وإستراتيجية توزيع الارباح تتمثل في إحتجاز الكلي للأرباح لتدعيم هيكلها المـــــالي.

نتائج الدراسة:

نتائـــج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية وتحليل جوانبها نذكر النتائج المتوصل اليها على النحو التالي:

- كفـــاءة القرارات المالية (قرار الاستثمار- قرار التمويل- قرار توزيع الأرباح) شرط أساسي لتعظيم قيمه المؤسسة ونموها.
- يجب على المؤسسة أن تكون حذرة في إتخاذها لقرار توزيع الأرباح.
- قرار التمويل يعتبر أهم القرارات المسؤولة عن عملية النمو داخل المؤسسة، والتي على أثرها تتخذ القرارات المالية.
- يجب على المؤسسة عند إتخاذ قرار الاستثماري دراسة جدوى كل المشاريع المتاحة وإختيار أفضلها.
- النمو الداخلي ظاهرة تراكمية تنتج بسبب عدة قرارات المردودية المالية في مؤشر جيد لقياس النمو الداخلي.
- النمو المستغل لا يترجم إلا بنمو الأموال الخاصة أما النمو المستثمر فهو نمو معدل العائد على حقوق الملكية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال محاوله إسقاط جوانب الدراسة النظرية على مؤسسه مطحنة سيدي يحيى-البيض-نستخلص النتائج التاليـــة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات المالية على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحيى لاختبار هذه الفرضية ثم إستخدام تحليل الإنحدار البسيط (a=0,05) بين القرارات ونمو المؤسسة، حيث بلغتTالمحسوبة (4,128) بقيمة إحتمالية (0,000) في جدول رقم (2- 20) تشير الى وجود أثر ودلالة على قضاء إحصائية عند مستوى دلالة(a=0,05) بين المتغير المستقل المتمثل في القرارات المالية والمتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة.
- يوجد أثر ذو دلالةإحصائية للقرارات التمويل على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحي، عند البحث أثر القرارات التمويل على النمو المؤسسة مطحنة سيدي يحيى عند مستوى الدلالة 0,05 تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة (a=0,05) بين القرارات التمويل ونمو المؤسسة حيث بلغت Tالمحسوبة (3,796) بقيمه احتمالية (0,000) تشير نتائج الواردة في الجدول (2- 17) إلى وجود علاقه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(a=0,05) بين متغير المستقل المتمثل في القرارات التمويل والمتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة.

- يوجد أثر ذ و دلالة إحصائية للقرارات الاستثمار على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحيى، عند البحث أثر القرارات الاستثمار على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحيى عند مستوى الدلالة 0,05 تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى (a=0,05) بين القرارات الاستثمار ونمو المؤسسة، حيث بلغت Tالمحسوبة (4,130) بقيمة إحتمالية (0,000) تشير النتائج في الجدول رقم (2 - 18) الى وجود علاقة ضد الدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a=0,05) بين المتغير المستقل و المتمثل في القرارات الاستثمار و المتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة.
- يوجد أثر ذو دلالةإحصائية للقرارات توزيع الارباح على نمو المؤسسات مطحنة سيدي يحيى.

عند البحث أثر القرارات توزيع الارباح على نمو المؤسسة مطحنة سيدي يحيى عند مستوى الدلالة 0,05 تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a=0,05) بين القرارات توزيع الارباح ونمو المؤسسة، حيث بلغت Tالمحسوبة (4,178) بقيمه احتمالية (0,000) تشير النتائج في جدول رقم (2 - 19) الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a=0,05) بين المتغير المستقل المتمثل في القرارات توزيع الأرباح المتغير التابع المتمثل في نمو المؤسسة، حيث تشير قيمه معامل الارتباط (R) الى قوه العلاقة بين المتغيرين السابقين.

إختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة على التساؤلات مدى صحة أو خطا الفرضيات التي بنيت عليها وهذا على النحو التـــــالي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات المالية على نمو المؤسسة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات التمويل على نمو المؤسسة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات الإستثمار على نمو المؤسسة.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات توزيع الأرباح على نمو المؤسسة.

مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح العبارات التالية:

- على المؤسسة الحفاظ على مصادرها التمويلية الداخلية والتي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو.
- يجب على المؤسسة إعطاء أهمية كبيرة للمشاريع الاستثمارية لما لها من دور كبير في تحقيق النمو.
- يجب على المؤسسة التقليل من عمليات الاستدانة لتجنب التكاليف المالية التي أثرت سلبيا على المردودية المالية.

خاتمة

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في تأثير القرارات المالية على نمو المؤسسة التي نالت إهتمام كبير من الباحثين إلا أنها لا تزال تحتاج إلى دراسات من أجل توضيح الأفكار أكثر، ويبقى المجال مفتوحا لدراسات، ثراء معارفنا وتطلعاتنا ونظرا لمحدودية زمن الدراسة التي دفعت بنا إلى تركيز على بعض الجوانب وإهمال الجوانب الأخرى التي لها صلة بالموضوع البحث الجديرة بالإثراء والمناقشة مستقبلا والتي لم نتمكن من الاهتمام بها في بحثنا هذا.

- دراسة أثر القرارات المالية على النمو الخارجي.
- دراسة نفس الموضوع في المؤسسات العمومية.
- دراسة نفس الموضوع بالاعتماد على الأسلوب التحليلي.
- دراسة معمقة لنفس الموضوع من أجل معرفة العوامل الخارجية المؤثرة على نمو المؤسسة.

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب:

1. كتاب "الحيازة الجزئية وتطبيقاتها في القانون الجزائري" للأستاذ عبد الرحمن بن قاسم. ص18.
2. "إدارة النمو الداخلي للشركات" للكاتب يوسف السقاف. مرجع سبق ذكره.
3. "استراتيجيات التنويع: دراسة مقارنة لبعض الشركات الصناعية في السوق العربية" للمؤلف مصطفى حسن صالح. يتناول هذا الكتاب أنواع استراتيجية التنويع وتطبيقها في بعض الشركات الصناعية في السوق العربية.
4. "استراتيجية التنويع: دراسة تحليلية للشركات العربية" للمؤلف حاتم الحمامي. يقدم هذا الكتاب تحليلًا لاستراتيجية التنويع وأهميتها في الشركات العربية، ويستعرض دراسات حالة لشركات تنفذ هذه الاستراتيجية.
5. "استراتيجية النمو الخارجي للشركات" الكتاب يعرض استراتيجيات النمو الخارجي للشركات من خلال توسيع نشاطاتها في الأسواق العالمية، ويوضح فوائد هذا النمو مثل زيادة الحصة السوقية وتحسين التواجد العالمي.
6. "الاقتصاد العالمي والنمو الخارجي" - الكتاب يتناول واقع النمو الخارجي وتأثيره على الاقتصاد العالمي، مع التركيز على الجوانب المختلفة للنمو مثل التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
7. "التنويع الاستراتيجي في الشركات: مفهومه وتطبيقاته" للمؤلف رضوان الخليلي. يستعرض هذا الكتاب مفهوم استراتيجية التنويع وأنواعها المختلفة بالإضافة إلى دراسة حالات عملية لشركات ناجحة تطبق هذه الاستراتيجية.
8. "نموذج النمو الداخلي في الشركات" للكاتب سعد الغامدي ص87.
9. الاقتصاد والمؤسسات" بقلم د. حسين بن عبد الله العنزي - يتناول هذا الكتاب أهمية المؤسسات الاقتصادية في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل وتحسين المعيشة، ويوضح كيفية تأثير هذه المؤسسات على الاقتصاد بشكل عام.
10. حدادعبد الرحمن. (2016). النمو الاقتصادي وسياسات التنمية الاقتصادية. مكتبة العلوم والتكنولوجيا.
11. الشبيري فارس ناصيف، الطالب غسان سالم، مرجع سبق ذكره، ص134.
12. طاهر حيدر جردان، مرجع سبق ذكره، ص ،13 14.
13. كتاب قرارات الاستثمار والتمويلً للدكتور عبد الله الشريف: يعتبر هدا الكتاب مرجعا مهما في مجال القرارات المالية ويغطي مفاهيم الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، يمكن العثور على الكتاب في المكتبات العربية أو عبر الانترنات- كتاب "التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية" للأستاذ يوسف أبو هزاع.
14. كتاب "اختر تخصصك وكون متخصصاً فيه" للدكتور حسين الحاج.
15. كتاب "إدارة الشركات الخاصة: المفاهيم والتطبيقات" للدكتور محمد حمزة.
16. كتاب "إدارة المالية واتخاذ القرارات المالية الصحيحة" للأستاذ عبد الله الجندي.
17. كتاب "إدارة الهيئات الحكومية" للدكتورة فاطمة القحطاني.
18. كتاب "إدارة هياكل التمويل" للدكتور عبد الله الملحم. يتناول هذا الكتاب مصادر الهيكل المالي وأدوات التمويل المختلفة المتاحة للشركات. يشرح الكتاب بشكل مفصل أهمية كل مصدر تمويل ويقدم نماذج وأمثلة توضيحية للتطبيقات العملية.
19. كتاب "استثمارات: مقدمة عامة" للكاتب محمد حسين: يعتبر هذا الكتاب مدخلاً جيدًا لفهم أساسيات الاستثمار وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويشرح المفاهيم بطريقة سهلة ومبسطة.
20. كتاب "استراتيجية التخصص وتحقيق الميزة التنافسية في الشركات الجزائرية" للدكتور أحمد بن سالم.
21. كتاب "استراتيجية التخصص وتطبيقاتها في قطاع الصناعة الجزائرية" للدكتور عمر حبيب.

22. كتاب "اقتصاديات النمو والتنمية المستدامة" للدكتور زاهي حواس.
23. كتاب "الابتكار والتغيير: استراتيجيات التجديد وتطوير القدرات" للدكتور أحمد العطواني. يتطرق هذا الكتاب إلى عملية الابتكار وتطبيقها في المؤسسات، ويسلط الضوء على تحديات التغيير والتحفيز وإدارة الابتكار في بيئة العمل. يقدم الكتاب أمثلة ودراسات حالة لتوضيح المفاهيم وتطبيقاتها.
24. كتاب "الاستثمارات الخارجية وآثارها على الاقتصاد الجزائري" للدكتور رياض معزوز.
25. كتاب "الحيازة الكلية في القانون الجزائري" للأستاذ عبد الحميد بن رحال.
26. كتاب "القرارات المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة" للأستاذ رشيد الخولي.
27. كتاب "القيادة القوية: الوصول إلى أعلى مستويات الأداء" لكنيس بلانشارد وسينسجر جونسون.
28. كتاب "المنهج النظري في العلوم الاجتماعية" للأستاذ عبد الحميد الحجيري.
29. كتاب "المنهج النظري في العلوم الاجتماعية" للدكتور سعد الدين العثماني.
30. كتاب "المؤسسة الاقتصادية في الجزائر: تحليل وتشخيص" للدكتور عبد الكريم بلقاسم.
31. كتاب "النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة" للدكتور عبد الحميد المرادي.
32. كتاب "النمو الخارجي للشركات: استراتيجيات وتحديات" للدكتور محمد البشر.
33. كتاب "النمو الداخلي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات العربية" للدكتور أحمد الجديدين.
34. كتاب "النمو الداخلي وتحديات الشركات الناشئة"، للدكتور حاتم غزاوي. يستعرض هذا الكتاب تحديات النمو الداخلي التي تواجه الشركات الناشئة، ويشرح كيفية تجاوز هذه التحديات وتحقيق نمو مستدام، مع التركيز على المجالات المالية والتسويقية والإدارية.
35. كتاب "الهيكل المالي للشركات"، تأليف أحمد الجندي ومحمد السيد علي.
36. كتاب "الهيكل المالي وإدارة التمويل"، تأليف محمد الشملي وعبد الله الجهني.
37. كتاب "تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي في الشركات الجزائرية" للدكتور عبد الله بن حمو.
38. كتاب "تحقيق النمو المستدام: الرؤى والتحديات" للدكتور محمد بوصالح.
39. كتاب "قرارات الاستثمار والتمويل" للدكتور عبد الله الشريف: يعتبر هذا الكتاب مرجعًا مهمًا في مجال القرارات المالية ويغطي مفاهيم الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. يمكن العثور على الكتاب في المكتبات العربية أو عبر الإنترنت.
40. كتاب "قرارات الاستثمار والتمويل" للكاتب عبد العزيز الحسن: يعتبر هذا الكتاب مرجعًا مفيدًا لفهم مبادئ اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، ويقدم نصائح واستراتيجيات للاستثمار الناجح.
41. كتاب "مفهوم النمو المستدام وتطبيقاته في الاقتصاد العالمي" للأستاذ محمد عبد الرحمن.
42. كتاب "منهجية البحث النظري: دراسة في العلوم الاجتماعية والإنسانية" للأستاذ محمد بوصالح.
43. كتاب "منهجية البحث النظرية مرجعسبقذكره، للأستاذ محمد بوصالح.
44. يتناول هذا الكتاب المفاهيم الأساسية لإدارة الموارد المالية في المؤسسات والشركات، مثل التخطيط المالي وإدارة رأس المال والميزانية والتمويل والاستثمارات. يقدم الكتاب أمثلة وتطبيقات عملية لتوضيح الأفكار والمفاهيم المقدمة.

2 – الرسائل العلمية:

1. بوكرومة كريمة، "آثر القرارات الإستثمار وتوزيع الرباح على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة، في سوق عمان، للأوراق المالية، الفترة (2000-2018)،
2. بوكرومة كريمة، "آثر القرارات الإستثمار وتوزيع الرباح على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة، في سوق عمان، للأوراق المالية، الفترة (2000-2018)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص73.
3. بوكرومة كريمة، مرجع سبق ذكره جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص73.
4. خيري عبد الكريم،ء أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة2018 ص125.
5. دادن عبد الوهاب ;نحو مقاربة لتحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية، رسالةماجستير، غير منشورة جامعة الجزائر 2004, ,ص . 93
6. دربال سمية سلوك المؤسسات في تمويل نموها الداخلي، رسالة ماجستير، إقتصادو تسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 15.
7. دربال سمية، مرجع سبق ذكره، ص02-00
8. علي بن ضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة: دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2008 ،2006- رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، -2008 ،2009 ص.
9. مخلخل زوينة، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخا ذ القرارت التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، شهادةالدكتوراه، العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2019 ص 58-59.

3 – المجـــــلات العلمية المحكمة:

1. - Myron J Gordon, the Saving Investment and Valuation of a Corporation, The Review of Economics and 1962 Statistics, Vol 44, No 1,
2. "Internal Corporate Venturing: The Advanced Innovation Process" بقلم Abdulrahman Al-Aal
3. "إدارة النمو الداخلي للشركات" للكاتب يوسف السقاف.
4. "إدارة النمو المؤسسي والتحول الاقتصادي"، تأليف: أحمد سليمان الشهاب. الناشر: دار اليازوري للنشر، 2019.
5. "إدارة النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، تأليف: عماد عيسى العريان. الناشر: دار النهضة العربية للنشر، 2018.
6. "استراتيجيات النمو المستدام في المؤسسات"، تأليف: سعد الدين إبراهيم الغامدي. الناشر: دار اليازوري للنشر، 2019.
7. "التخطيط الاستراتيجي ونمو المؤسسات"، تأليف: أحمد محمود الرحال. الناشر: دار الكتاب الجامعي، 2016.

8. "النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية في العالم العربي" بقلم د. عبد الله الطراح.
9. "النمو الاقتصادي والتنمية الخارجية"، تأليف: طارق الخولي ومحمد عبد الله حمد.
10. "النمو الداخلي للشركات وأثره في الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة في الأردن"، حسين مرشد العنزي وحاتم صادق الأحمد، مجلة إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، الصفحات 320-337، 2017.
11. "النمو الداخلي والتمويل الخارجي" بقلم James S. Ang.
12. "النمو المستدام: دور نظام الابتكار" بقلم Edward Lorenzو Bengt-Åke Lundvall.
13. "إيجابيات النمو الداخلي في الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة في الجزائر"، عبد الكريم النواصرة وحاتم العربيات، مجلة الأعمال والإدارة، المجلد 10، العدد 1، الصفحات 1-17، 2018.
14. "إيجابيات النمو الداخلي وتحدياته في تطوير الأعمال"، محمد العمودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، الصفحات 47-62، 2017.
15. "توسيع السوق وتحقيق النمو الاقتصادي"، تأليف: محمد عبد الله العمودي.
16. "قيود السوق: التحديات والفرص"، تأليف: عبد الله بن صالح الشمراني وأحمد بن طالب الشريف.
17. "مؤشرات النمو الاقتصادي وأثرها في التنمية المستدامة"، تأليف: حازم محمد الحمدان. الناشر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2017.
18. "مؤشرات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة"، تأليف: عبد الله محمد الصادق. الناشر: المجلة الاقتصادية العربية، العدد 103، 2019.
19. "نمو الشركات: دراسة استقصائية للنظريات والأدلة التجريبية" بقلم George P. Bakerو Robert E. Gibbons.
20. "نموذج النمو الجديد: هل يمكن أن يعمل من أجلك؟" بقلم ديفيد ك. ويليامزو ماري ميشيل سكوت.
21. Pierre Conso et Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 9ème édition, Dunod, Paris, 1999, p438.
22. إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1993 ص341.
23. أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 15.
24. أحمدطرطار، تقنياتالمحاسبةالعامةفيالمؤسسة، ديوانالمطبوعاتالجامعية، 1999، ص: 15.
25. إدارة نمو المؤسسات: النظرية والتطبيق"، تأليف: محمد عادل حسين وأحمد عيسى عبد الله. الناشر: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2017.
26. إدوار غالب. الموسوعة في العلوم الطبيعية (ط. الثانية). دار المشرق بيوت. ج. الأول. ص. 443.
27. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن, 2010 , ص373.
28. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر، ط2، بدون سنة نشر، ص13.
29. أوجين بريجهام وميشيل إيرهاردت، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، الكتاب الأول، 2009، ص: 476
30. أوجينبريجهام وميشيل إيرهاردت، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، الكتاب الأول، 2009، ص: 480
31. بورتر، مي (1980). الإستراتيجية التنافسية: تقنيات تحليل الصناعات والمنافسين.

32. تطبيقات النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات - د. فاضل حسن.
33. التنويع الأفقي: يتم توسيع الشركة من خلال امتداد العمليات في مجالات متعددة ذات صلة بسلسلة التوريد الحالية أو الأنشطة الأساسية للشركة.
34. التنويع الجغرافي: يشير إلى دخول الشركة لأسواق جديدة في مناطق جغرافية مختلفة. يمكن أن يكون ذلك عبر التوسع داخل السوق المحلية أو الدخول إلى أسواق دولية جديدة.
35. التنويع المنتجي: يتم زيادة مجموعة المنتجات أو الخدمات التي يقدمها الشركة. يهدف ذلك إلى استهداف شريحة أوسع من العملاء وتلبية احتياجاتهم المتنوعة.
36. الجامعي غرداية، الجزائر، العدد،13 ،2011 ص.64
37. الجبوري، فؤاد. (2017). النمو الاقتصادي: المفاهيم والنظريات والتطبيقات. دار الفكر المعاصر.
38. جمال الدين لعوينات، الادارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة، الجزائر، ،2003 ص.
39. حسين محمد حسين سمحان (2015 (بعنوان أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات
40. حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، دار الوراق، الأردن، الطبعة الثانية، ،2008 ص .14 4
41. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص .712
42. حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات، كليةالحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،8004، ص480
43. دادان عبد الوهاب،، تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب لتقييم الأداء المالي، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية مرجع سبق ذكره، ص200
44. زرقون محمد، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة- دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر-مجلة البحث، جامعة ورقلة العدد الثامن، 2010 ص.85
45. سعد عبد الحميد مطاوع، الإدارة المالية - مدخل حديث- بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر سنة النشر، ص 469
46. السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية)، الجزائر: جامعة منتوري- قسنطينة، صفحة 81، 82، 89. بتصرّف.
47. سياسة توزيع الارباح كآلية لحكومة الشركات. (. أ.د بريش عبد القادر د. بدرونيعيسى) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.. العدد /02 2016
48. الشبيري فارس ناصيف، الطالب غسان سالم، مرجع سبق ذكره، ص133.
49. صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ،1982 ص:
50. صمويل كارين إيفرارد، إستراتيجيةالأعمال، المطابع الجامعية في غرونوبل، باريس،2006، ص 143.
51. طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ،2009 ص ،13 .14
52. عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 ص: 157.
53. عبد القادر، مصطفى. (2011). النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية. مكتبة النهضة العربية.

54. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر 18والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 371
55. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص:372
56. علي حن حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص 706-707.
57. عملية اتخاذ القرار في الإدارة - د. أحمد الدوسري.
58. عملية اتخاذ القرار والتحليل الاقتصادي - د. عبد الرزاق الفخراني.
59. فيالإدارة عبد ايد تيماوي، المتغيرات المالية المحددة لفاعلية قرار استخدام الديون كمصدر مالي في المؤسسة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز 6
60. قدي عبد المجيد، دادان عبد الوهاب،" تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب لتقييم الأداء المالي"، المؤتمر العلمي الدولي
61. محمد علي أبراهيم العامري "الإدارة المالية النتقدمة"، دار اثراء للنشر التوزيع، عمان،8002، ص885-882
62. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعةالأولى 2010 ص 297
63. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 16.287: ص، 2010
64. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعةالرابعة، داروائل، الأردن، ص 39
65. محي الدين طرفاوي، عبد الله مايو، محمد زرقون (2017 (بعنوان تأثير سياسة الإستدانة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من الشركات البترولية بحاسي مسعود.
66. محي الدين طرفاوي، عبد الله مايو، محمد زرقون (2017 (بعنوان تأثير سياسة الإستدانة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من الشركات البترولية بحاسي مسعود.
67. مرجع سبق ذكره، جامعة القاهرة،2017.
68. مرجع سبق ذكره، د. عبد الله الطراح.
69. مرجع سبق ذكره، للأستاذ عبد الحميد الحجيري.
70. مرجع سبق ذكره د. بدروني عيسى العدد 2016/02.
71. ملخص أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات الاقتصادية» دراسة تحليلية لنماذج توزيع الأرباح «ص32-052.
72. مليكة زغيب والياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار تمويل لمؤسسة اقتصادية، جامعة 20 أوت ،1955 سكيكدة، الجزائر، .2010
73. مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة ا) قتصادية، ص 02.
74. مؤشرات النمو الاقتصادي: مدخل إلى الاقتصاد الكمي"، تأليف: صلاح الدين إسماعيل الشحات. الناشر: دار الفكر العربي، 2013.

75. موفق عدن عبد الجبار الجميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2010، ص 110.
76. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات النمو الاقتصادي: تطبيقات وتحليل"، تأليف: حمدي عبد العزيز الجابري. الناشر: دار الحضارة للطبع والنشر، 2016.
77. ناصر داديعدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، صلمرجع السابق ص15.
78. هواري سويسي، أهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي، مجلة الباحث، العدد 5، ص 114، 2007
79. الياس بن ساسي، محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي والنمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهم ا، مجلة الباحث عدد 06/ ,2008ص 35.

4 – المو اقـع الإلكترونيـة:

1. مجموعة منتديات المستثمر العربي (www.mosta2bal.com): تعتبر هذه المجموعة منتدى عربيًا متخصصًا في مجال الاستثمار، حيث يمكنك طرح الأسئلة والمناقشات والاستفادة من تجارب وآراء المستثمرين الآخرين.
2. مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص.393 3 /uploads/content-.03/2010 .wp/arab/com.iefpedia://http
3. منصة "استثمر الآن" (www.investnow.sa): تعد هذه المنصة السعودية مصدرًا شاملاً للمعلومات حول الاستثمار، وتقدم مقالات ونصائح حول كيفية اتخاذ قرارات استثمارية ذكية.
4. منصة "استثمر الآن" (www.investnow.sa): تعد هذه المنصة السعودية مصدرًا شاملاً للمعلومات حول الاستثمار، وتقدم مقالات ونصائح حول كيفية اتخاذ قرارات استثمارية ذكية.

الملاحق

قائمة الملاحق

الموضـوع: إستبيـان

أخي الكريم/ أختي الكريمة تحية طيبة وبعد!

في إطار إعداد مذكرة التخرج المقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر بعنوان أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة يقترح الباحث الاستمارة التي بين أيديكم بهدف جمع المعلومات المتعلقة برأيكم الشخصي حول الموضوع.
نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقراتها بدقة تامة والإجابة عما فيها بموضوعية وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم، وأن المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها بهذه الاستبانة تساعد في تحقيق الغرض من هذا البحث وأن أجابتكم ستكون محل احترام وتقدير، وتعامل بسرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

- من إعداد الطالبتين:
- سهلي إكرام
- قدوري فتيحة.

- الاستاذ المؤطر: بو بكر محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

قائمة الملاحق

ملاحظة: يرجي وضع إشارة (X)في المكان المناسب الذي يمثل إجابتكم ويناسب اختياركم.

- القسم الأول: البيانات الشخصية

الجنس

- ذكر ( )
- أنثى ( )

العمر

- أقل من 30 سنة ( )
- من 30 سنة الى 39 سنة ( )
- من 40 سنة الى 49 سنة ( )
- أكثر من 49 سنة ( )

المستوى التعليمي

- ابتدائي ( )
- متوسط ( )
- ثانوي ( )
- مهني ( )
- جامعي ( )
- أخر ( )

الخبرة المهنية

- أقل من 05 سنوات ( )
- من 05 الى 10 سنوات ( )
- من 11 الى 16 سنة ( )
- أكثر من 16 سنة ( )

قائمة الملاحق

- **القسم الثاني: محاور الاستبيان**

المحور الأول: القرارات المالية.

الرقم	العبـارة	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	موافق بشدة
01	القرارات المالية تخص جميع وظائف المؤسسة وجميع الأطراف ذات الصلة بها					
02	القرارات المالية لا تستغرق وقتا في اتخاذها مما يؤدي الى إصلاح الخطأ أذا كان القرار المتخذ صائب					
03	تعتبر القرارات المالية مصيرية بالنسبة لمستقبل المؤسسة					
04	إتخاذ القرار المالي يعتمد على توفير معلومات مالية ملائمة حول الوضعية المالية للمؤسسة					
05	تؤدي القرارات المالية المتخذة من طرف المقرضين الى توفير الموارد المالية اللازمة لاستثمارات المؤسسة					
06	القرارات المالية من بين القرارات التي لها تأثير كبير وواضح على إستراتيجية المؤسسة في المستقبل					
07	لا يمكن للمستثمرين اتخاذ القرارات المالية تخص الاستثمار في المؤسسة إلا بالرجوع إلى القوائم المالية					
08	تقوم قبل اتخاذك لأي قرار استثماري بتقدير العائد المتوقع					
09	**تتوسع المؤسسة في الإستدانة من أجل الوفرة الضريبة التي تحققها**					
10	**تقوم المؤسسة بتشكيل تركيبة هيكلها التمويلي بما يتوافق مع خدمة مصالحها**					
11	**يساهم الوضع المالي الجيد للمؤسسة في حصولها على العديد من المصادر التمويلية**					
12	**عند مواجهة المؤسسة حالة عدم الاستقرار في أرباحها فإنه من الافضل لها تمويل أصولها من خلال التمويل الذاتي**					
13	**تقوم المؤسسة في حالة ارتفاع تكلفة مصادر التمويل الخارجي اللجوء الى احتجاز الارباح**					
14	**يساهم استخدام المؤسسة لارباحها المحتجزكمصدر تمويل داخلي في تحقيق هدف استقلاليتها**					
15	**تقوم المؤسسة بإحتجاز الأرباح من أجل إستخدامها في توسيع أستثمارتها أو انشاء مشاريع استثمارية جديدة**					
16	**تقوم القرارت الاستثمارية الرشيدة على مجموعة من الاسس العلمية**					
17	**يفضل المساهمين إحتجاز الارباح في حالة ارتفاع الضريبة على الدخل**					

قائمة الملاحق

- **المحور الثاني: نمو المؤسسة**

الرقم	العبارة : هل قامت مؤسستكم بـ :	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	موافق بشدة
18	فتح فروع جديدة لها					
19	حملات ترويجية واشهارية					
20	ناتج الحملات الترويجية ساهم بزيادة الحصص السوقية					
21	فتح فروع تجارية في مناطق جديدة					
22	إدخال تطوير فني في المنتجات الحالية					
23	شراء مؤسسات أخرى					
24	الاندماج مع مؤسسات أخرى					
25	التعاون مع مؤسسات منافسة في إنشاء مشاريع مشتركة					
26	التعاون مع مؤسسات غير منافسة في انشاء مشاريع مشتركة					
27	دخول ميادين نشاط تختلف عن ميادين نشاطها					
28	الاستغناء عن بعض الموردين					

Corrélations

Corrélations

		x
VAR00001	Corrélation de Pearson	,765
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00002	Corrélation de Pearson	,889
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00003	Corrélation de Pearson	,881
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00004	Corrélation de Pearson	,871
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00005	Corrélation de Pearson	,910
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00006	Corrélation de Pearson	,906
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00007	Corrélation de Pearson	,908
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00008	Corrélation de Pearson	,917
	Sig. (bilatérale)	,000

	N	60
	Corrélation de Pearson	,943
VAR00009	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,933
VAR00010	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,934
VAR00011	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,943
VAR00012	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60

Corrélations

		x
	Corrélation de Pearson	,930
VAR00013	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,945
VAR00014	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,926
VAR00015	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00016	Corrélation de Pearson	,904

	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,827
VAR00017	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	1
x	N	60

Corrélations

		y
	Corrélation de Pearson	,421
VAR00018	Sig. (bilatérale)	,012
	N	60
	Corrélation de Pearson	,321
VAR00019	Sig. (bilatérale)	,012
	N	60
	Corrélation de Pearson	,420
VAR00020	Sig. (bilatérale)	,001
	N	60
	Corrélation de Pearson	,440
VAR00021	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
	Corrélation de Pearson	,590
VAR00022	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60

VAR00023	Corrélation de Pearson	,679
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00024	Corrélation de Pearson	,686
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00025	Corrélation de Pearson	,579
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00026	Corrélation de Pearson	,614
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00027	Corrélation de Pearson	,614
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
VAR00028	Corrélation de Pearson	,890
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	60
y	Corrélation de Pearson	1
	N	84

Corrélations

		total	x	y
total	Corrélation de Pearson	1	,990**	,595**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	60	60	60
x	Corrélation de Pearson	,990**	1	,477**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	60	60	60
y	Corrélation de Pearson	,595**	,477**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	60	60	84

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	71,4
	Exclus[a]	24	28,6
	Total	84	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,983	17

RELIABILITY

/VARIABLES=VAR00018 VAR00019 VAR00020 VAR00021 VAR00022 VAR00023 VAR00024 VAR00025 VAR00026 VAR00027 VAR00028

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	71,4
	Exclus[a]	24	28,6
	Total	84	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,755	11

RELIABILITY

/VARIABLES=VAR00018 VAR00019 VAR00020 VAR00021 VAR00022 VAR00023 VAR00024 VAR00025 VAR00026 VAR00027 VAR00028 VAR00001 VAR00002 VAR00003 VAR00004 VAR00005 VAR00006 VAR00007 VAR00008 VAR00009 VAR00010 VAR00011 VAR00012 VAR00013 VAR00014 VAR00015 VAR00016

VAR00017

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	71,4
	Exclus[a]	24	28,6
	Total	84	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,964	28

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
VAR00001	60	4,7667	,42652
VAR00002	60	4,6167	,49030
VAR00003	60	4,6333	,48596
VAR00004	60	4,6500	,48099
VAR00006	60	4,5333	,53573
VAR00009	60	4,0500	,83209
VAR00010	60	4,2667	,73338
VAR00011	60	4,2833	,73857
VAR00012	60	4,2000	,77678
x1	60	4,4444	,56136
VAR00005	60	4,4833	,59636
VAR00007	60	4,5000	,59660
VAR00008	60	4,4167	,69603
VAR00016	60	3,7000	,86944
x2	60	4,2750	,65532
VAR00013	60	4,0833	,76561
VAR00014	60	4,0000	,82339
VAR00015	60	3,8833	,80447
VAR00017	60	3,5833	,74314
x3	60	3,8875	,74137
x	60	4,2735	,60851
N valide (listwise)	60		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=VAR00018 VAR00019 VAR00020 VAR00021 VAR00022 VAR00023
VAR00024 VAR00025 VAR00026 VAR00027 VAR00028

 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
VAR00018	60	3,9667	,18102
VAR00019	60	3,9167	,27872
VAR00020	60	3,8500	,44436
VAR00021	60	3,0667	,36204
VAR00022	60	3,0333	,31712
VAR00023	60	3,0667	,31173
VAR00024	60	3,1000	,39915
VAR00025	60	3,0167	,29063
VAR00026	60	3,0167	,29063
VAR00027	60	3,0500	,21978
VAR00028	60	1,0500	,21978
y	60	3,3712	,16339
N valide (listwise)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Asymétrie		Kurtosis	
	Statistique	Statistique	Erreur std	Statistique	Erreur std
x	60	-,264	,309	-1,406	,608
x1	60	-,512	,309	-1,237	,608
x2	60	-,428	,309	-1,010	,608
x3	60	,251	,309	-1,393	,608
y	60	2,698	,309	6,712	,608
total	60	-,209	,309	-1,097	,608
N valide (listwise)	60				

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y
 /METHOD=ENTER x.
```

Régression

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : y

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,477[a]	,227	,214	,14488

a. Valeurs prédites : (constantes), x

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,358	1	,358	17,042	,000[b]
	Résidu	1,217	58	,021		
	Total	1,575	59			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,824	,134		6,162	,000
	x	,128	,031	,477	4,128	,000

a. Variable dépendante : y

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y
  /METHOD=ENTER x1.
```

Régression

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x1[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : y

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,446[a]	,199	,185	,14749

a. Valeurs prédites : (constantes), x1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,313	1	,313	14,411	,000[b]
	Résidu	1,262	58	,022		
	Total	1,575	59			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,794	,153		5,183	,000
	x1	,130	,034	,446	3,796	,000

a. Variable dépendante : y

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y
  /METHOD=ENTER x2.
```

Régression

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x2[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : y

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,477[a]	,227	,214	,14486

a. Valeurs prédites : (constantes), x2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,358	1	,358	17,055	,000[b]
	Résidu	1,217	58	,021		
	Total	1,575	59			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,863	,124		6,936	,000
	x2	,119	,029	,477	4,130	,000

a. Variable dépendante : y

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
 /DEPENDENT y
 /METHOD=ENTER x3.
```

Régression

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x3[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : y

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,481[a]	,231	,218	,14448

a. Valeurs prédites : (constantes), x3

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,364	1	,364	17,457	,000[b]
	Résidu	1,211	58	,021		
	Total	1,575	59			

a. Variable dépendante :

b. Valeurs prédites : (constantes), x3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,959	,100		9,555	,000
	x3	,106	,025	,481	4,178	,000

a. Variable dépendante : y